

الجزء الأول من شرح

الإيضاح للخطيب الفزوني

في

المعاني والبيان والبدع

تأليف

عبد المتعال الصعدي

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

قد وضعنا الإيضاح بأعلى الصفحة والشرح بأسفلها

حق الطبع محفوظ للمؤلف

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العالم العلامة خطيب الخطباء مفتي المسلمين جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضى القضاة سعد الدين أبى محمد عبد الرحمن ابن امام الدين أبى حفص عمر القزوينى الشافعى متع الله المسلمين بمجياه وأحسن عقباه .

الحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وعلى آله محمد أجمعين (أما بعد) فهذا كتاب فى علم البلاغة وتوابعها ترجمته (بالايضاح) وجعلته على ترتيب مختصرى الذى سميته (تلخيص المفتاح) وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له فأوضحت مواضعه المشككة وفصلت معانيه الجملة وعمدت الى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم والى ما خلا عنه المفتاح من كلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد وأستعين به انه نعم الناصر المعين وأصلى على محمد نبيه ورسوله الذى أيدته بمعجزة القرآن الكريم فكانت معجزة نبوية وآية علمية وأدبية أدت وظيفتها فى إثبات النبوة ثم أخذت تنهض بهذه الائمة فى علومها وآدابها حتى بلغت بها تلك الذروة وكان من فضلها على الأدب العربى هذه العلوم الثلاثة التى تقع من علومه فى أعلى درجة (المعاني والبيان والبديع) واذا كان الامام عبيد القاهر الجرجانى واضع أساسها بكتابه (أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز) فان الامام السكاكى هو منظم بنيانها ومفصل أجزائها ومهذب مسائلها فى كتابه (مفتاح العلوم) واذا كان

الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة) والى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما فاستخرجت زبدة ذلك كله وهذبته ورتبتها حتى استقر كل شيء منها في محله وأضفت الى ذلك ما أدى إليه فكري ولم أجده لغيري فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم وإليه أرغب أن يجعله نافعا لمن نظر فيه من أولى الفهم وهو حسي ونعم الوكيل .

﴿مقدمة﴾ (١) في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان .

للامام السكاكي فيها هذا الصنع فان الخطيب القزويني هو الذي أبرز مفتاحه في حلة عربية بكتابه (تلخيص المفتاح والايضاح لتلخيص المفتاح) ثم زاده تهذيباً الى تهذيبه وكمل نقصه بما في غيره من كتب أئمة علوم البلاغة وبزيادات أخرى أداه اليها فكره وهداه اليها عقله واذا كان للعلم في هذا العصر رسالة جديدة في سائر فروعها فهذا شرحنا على الايضاح يؤدي في هذه العلوم تلك الرسالة ويعني فيها باللب دون القشور التي يعني بها فيها والله يهدي من يشاء بفضله .

مقدمة

(١) في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان (إنما ذكرنا معنى الفصاحة والبلاغة قبل ذكر معاني العلوم الثلاثة لأن معرفة معانيها تتوقف على معرفة معنيهما وقد جعلهما هنا علمين جريا على إحدى الطرق الآتية التي تدخل علم البديع في علم البيان وتسمى الاثنان باسم علم البيان وصنيعه هنا أحسن من صنيع صاحب المفتاح إذ تكلم على الفصاحة والبلاغة قبل شروعه في علم البديع وبعد انتهائه من علمي المعاني والبيان

(١) للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد فيها بلغنى منها

(١) (لناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة) تناول الناس منذ القدم الكلام على الفصاحة والبلاغة فقال أكتثم بن صيفى من خطباء العرب قبل الاسلام في إحدى خطبه : البلاغة الايجاز ، وقيل لأرسطو ما البلاغة ؟ فقال : حسن الاستعارة ، وقيل لابن المقفع ما البلاغة ؟ فقال : قلة الحصر والجرامة على البشر ، وقيل للخليل بن احمد ما البلاغة ؟ فقال ما قرب طرفاه وبمد منتهاه ، وقيل لابراهيم الامام ما البلاغة ؟ فقال : الجزالة والاصابة ، وقيل لبعضهم ما البلاغة ؟ فقال : تصوير الحق في صورة الباطل وتصوير الباطل في صورة الحق ، ومن تصوير الباطل في صورة الحق قول الحارث بن حلزة اليشكري :

عيشى بجهد لا يضر ك النوك ما لاقيت جـدا

والعيش خير في ظلا ل النوك ممن عاش كـدا

ومن تصوير الحق في صورة الباطل قول محمد بن عبد الملك الزيات :
الرحمة خور في الطبيعة ، وضعف في المنة ، مارحمت شيئا قط .

وأقوال هؤلاء المتقدمين كثيرة في البلاغة وأما الفصاحة فيندر أن تجد لهم كلاما فيها لأن أكثرهم لم يكن يفرق بينهما ولم يفرق بينهما إلا قليل منهم وقد نقل عن أفلاطون أن الفصاحة لا تكون إلا لموجود والبلاغة تكون لموجود ومفروض ، وقال العاص بن عدي : الشجاعة قلب ركين والفصاحة لسان رزين ، واللسان في كلامه اللفظ والرزين الذى فيه فخامة وجزالة ، وقال بعضهم : الفصاحة تمام آلة البيان ، فهي مقصورة على اللفظ أيضا لأن الآلة وهي اللسان تتعلق باللفظ دون المعنى .

وهذه كانت أقوالهم في البلاغة والفصاحة قبل أن يأخذوا في تدوين هذه العلوم وقد كانوا يقصدون منها ذكر أوصاف للبلاغة ولم يكونوا يقصدون منها حقيقة الحد والرسم ، فلما أخذوا في تدوينها أخذوا يقربون *

من تحديد معنى البلاغة والفصاحة ، فعرف أبو هلال العسكري البلاغة بأنها كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه لتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن ، فالبلاغة عنده إيضاح المعنى وتحسين اللفظ معا ، وأما الفصاحة فقد ذكر اختلافهم فيها وأنها اذا كانت مأخوذة من الابانة والظهور رجعت مع البلاغة الى معنى واحد وإن اختلف أصلهما اللغوي ، فإن قيل إنها تمام آلة اللسان كانت مقصورة على اللفظ وحده وكان من الكلام ما هو فصيح وليس ببلغ كما يسمى البغيا فصيحاً ولا يسمى بليغاً إذ هو مقيم الحروف وليس له قصد الى المعنى الذي يؤديه ، وإن قيل إن الكلام لا يسمى فصيحاً إلا اذا كان واضح المعنى سهل اللفظ جيد السبك غير مستكره ولا متكلف وجمع الى هذا فخامة وشدة جزالة كان من الكلام ما هو بليغ وفصيح ومنه ما هو بليغ وليس بفصيح كقول ابراهيم بن العباس :

تمر الصبا صفحا بساكنة الغضا ويصدع قلبي أن يهب هبوبها
قريبة عهد بالحبيب وإنما هوى كل نفس حيث حل حبيبها
فالييت الاول فصيح وبلغ والبيت الثاني بليغ وليس بفصيح لانه ليس فيه فخامة ولا جزالة ، فلم يقطع أبو هلال في هذا بشئ. في الفصاحة كما قطع في البلاغة بل عاد فاضطرب كلامه في البلاغة وقال إن مدارها على تحسين اللفظ. لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي والقروي والبدوي وإنما الشأن في جودة اللفظ وصفائه مع صحة السبك والتركيب والخلو من أود النظم والتأليف .

وقد اضطرب أيضا فيهما كلام عبد القاهر الجرجاني فذهب الى أنهما مترادفان ولكن كلامه مرة يوهم أنهما راجعان الى المعنى دون اللفظ حيث يقول : إن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة الى المعاني والى ما يدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ أنفسها ، ومرة يوهم

أنهما راجعان الى اللفظ دون المعنى حيث يقول : والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروى والبدوى وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ .

وقد ذهب ابن سنان الخفاجي الى أن الفصاحة مقصورة على وصف الالفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفا للالفاظ مع المعاني فلا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها إنها فصيحة وكل كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا كالذى يقع فيه الاسهاب في غير موضعه فالفصاحة عنده شطر البلاغة وأحد جزأها وقد رتب كلامه على وجوه الفصاحة والبلاغة في كتابه (سر الفصاحة) على هذا الاعتبار فلم يميز بينهما إلا في الموضع الذى تفرق به الفصاحة عن البلاغة وهو اللفظة الواحدة على انفرادها فذكر فيها وجوه فصاحتها متميزة ثم ذكر الالفاظ المؤلفة فتسكلم في وجوه حسنها كلاما عاما لم يبين فيه ما يرجع منها إلى الفصاحة وما يرجع منها الى البلاغة . وهذا هو مامتاز به عليه ابن الأثير الجزرى إذ جعل الكلام فذلك دائراً على صناعتين (الصناعة اللفظية والصناعة المعنوية) وجعل الصناعة اللفظية على قسمين (قسم اللفظة المفردة وقسم الالفاظ المركبة) وعنده أنه يحتاج في تأليف الكلام الى ثلاثة أشياء : اختيار الالفاظ المفردة ونظم كل كلمة مع آخرها بحيث لا يكون هناك قلق ولا منافرة ، والغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه . والاول والثانى عنده هما المراد بالفصاحة والثلاثة بحملتها هي المراد بالبلاغة .

فهذا هو صنيعهم قبل الخطيب في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وفي ترتيب الكلام عليهما وقد ذكرناه ليتضح به الفرق بين صنيعهم وصنيعه . وليعرف طالب هذه الفنون كيف كان كلامهم فيها قبله .

حايصلح لتعريفهما به (١) ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم فالأولى أن تقتصر على تأخير القول فيهما بالأعتبارين فنقول كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين أحدهما الكلام كما في قولك قصيدة فصيحة أو بليغة ورسالة فصيحة أو بليغة والثاني المتكلم كما في قولك شاعر فصيح أو بليغ وكاتب فصيح أو بليغ والفصاحة خاصة تقع صفة للمفرد (٢) فيقال كلمة فصيحة ولا يقال كلمة بليغة أما فصاحة المفرد فهي خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي (٣) فالـتـناـفر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان

(١) (ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم) وقيل إن البلاغة من صفة الكلام لا من صفة المتكلم ولهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى بليغاً إذ لا يجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الكلام وتسميتنا المتكلم بأنه بليغ توسع وحقيقته أن كلامه بليغ ثم كثر استعمال ذلك حتى صار كالحقيقة هكذا قال أبو هلال العسكري في البلاغة ولم يذكر مثله في الفصاحة ولعلها مثلها فيه .

(٢) (فيقال كلمة فصيحة ولا يقال كلمة بليغة) هذا صحيح عند من يفرق بين الفصاحة والبلاغة وأما من يرى أنهما مترادفان فلا مانع عنده من أن يقال كلمة بليغة كما يقال كلمة فصيحة وبعض من يرى ترادفهما كعبد القاهر يرى اختصاصهما بالكلام دون المفرد فلا يقال كلمة فصيحة كما لا يقال كلمة بليغة وقد تقدم أن بعض العلماء يرى أنه قد يوجد كلام بليغ ولا يقال له فصيح على عكس ذلك كله .

(٣) (فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل) ضابط ذلك أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلاً متعسر النطق فهو متنافر سواء أكان من قرب المخارج أم من بعدها أم من غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير وليس

وعسر النطق بها كما روى أن أعرايا سئل عن ناقتيه فقال تركتها ترعى
الهمنع (١) ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزر في قول امرئ القيس
غدايره مستشزرات الى العلا (٢)

المعول في الثقل وعدمه على تقارب مخارج الحروف وتباعدها كما زعم ابن
سنان وغيره فانهم عولوا على أن تقاربها يكون سببا في قبح اللفظ وتباعدها
يكون سببا في حسنه وهذا فاسد فان الكلمتين قد تتركبان من حروف
واحدة ومع ذلك تكون إحداهما مستثقلة والاخرى غير مستثقلة مثل
ملع (عدا) وعلم فالأولى ثقيلة على اللسان يذو عنها الذوق والثانية بخلافها
مع أن حروفهما متحدة وقد تتألف الكلمة من حروف متقاربة ولا يكون
فيها ثقل مثل قوالك (ذقته بقمي) فان الباء والفاء والميم كلها أحرف شفوية
متقاربة ولا ثقل فيها ، ومع هذا فانه لا يمكن أن ينكر أن لمخارج الحروف
وصفاتها وتأليف الكلمات منها دخلا في ثقلها ولكن ذلك لا يجرى على
قاعدة معروفة فيرجع فيه الى ذلك الذوق .

(١) (الهمنع) وهو اسم شجر وقيل انه الخنع وقيل انه الهمنع
وقيل إنها كلمة معاياة لا أصل لها ومثلها في ذلك عققق وماليها مما يجمع
فيه بين العين والحاء أو بين الغين والحاء أو بين الجيم والصاد أو بين الجيم
والقاف أو بين الذال والزاي أو نحو ذلك مثل الطش للدوضع الخشن
والشصاصاء للسننة الشديدة .

(٢) (غدايره مستشزرات الى العلا) هو صدر بيت من معلة
امرئ القيس يتعلق ببيت فيها قبله في وصف شعر محبوبته :

وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كقنو النخلة المتعشك
غدايره مستشزرات الى العلا تضل المدارى في مثنى ومرسل
فالأثيث الكثير وقنو النخلة عنقودها والمتعشك المتراكم ولا يخفى

(١) والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج في معرفته الى أن ينقر عنها في كتب اللغة المبسوطة كما روى عن عيسى بن عمر أنحوى أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال مالكم تكاء كما تم

ما في هذا التشبيه من الخشونة وغدائره ذوائبه ومستشزرات مرتفعات والمدارى الا لمشاط جمع مدرى والمثنى المفتول وفي بعض الروايات (تضل العقاص) جمع عقيصة وهى الغدائر من باب الاظهار في محل الاضمار وقيل إن الغدائر هى الشعر مطلقا .

ومثل مستشزرات في ذلك المشعجر للسائل من ماء أو دمع ، والنقنة لصوت الضفدع والنقاخ للماء العذب البارد واطلختم في قول أبى تمام :
قد قلت لما اطلختم الامر وانبعثت عشواء تالية غبسا دهاريسا
واطلختم بمعنى اشتد والعشواء الناقة التى لا تبصر ليل وغبسا جمع غبسا .
وهى الظلمة الشديدة والدهاريس الدواهى وهى متنافرة الحروف أيضا .
ومن ذلك لفظ سويداواتها في قول أبى الطيب :

إن الكريم بلا كرام منهم — مثل القلوب بلا سويداواتها
فهى كلمة طويلة ثقيلة مثل مستشزرات وهى مركب إضافي داخله فيما
معناه من الكلام على فصاحة المفرد .

(١) (والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها) عدم ظهور المعنى ناشئ عن الوحشية ووحشية الكلمة ألا تكون مأنوسة الاستعمال عند العرب الخلف سكان البادية لا بالنسبة للبولدين لأنه يخفى عليهم كثير مما كان مأنوس الاستعمال عند أولئك العرب والمراد بسكان البادية سكان الجزيرة جميعها بدوها وحضرها قبل فساد لغتها والمدار على عدم ظهور المعنى الموضوع له فلا يرد متشابه القرآن ومجمله فان معناهما الوضعي ظاهر والتشابه والاجمال في مراد الله منهما وقد وقع ذلك في القرآن

علي تكا كؤكم على ذى جنة افرنقوا عنى . أى اجتمعتم تنحوا أو^(١) يخرج لها وجه بعيد كما فى قول العجاج .

والحديث والشعر ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى (يد الله فوق أيديهم) ومن الحديث « ينزل ربنا كل ليلة الى سماء الدنيا - الحديث » ومن الشعر قول أبي تمام :

ولمت فأظلم كل شىء دونها وأضاء منها كل شىء مظلم
فإن الوله والظلمة والاضاءة ألفاظ مفهومة ولكن البيت بحملته يحتاج فهمه الى استنباط والمراد به أنها ولمت فأظلم ما بينى وبينها من الجزع لو لها ووضح لى منها ما كان مستترا عنى من حبها لى . هذا ولى رأى فى الغرابة أنها وحدها بدون التنافر فى الحروف لا تخل بفصاحة الكلمة وأن للمولدين أن ينشروا من الكلمات الغريبة الخفيفة على اللسان ما لم يكن مستعملا قبلهم وقد فعل القرآن الكريم ذلك حتى إن قریشا وهى أفصح العرب وقد نزل القرآن بلغتها كانت تستغرب بعض ألفاظه مثل لفظ الرحمن (قالوا وما الرحمن) ومثل لفظ كبرافى سورة نوح وقد أحيا الاسلام والقرآن من ألفاظ العربية ما أحيا وأماتا منها ما أماتا واستعملا بعضها لمعان لم تكن تستعمل لها كما نزل بوض القرآن بلغات عربية غريبة فأذاعها حتى صارت مثل غيرها مما كان مألوفا قبله .

(١) (أو يخرج لها وجه بعيد) قالوا وهذا إنما يكون اذا وقعت من عربى عارف باللغة فلا يصح حملها على الخطأ ولا شك أن هذا مبنى على قولهم إن العربى لا يخطئ فى لغته وذلك خلاف مشهور ورأى أن الحمل على التخطئة خير من ذلك التخريج البعيد وبوضهم لا يعد هذا من الغرابة ويعده من التعقيد وهو أجدر عندى بأن يعد من مخالفة القياس واذا وقع مثل هذا من مولد حمل على الخطأ من أول الامر ولم يتكلف له ذلك التخريج البعيد ولا فرق عندى بين مولد وغيره .

وفاحما ومرسنا مسرجا (١)

(١) (وفاحماً ومرسناً مسرجاً) هو من أرجوزة العجاج المشهورة (ماهاج أشجاناً وشجواً قد شجا) وفاحماً صفة لشعر محبوبته والمرسن الأنف اسم لمحل الرسن وهو أنف البعير ثم أطلق وأريد به الأنف على طريق المجاز المرسل ولا يخفى قبح هذا التجوز ومسرجا اسم مفعول من سرج وتلك الصيغة قد تأتي للنسبة مثل كرمته بمعنى نسبته إلى الكرم إلا أن ذلك يكون بمعنى نسبة الشيء إلى أصله مثل الكرم في المثال ولا يوجد له نظير في سرج فتكلفوا له أصلاً ينسب إليه وهو السراج أو السريجي ووجه البعد في ذلك أن فعل المضغفة تنسب إلى ثلاثيها غير المضغف لآلى اسم جامد كالسراج لا يدل على حدث وقيل في وجه البعد إن مسرجاني هذا الكلام بمعنى شبيه بالسراج أو السريجي وهو إنما يدل على النسبة إلى ذلك والتشبيه لا يستفاد منها إلا بتكلف ، وقيل إن فاحماً فيها غرابة أيضاً مثل مسرجا لأنها مثل لابن وتامر في الدلالة على النسبة ولكنها تدل على نسبة تشبيهية مثل مسرجا فكانت غريبة أيضاً . وهذا كل ما قالوه في توجيه غرابة كل من الكلمتين (فاحما ومسرجا) فأما فاحماً فلا يلزم أن يكون مثل لابن وتامر حتى تكون فيه تلك الغرابة وقد جاء في القاموس أن الفاحم الأسود بين الفحومة وقد فخم ككرم ، وأمامسرجاً فأخذه من السراج لا غرابة فيه من جهة الاشتقاق وقد جاءت له نظائر مثل مدنر من الدينار ومذهب من الذهب وممسك من المسك ومفلفل من الفلفل ومن ذلك قول ابن المفرغ :

وبرود مدنرات وقز وملاء من أعتق الكتان

والمعنى في ذلك على التشبيه أي برود وشيها كالدنانير ولا غرابة فيه أيضاً من جهة التشبيه لأنه من قبيل التشبيه المحذوف الأداة فهي صيغة تشبيه لاصيغة نسبة مثل التشبيه في قول بعضهم :

فانه لم يعرف ماأراد بقوله مسرجا حتى اختلف في تخريجه فقيـل هو من قولهم للسيوف سريجية منسوبة الى قين يقال له سريج يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي وقيل من السراج يريد أنه في البريق كالسراج (١) وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء أى حسن وسرج الله وجهه أى بهجه وحسنه (٢) ومخالفة القياس كما في قول الشاعر :

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت ورداً وعضت على العناب بالبرد
(١) (وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه) سرج كـفـرح بمعنى حسن قال التاج غريب أو مولد ومثله في ذلك سرج الله وجهه وإنما كان يقرب منه ولم يكن مثله لأن العجاج ليس من المولدين حتى يقال في كلمته إنها مولدة هذا ويمكن أن يـزاد في الغرابة قسم ثالث غير القسمين : وهو أن يكون للكلمة معنيان أو أكثر وهى وحشية في أحدهما دون الآخر كقول أبى تمام .

لقد طلعت في وجه مصر بوجهه بلا طائر سعد ولا طائر كهل
فان كهلا هنا من غريب اللغة وقد روى أن الأصمعى لم يعرف هذه الكلمة وليست موجودة إلا في شعر بعض الهزليين وهو قوله :

فلو كان سلى جاره أو اجاره رياح بن سعد رده طائر كهل
وقد قيل إن الكهل الضخم وقال القاموس : وطار له طائر كهل أى له جد وحظ في الدنيا ، فكلمة كهل معروفة في معناها المشهور وهو من جاوز الثلاثين وغريبة في هذا المعنى لا يعرفها مثل الأصمعى ولكن هذه الكلمة واشباهها في هذه الغرابة غير غريبة على رايـنا في الغرابة .

(٢) (ومخالفة القياس) المراد القياس اللغوى السابق وهو ما ثبت عن الواضع لا القياس الصرفى وان حمله على ذلك بعضهم فاعترض عليه .

بكثير من الكلمات الفصيحة المخالفة للقياس الصرفي مثل آل وماء وأبي يابى بفتح الباء في المضارع وعور يعور فقد أبدلت الهمزة في آل وماء من الهاء وهي لا تبدل منها وكذلك قياس فعل بفتح العين ألا تفتح عينها في المضارع إلا اذا كانت عين ماضيه أو لامها حرف حلق مثل سأل ونفع وكذلك القياس في عور يعور عار يعار بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وقد ذكر ابن سنان ذلك في الشرط الخامس من شروط الفصاحة عنده : ان تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة ويدخل في هذا كل ما ينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة غير عربية مثل المقرض في قول أبي الشيص :

وجناح مقصوص تحيف ريشه ريب الزمان تحيف المقرض
وقد يكون بوضع الكلمة في غير ما وضعت له في عرف اللغة مثل قول أبي عباد :
يشق عليه الريح كل عشية جيوب الغمام بين بكر وأيم
فوضع الأيم مكان الثيب وإنما الأيم التي لا زوج لها بكر كانت أو ثيباً .

وقد يكون على جهة الحذف في الكلمة كقول النجاشي :
فلمست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان مأوك ذا فضل
أراد ولكن اسقنى ، الى غير ذلك مما يتسع له هذا الأمر من اللغات العربية الشاذة على وجوها مختلفة وإن كان بعضها يدخل في الأمرين الأولين (تنافر الحروف والغرابة) وكلمة ابن سنان (العرف العربي) خير من كلمة الخطيب (القياس) .
هذا وقد تجتمع هذه الثلاثة (التنافر والغرابة ومخالفة القياس) أو

الحمد لله العلي الأجل (١)

فان القياس الأجل بالأدغام (٢) وقيل هي خلوصه مما ذكر ومن

اثنا عشر منها في كلمة كقولهم : يوم عصبصب وهلوف ملا السجسج
طلا ، فالعصبصب الشديد والهلوف الذي يستر غمامه شمس السجسج
الأرض وكل من الثلاثة غريب متنافر .

(١) (الحمد لله العلي الأجل) هو من أرجوزة لأبي النجم الفضل
ابن قدامة العجلي وهو وإن كان لم يدغم لضرورة الشعر إلا أن غاية
ما يقتضيه ذلك الجواز وهو لا يمنع الاخلال بالفصاحة ، ومن الضرورات
الشعرية ما لا يستقبح ولا يخل بالفصاحة مثل قصر الجمع الممدود ومد
الجمع المقصور .

(٢) (وقيل هي خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع) بمن قال
هذا ابن سنان الخفاجي بل ذكر في فصاحة المفرد ثمانية أمور ذكرها
في كتابه (سر الفصاحة) وقد أجاب عنه الخطيب بما أجاب به ولكن
بقي عليه أن ابن سنان وغيره عدوا ابتذال الكلمة بكثرتها في السنة العامة
بما يخل بفصاحتها ولو كانت عربية كأن يكون للمعنى الواحد كلمتان عربيتان
كثرت إحداهما في السنة العامة وتحاشاها الخاصة فيقبح ما استعمله العامة
لا ابتذاله ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

واقسمت جهداً بالمنازل من منى وما سحقت فيه المقادم والقمل
فان القمل من الألفاظ التي تجرى هذى المجرى ، ومنه قول أبي تمام :
جليت والموت مبدح صفحته وقد تفرعن في أفعاله الأجل
فان تفرعن مشتق من اسم فرعون وهو من ألفاظ العامة يقولون
تفرعن فلان إذا وصفوه بالجبرية .

ولا شك أن ابتذال الكلمة لا يدخل في الثلاثة التي ذكرها الخطيب
ولاني أرى أن الحسن في الكلمات ذاتي فلا يؤثر فيه كثرة استعمالها كما

الكراهة في السمع بأن تمنح الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تكره سماعه كلفظ الجرشي في قول أبي الطيب :

(١) (كريم الجرشي شريف النسب) أى كريم النفس وفيه (٢) نظر

(٣) ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق

لا يؤثر فيه ندرة استعمالها وغرابتها على ما قدمته في الكلام على غرابة الكلمة ولهذا لا تكاد تجد شيئاً مما ترجع الغرابة فيه لجوهر لفظه إلا وفيه ثقل هو منشأ قبحه لا غرابته ولعل الخطيب يرى هذا الرأى في ابتذال الكلمة العربية فلا يرى أنها تبذل في حال من الأحوال مخالفاً في هذا ابن سنان وغيره .

(١) (كريم الجرشي شريف النسب) هو شطر بيت من قصيدة لأبي

الطيب المتنبي في مدح سيف الدولة :

مبارك الاسم أغر اللقب كريم الجرشي شريف النسب

وقد زعم بعضهم أن سيف الدولة من بنى العباس لقوله فيه (شريف

النسب) وهو خطأ ظاهر لأن سيف الدولة ينتهى نسبه الى تغلب لا الى العباس بن عبد المطلب .

(٢) (وفيه نظر) وجهه أن الكراهة في السمع لا تكون إلا من تنافر

حروف الكلمة أو وحشيتها فليست شيئاً آخر غير التنافر والغرابة .

(٣) (ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب . . .)

يريد أن الكلمة إذا لم يكن لها مرادف فعلاية فصاحتها كثرة استعمالها

وإذا كان لها مرادف فعلاية فصاحتها أن تكون أكثر استعمالاً من

مرادفها وهذا يقتضى كما قال السبكي نفى الفصاحة عن مرادفها ولو كان

كثير الاستعمال مع أن رتب الفصاحة متفاوتة وقد يكون كل من الكلمتين

بعربيتهم لها كثيراً أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها :

وأما فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع (١) فصاحتها فالضعف (٢) كما في قولنا ضرب غلامه زيدا فان رجوع الضمير الى المفعول المتأخر لفظاً يمتنع (٣) عند الجمهور لئلا يلزم

فصيحا ولو كان احدهما اكثر استعمالا من الآخر فلو اقتصر على ما قبل و لكان كلامه مستقيما شاملا لما يريد من ذلك وعبارة المفتاح (وعلامة ذلك ان تكون على السنة الفصحى من العرب الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم لها اكثر) .

(١) (مع فصاحتها) ففصاحة الكلمة شرط في فصاحة الكلام ولا بد مع خلوه من ذلك من فصاحة كلماته فمثل (غداثره مستشزرات) لا يقال له كلام فصيح وإن خلا من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد .
(٢) (فالضعف كما في قولنا ضرب غلامه زيدا) عرفوا الضعف بأن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور كما في هذا المثال أما اذا كان القانون النحوى مجمعا عليه كرفع الفاعل فان مخالفته فساد لا ضعف ولكن يبقى النظر فى أشياء أخرى لا تدخل فى مخالفة القانون النحوى كعيوب القافية من الاقواء وغيره ومن الممكن إدخالها فى ضعف التأليف وقد عدها ابن سنان مما يخل بالفصاحة وإن كان قد توسع فى ذلك كثيرا وأدخل فيه كثيرا من مخالفة ما يعد من المحسنات البديعية ويمكن أن يكون من هذا الاقواء ونحوه .

(٣) (ممتنع عند الجمهور) قد يقال اذا كان ذلك ممتنعا عندهم فلا تكون مخالفة قولهم ضعفاً فى الكلام بل تكون فسادا فيه وهكذا يقال فى كل ما خالف القانون النحوى المشهور فان من يقول به يقول بفساد مخالفته ولا يسميها ضعفاً ومن لا يقول به يكون ما خالفه فصيحاً عنده لا ضعف فيه والجواب أن هذا نظر علماء النحو وعلماء البلاغة يحكمون حكما وسطا

رجوعه الى ما هو متأخر لفظاً ورتبة وقيل ^(١) يجوز لقول الشاعر ^(٢) :
جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
^(٣) وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى أي رب الجزاء كما في قوله
تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل .

بين الفريقين على أن قول جمهور النحويين في شيء إنه ممتنع إنما هو في
الفصيح المطرد فيكون ما خالفه شاذاً ضعيفاً لا فاسداً لأنه على كل حال
من كلام العرب خصوصاً اذا لم يمكنهم تأويله على مذهبهم .

(١) (وقيل يجوز) هذا هو قول مخالف جمهور النحويين إذ لا معنى
لتنزاع في جواز ذلك بين علماء البلاغة لأن نظرهم في ضعفه ومخالفته للفصاحة
لا في جوازه وإن كان من يقول بجوازه من علماء النحو قد يقول بفصاحته
ولكن هذا ليس من شأنه ولا يوافق علماء البلاغة عليه .

(٢) (لقول الشاعر : جزى ربه عنى عدى بن حاتم البيت) قيل
إن قائله النابغة الذبياني فيكون ذلك في الجاهلية قبل إسلام عدى رضى
الله عنه وجملة جزى إما دعائية والمعنى أدعو الله أن يجزيه عنى بذلك
ويبعد هذا قوله (وقد فعل) لأن هذا يفيد أن ذلك حصل له من قبل أن
يقول هذا الشعر ، وإما خبرية وهو لا يلتزم أيضاً مع قوله (وقد فعل) لأنه
لا يكون هناك فائدة من ذكره بعده إلا أن يكون ضمير قد فعل يعود
على عدى فيكون المعنى وقد فعل معي ما فعل مما جازاه الله عليه بذلك
وجزاء الكلاب الضرب بالحجارة .

(٣) (وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى) هذا تكلف في عود الضمير
والفرق ظاهر بينه وبين قوله تعالى (اعدلوا هو أقرب للتقوى) لأنه ليس
فيه ما يصلح لعود الضمير غير العدل المفهوم من اعدلوا وهو ظاهر العود
إليه أما الضمير في البيت فظاهر العود الى عدى على أن بعض ما ورد من
ذلك لا يمكن فيه هذا التأويل مثل قول بعضهم :

والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان
وعسر النطق بها متتابعة كما في البيت الذي أنشده الجاحظ :
(١) وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر
ومنه مادون ذلك كما في قول أبي تمام :

وما نفعت أعماله المرء راجيا جزاء عليها من سوى من له الأمر
هذا وقد أجازوا باتفاق الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في مثل نعم رجلا
زيد وربّه قتي وفي ضمير الشأن وغير ذلك وقد قبلوا ذلك لما فيه من
الاجمال ثم التفصيل وفائدة هذا في الكلام ظاهرة فليكن من ذلك
عود ضمير المفعول إليه قبل ذكره وقد قال بعضهم إن الضمير في هذا
شأنه ألا يقصد منه الاجمال ثم التفصيل بخلاف تلك المواضع وهي تفرقة
ظاهرة البطلان لأنه لا فرق بين الضمير في الموضعين إلا أن يرجع في
ذلك الى السماع الغالب وأن عود ضمير المفعول اليه قبل ذكره لم يسمع
إلا في الشعر فلا يكون لتعاليهم بلزوم عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة قيمة
والأحسن ان يمثل لضعف التأليف بوصل الضمير بالا في قول الشاعر :
وما علينا اذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلّاك ديار
أو ينصب الفعل بأن المحذوفة في مثل قول الشاعر :

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
يعنى أن أحضر .

(١) (وقبر حرب . البيت) قيل إنه لبعض الجن وكان قد صاح على
حرب بن أمية فمات في فلاة وهو من خرافاتهم وقفر بالجر على الصفة
وبالرفع على القطع .

ومن التنافر المتناهي في الثقل أيضاً قول بعضهم :
وازور من كان له زائرا وعاف عافى العرف عرفانه

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى واذا مالمته لمته وحدى
 فان فى قوله أمدحه ثقلا مالم (١) بين الحاء والهاء من التنافر :
 (٢) والتعقيد أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به وله سببان
 أحدهما ما يرجع الى اللفظ (٣) وهو أن يختل نظم الكلام ولا يدرى
 السامع كيف يتوصل منه الى معناه كقول الفرزدق :
 وما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه
 كان حقه أن يقول وما مثله فى الناس حى يقاربه إلا مملك أبو أمه

(١) (لما بين الحاء والهاء من التنافر) هذا أمر محتمل وقد وقع فى
 القرآن مثل قوله تعالى (فسبحه) وإنما الذى اوجب الثقل فى البيت
 هو التكرير فى أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء ومن التنافر الذى دون
 المتناهى قول الشاعر :

فتتنى لختنى تجنى بتجن يفتن غب تجنى

(٢) (والتعقيد ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد) يدخل فى
 هذا اللغز والمعنى عند صاحب الايضاح ولهذا لم يعدهما من المحسنات
 البديعية وأسلوب اللغز والمعنى أسلوب تأليفى ليس من أساليب البلاغة
 وهذا مثل قولهم :

وماناكح أختين سراً وجهرة وليس عليه فى النكاح سبيل
 والمراد عدم ظهور ذلك بما ذكره فى التعقيد اللفظى والتعقيد المعنوى
 فلا يدخل فيه المجمل والمتشابه الواقعان فى كلام الله تعالى .

(٣) (وهو أن يختل نظم الكلام) قد يكون اختلال نظم الكلام
 بمجموع أمور جائزة فى النحو مثل تقديم المستثنى وتقديم الخبر فالتعقيد
 غير ضعف التأليف ولا يغنى أحدهما عن الآخر وإن كانا قد يجتمعان
 معاً فى مثال واحد .

أبوه فإنه مدح إبراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك ابن مروان فقال وما مثله يعني إبراهيم الممدوح في الناس حتى يقاربه أى (١) أحد يشبهه في الفضائل إلا مملكا يعني هشاما أبو أمه أى أبو أم هشام أبوه أى أبو الممدوح فالضمير في أمه للملك وفي أبوه للممدوح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه وهو خبره بحى وهو أجنبي وكذا فصل بين حى ويقاربه وهو (٢) نعت حى بأبوه وهو أجنبي وقدم المستثنى على المستثنى منه فهو (٣) كما تراه في غاية التعقيد ، فالكلام الخالي من التعقيد

(١) (أى أحد يشبهه في الفضائل) فيقاربه في البيت بمعنى يشبهه والمقاربة بهذا المعنى والمماثلة منفيان عن غير هشام وثابتان له والمشابهة هي المماثلة فلا يعترض عليه بأن المماثلة والمقاربة لا يجتمعان معاً على أنى أرى أن المماثلة في البيت متعلقة بغير ما تعلقت به المقاربة إذ المراد وما مثله من المملوكين حتى إلا مملكا يقاربه الممدوح على الاستثناء المنقطع .

(٢) (وهو نعت حى) (الأليق جعله) نعتا لمملكا بعد نعته بالجملة قبله (٣) (فهو كما تراه في غاية التعقيد) حمله بعضهم على وجه لا تعقيد فيه فجعل الاستثناء من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور وجعل (حى) خبراً للمبتدأ قبله (أبو أمه) وكذلك (أبوه) خبر بعد خبر والجملة صفة لمملكا وكذا جملة يقاربه صفة له بعد صفة ويكون مراده إلا مملكا يقاربه أبو أمه حى وهو أبو الممدوح .

ومن التعقيد اللفظي قول أبى تمام :

ثانيه في كبد السماء ولم يكن كائنين ثان إذ هما في الغار

وقول الفرزدق في مدح الوليد بن عبد الملك :

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

يريد الى ملك أبوه ما أمه من محارب .

اللفظي ما سلم نظمه من الحلال فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عاياه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله وأمثله اللائقة به .

والثاني ما يرجع الى المعنى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول الى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً كقول العباس ابن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا
(١) كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن وأصاب لأن من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم أبكاني وأضحكنى أى أساءنى وسرنى (٢) وكما قال الحماسى :

أبكاني الدهر وياربما أضحكنى الدهر بما يرضى
ثم طرد ذلك فى نقيضه فأراد أن يكنى عما يوجبه دوام التلاقى من السرور بالجمود لظنه أن الجمود دخلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شئ آخر (٣) وأخطأ لأن الجمود خلو العين من البكاء فى حال إرادة البكاء

(١) (كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن) قال السبكى لا حاجة الى الكناية فى هذا ويجوز أن يراد به حقيقة وهو ظاهر ويجوز قراءة (تسكب) فى البيت بالرفع والنصب وإن منعه بعضهم .

(٢) (وكما قال الحماسى : أبكاني الدهر وياربما) هو حطان بن المعلى (٣) (وأخطأ) أى فى نظر البلغاء وإن كان لكلامه وجه من الصحة بأن يكون استعمل جمود العين الذى هو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسلًا والعلاقة الملزومية ثم استعمله فى خلوها من الدموع مطلقاً مجازاً مرسلًا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به عن دوام السرور لكونه لازماً لذلك عادة وهذا معنى صحيح ولكن لا يخفى ما فيه

منها فلا يكون كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البخل كما (١)
قال الشاعر :

ألا أن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود
ولو كان الجمود يصلح أن يراد به عدم البكاء في حال المسرة لجاز أن
من البعد والتعقيد ، وقال السبكي انه يجوز أن يكون أراد حقيقة الجمود كما
يجوز أن يكون أراد حقيقة البكاء فلا يكون على هذا في البيت تعقيد ولا
مجاز مرسل ولا كناية ولكن يؤخذ عليه أن إسناد الجمود للعين قد عده
صاحب الأساس من المجاز عن قلة الدمع فالمعنى الذى أراده لا تعقيد فيه
ولكنه مجاز لا حقيقة ومن هنا يعلم أن جمود العين قد يطلق على خلوها من
الدموع مطلقاً ولا يلزم أن يكون ذلك في حال إرادة البكاء منها .

(١) (كما قال الشاعر : ألا إن عينا . البيت) هو أبو عطاء يرثى ابن هبيرة .
هذا ومن التعقيد المعنوى قول أبي تمام :

من الهيف لو أن الخلاخل صيرت لها وشحا جالت عليها الخلاخل
قالوا أراد وصفها بدقة الخصر فكفى عن ذلك بأن الخلاخل لوجعلت
لها وشحا لجالت عليها وذلك لا يدل على مراده بل يدل على بلوغها الغاية
في القصر حيث أمكن أن تكون الخلاخل وشحا لها والوشاح يضرب
من العاتق الى الكشح .

ومنه أيضاً قول أوس بن حجر :

و ذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولباً جدعا
فقد سمي الصبي تولباً وهو ولد الحمار فهى استعارة بعيدة فاحشة .
ومنه قوله :

ظعنوا فكان بكاي حولا بعدهم ثم ارعويت وذاك حكم لييد
دل بكفه عن البكاء على إطفاء غليله وإخماد حرارة وجدده والمعروف
من لغة العرب خلافه .

يدعى به للرجل فيقال لا زالت عينك جامدة كما يقال لا أبكى الله عينك وذلك مما لا يشك في بطلانه وعلى ذلك قول أهل اللغة سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها فكما لا تجعل السنة والناقة جماداً إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر والناقة لا تسخو بالدر لا تجعل العين جموداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها وما يجعلها إذا بكيت محسنة موصوفة بأنها قد جادت وإذا لم تبك مسيئة موصوفة بأنها قد ضنت ، فالكلام الخالى عن التعميد المعنوى ما كان الانتقال من معناه الأول الى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهراً حتى يخيّل الى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ. كما سيأتى من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية ، وقيل فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات (١) كما فى قول أبى الطيب (سبوح لها منها عليها شواهد)

(٢) وفى قول ابن بابك (حمامة جرعاً حومة الجندل اسجعى)

(١) (كما فى قول أبى الطيب) هذا شطر بيت من قصيدة له يمدح بها سيف الدولة :

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد
يصف بذلك فرسه والغمرة الشدة وشواهد فاعل لها لاعتداده على الموصوف أو مبتدأ مؤخر .

(٢) (وفى قول ابن بابك) هو عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك وتمام البيت :

حمامة جرعاً حومة الجندل اسجعى فأنت بمرأى من سعاد ومسمع
حمامة منادى والجرعاء مؤنث الأجرع وهى المكان ذو الرمل لا ينبت شيئاً وحومة الشيء معظمه والجندل الحجارة والمراد مكانها والألفاظ الثلاثة لا تكاد معانيها تختلف فلها ثقلت الإضافة فيها ومرأى ومسمع اسما

وفيه نظر لأن ذلك إن أفضى باللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم والا فلا يخل بالفصاحة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب ابن اسحق بن ابراهيم .

قال الشيخ عبد القاهر قال صاحب إياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر أنها تستعمل في الهجاء (١) كقول القائل .

يا على بن حمزة بن عماره أنت والله ثلجة في خياره
ثم قال الشيخ ولا شك في ثقل ذلك في الأَكْثَر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف وبما حسن فيه (٢) قول ابن المعتز أيضا .
وظلت تدير الراح أيدي جاذر عتاق دنائير الوجوه ملاح
وبما جاء فيه حسنا جميلا قول (٣) الخالدي يصف غلاما له .

مكان أى بمكان تراك منه سعاد وتسمعك .

(١) (كقول القائل : يا على بن حمزة . البيت) في قوله ثلجة في خياره قلب وقد اعترض السبكي على الخطيب بأنه قد جعل هذا البيت من أنواع البديع وسماه الاطراد ثم قال ولعل الجمع بين كلاميه أنه نوعان ولكنه ذكر بعد هذا أنه ليس فيه تنابع إضافات وإنما هو اشتباه نظر من عبد القاهر فلا معنى إذن لهذا الجمع .

(٢) (قول ابن المعتز أيضاً : وظلت تدير الراح . البيت) الراح الخمر والجاذر جمع جؤذر ولد البقرة الوحشية وعتاق جمع عتيق بمعنى كريم .

(٣) (قول الخالدي يصف غلاما له : ويعرف الشعر . البيت) الخالدي هو أبو عثمان سعد بن هاشم بن ولة والصير في المحتمل في الأئامور والمنتقد في الأئصل الخبير بتمييز الدراهم ثم أطلق على تمييز الدراهم وغيرها . وقد بقي عليه أن بعضهم يعد مما يخل بفصاحة الكلام سخافة الألفاظ

ويعرف الشعر مثل معرفتى وهو على أن يزيد مجتهدا
وصير فى القريض وزان دى نار المعانى الدقاق منتقدا
وأما فصاحة المتكلم فهى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود
بلفظ فصيح فالملكة قسم من مقولة الكيف التى هى هيئة قارة ^(١) لا تقتضى
قسمة ولا نسبة وهو مختص بذوات الأنفس راسخ فى موضوعه .
وقيل مملكة ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة
حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً إلا إذا كانت
الصفة التى اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه
وفتورها وهو لا يدخل فى الثلاثة التى ذكرها كقول بشار :

ربابة ربة البيت تصب الخسل فى الزيت
لها عشر دجاجات وديك حسن الصوت

وشأن ذلك عندى شأن ابتذال الكلمة فى فصاحة المفرد ولعل الخطيب
أهمله لذلك وقد قال بشار لمن أخذ عليه ذلك : إنما أخطب كلا بما يفهم ،
فلا عيب إذن فى هذا الكلام إلا إذا وضع فى غير موضعه وهذا عيب
يشاركه فيه غيره من الكلام الذين يقولون عنه إنه غير مبتذل فهو يخل ببلاغة
الكلام من جهة عدم مطابقته لمقتضى الحال ولا يخل بفصاحته .

(١) (لا تقتضى قسمة ولا نسبة) خرج بذلك مقولة الحكم مثل العدد
والمقدار من الطول والعرض والعمق ومقولة الإضافة مثل الأبوة
والبنوة وذكر هذا ليس من شأن كتب البلاغة وإنما الكيفية عرفاً صفة
وجودية إن اختصت بذوات النفوس الناطقة فهى نفسانية فإن رسخت
بتوالى أمثالها فهى ملكة .

(١) وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه وقيل باللفظ فصيح ليعم المفرد والمركب .

وأما بلاغة الكلام فهي (٢) مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ومقتضى الحال مختلف (٣) فان مقامات الكلام متفاوتة فمقام التنكير يباين مقام

(١) (وقيل يتمتد بها ولم يقل يعبر بها . . .) يبقى عليه أنه سبق له في إثبات إثباتان الفصاحة وصفها للمتكلم أنه يتماثل شاعر فصيح وكاتب فصيح وفصاحة الشعر والكتابة غير فصاحة التعبير ومن الناس من رزق ملكة الفصاحة في الشعر والكتابة ولم يرزق ملكة الفصاحة في التعبير مثل عبد بنى الحسحاس الذي كان يقول في شعرت (شعرت) ومثل زياد الأعجم الذي كان يقول في حمار (همار) وكل منهما كان شاعرا فصيح الشعر وقد اعتبر في بلاغة المتكلم على ما سيأتي القدرة على تأليف كلام بليغ ولم يعتبر فيها القدرة على التعبير به فان جرينا على مثل هذا في فصاحة المتكلم قلنا إنها ملكة يقتدر بها على اختراع لفظ فصيح وإن قلنا إنه لا بد فيها من تمام آلة البيان كما عرفها بذلك بعض الأقدمين فلا بد فيها من اعتبار القدرة على التعبير ومن أجل هذا قالوا زياد الأعجم لنقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف فهو أعجم وشعره فصيح لتمام بيانه وعلى هذا لا يكون كل متكلم بليغ فصيحاً إلا اذا اعتبرنا مثل ذلك في بلاغة المتكلم ، هذا ويمكن أن يكون التعبير في تعريفهم من عبر عما في نفسه أى أعرب وبين لامن عبر عن كذا بمعنى تكلم ولا يخفى أن هذا هو الظاهر هنا .

(٢) (مطابقته لمقتضى الحال) الحال هو أمر يقتضى أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة مناسبة له كأنكار المخاطب فانه يقتضى تأكيد الكلام الذي ينكره حين يلقي إليه فيقال لغير المسلم إن الاسلام حق وهكذا .

(٣) (فان مقامات الكلام متفاوتة) مقامات الكلام أحواله المقتضية للإتيان به على الصفة السابقة وهى اسم مكان من قام وكان البلغاء من خطباء

التعريف ومقام الاطلاق يباين مقام التقييد ومقام التقديم يباين مقام التأخير ومقام الذكر يباين مقام الحذف ومقام القصر يباين مقام خلافه ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الايجاز يباين مقام الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي^(١) وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام الى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع ، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته له فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تأخى معانى النحوف فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام . فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ. (٢) باعتبار إفادته المعنى عند التركيب

وشعراء يلقون خطبهم وأشعارهم وهم قائمون فأطلق المقام على الحال المقتضى لها لانه سبب فيه .

(١) (وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام) وهذا مثل إن وإذا الشرطيتين فلكل منهما مع كلمة الشرط مقام يقتضيهما لأن إذا تفيد اليقين وإن تفيد الشك ومن ذلك أيضاً ما روى أن رجلاً أنشد ابن هرمة قوله :

بالله ربك إن دخلت فقل لها هذا ابن هرمة قائماً بالباب
فقال له : ما هكذا قلت أكننت أتصدق ! قال فقاعدا ، قال أكننت أبول ! قال فماذا ؟ قال واقفا . ليتك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى .

(٢) (باعتبار إفادته المعنى) المراد به المعنى الزائد عن المعنى الاصلى للكلام وذلك هو الصفة التى يقتضيهما الحال زيادة عن المعنى الاصلى من الاتيان به مؤكداً وغير ذلك فالبلاغة ترجع الى هذا المعنى والى اللفظ من حيث إفادته له ولا ترجع الى المعنى الاصلى الذى هو مجرد ثبوت المسند للمسند اليه ولا الى اللفظ المجرد عن تلك الصفة التى يقتضيهما الحال

(١) وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا (٢) وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الاعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة الى المعنى دون اللفظ. كقوله في أثناء فصل منه : علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة الى المعانى والى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها ، وإنما قلنا مراده ذلك لأنه صرح في مواضع من دلائل الاعجاز بأن فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه منها أنه حكى قول من ذهب الى عكس ذلك فقال : فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة أو أدبا أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ثم قال والأمر بالضد اذا جئنا الى الحقائق وما عليه المحصلون لا بما لانرى متقدما فى علم البلاغة مبرزا فى شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأى ثم نقل عن الجاحظ فى ذلك

وهذا هو تحقيق ما اضطرب فيه عبد القاهر وغيره من وصف اللفظ تارة بالبلاغة ونفيها عنه تارة أخرى ووصف المعنى تارة بالبلاغة ونفيها عنه تارة أخرى كما سيأتى له وأما الفصاحة فترجع فى التنافر والغرابة ومخالفة القياس والتعقيد اللفظى الى اللفظ. وفى التعقيد المعنوى الى المعنى مثل البلاغة .

(١) (وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا) اسم الإشارة عائد الى البلاغة باعتبار معناها وهو مطابقة الكلام لمقتضى الحال فتكون الفصاحة على هذا مرادفة للبلاغة . واعلم أن الخلاف فى أنهما مترادفان أولا وفى أنهما راجعان الى اللفظ. أو المعنى خلاف لفظى لا معنى له بعد الاتفاق على تلك الخصائص التى تتألف منها الفصاحة والبلاغة ويمتاز بها الكلام بمضه على بعض .

(٢) (وهو مراد الشيخ عبد القاهر) ضمير هو عائد الى كل من كون البلاغة صفة راجعة الى اللفظ. باعتبار إفادته المعنى عند التركيب وكونها تسمى فصاحة عند كثير من علماء البلاغة .

كلاماً منه قوله والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع وكثرة الماء وجودة السبب ثم قال ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أو سوار فكما أنه محال إذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل وردائه أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه وكما لو فضلنا خاتماً على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود أوفضه أنفس لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه أن لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام، هذا لفظه وهو صريح في أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة إلى المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ^(١) فالجمع بينهما بما قدمناه بحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على نفى أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب. وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب.

(١) (فالجمع بينهما بما قدمناه بحمل كلامه . . .) المراد بنفى كونها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وإثبات أنها من صفات اللفظ. باعتبار التركيب نفى أنها من صفات المعنى الأصلي وكذا اللفظ المجرد عن الصفة التي يقتضيها الحال وإثبات أنها من صفات المعنى الزائد عن المعنى الأصلي

وللبلاغة طرفان أعلى اليه تنتهى (١) وهو حد الإعجاز وما يقرب منه (٢) وأسفل منه تبتدىء وهو ما إذا غير الكلام عنه الى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الأعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة .

وإذ قد عرفت معنى البلاغة فى الكلام وأقسامها ومراتبها فاعلم (٣) أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة الى مطابقة مقتضى الحال ولا الى الفصاحة تورث الكلام حسناً وقبولا .

وأما بلاغة المتكلم ففى ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ . وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ كلاماً كان أو متكلماً فصيح (٤) وليس كل فصيح بليغاً الثاني أن البلاغة فى الكلام

وكذا اللفظ من حيث إفادته له على ما قدمناه وإن كان ظاهر كلامه لا يفيد ذلك (١) (وهو حد الإعجاز وما يقرب منه) حد الإعجاز منتهاه والحد فى اللغة منتهى الشيء ، وما يقرب منه هو مراتب الإعجاز دونه فان التنزيل فيه ما هو منتهاه فى البلاغة وما هو دون ذلك وكلاهما وقع به الإعجاز وكلاهما هو الطرف الأعلى للبلاغة .

(٢) (وأسفل منه تبتدىء) هو وإن كان أسفل مراتب البلاغة معدود منها ويرى نحر الدين الرازى أنه ليس منها لأن منزلة البلاغة عنده أعلى من أن يقال إنه ليس بين هذا الكلام وخروجه عن حد البلاغة إلا أن ينقص منه شيء فهاذا حاله لا يعد من البلاغة أصلاً ، وليس لهذا الخلاف قيمة . (٣) (فاعلم إنه يتبعها وجوه كثيرة) هى المحسنات البديعية الآتية فى فن البديع من السجع والجناس وغيرهما .

(٤) (وليس كل فصيح بليغاً) وما هو فصيح وليس ببليغ قول نصيب

وهو نسيب ردى :

(١) مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد (٢) وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره .

والثاني أغنى التمييز منه ما يتبين في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو أو يدرك بالحس (٣) وهو ماعدا التعقيد المعنوي . وما يحتز به عن الأول أغنى الخطأ هو علم المعاني .

فان تصلى أصلك وإن تعودى لهجر بعد وصلك لا أبالي
ومن ذلك أيضاً قول جميل :
فلو تركت عقلى معى ما طلبتها ولكن طلابيها لما فات من عقلى
زعم أنه يهواها لذهاب عقله ولو كان عاقلاً ما هوىها وإنما الجيد
قول الآخر :

وما سرنى أنى خلى من الهوى ولو أن لى من بين شرق الى غرب
فان كان هذا الحب ذنبى إليكم فلا غفر الرحمن ذلك من ذنب
(١) (مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد) مرجع
الشئ. ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصوله كما يقال مرجع الجود الى الغنى
والمعنى المراد هو المعنى الذى يقتضيه الحال زائداً عن المعنى الاصلى لانه
هو الذى تتعلق به البلاغة ويراد منها الاحتراز عن الخطأ فيه بمراعاة مقتضى
الحال فيه .

(٢) (وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره) وذلك بالاحتراز عن
الاسباب الخلة بفصاحته وفصاحة مفرداته من التنافر وغيره .

(٣) (وهو ماعدا التعقيد المعنوي) وذلك هو الغرابة وتعرف بعلم
متن اللغة ، ومخالفة القياس ويعرف بالتصريف وغيره ، وضعف التأليف
والتعقيد اللفظي ويعرفان بالنحو ، والتنافر ويعرف بالحس والذوق .

(١) وما يحتز به عن الثاني أعنى التعقيد المعنوى هو علم البيان .
وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى
الحال وفصاحته هو علم البديع (٢) وكثير من الناس يسمي الجميع علم
البيان وبعضهم يسمي الأول علم المعاني والثاني والثالث علم البيان والثلاثة
علم البديع .

(١) (وما يحتز به عن الثاني أعنى التعقيد المعنوى هو علم البيان)
جرى صاحب المفتاح على أن علم البيان مثل علم المعاني يرجع إليه في
مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعلم البيان عنده شعبة من علم المعاني لا تنفصل
عنه إلا بزيادة اعتبار إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة على ما سيأتى ويمكننا
أن نقول إن علم البيان عنده يحتز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كعلم
المعاني وعن التعقيد المعنوى أيضاً .

(٢) (وكثير من الناس يسمي الجميع . . .) هذه اصطلاحات لا مشاحة
فيها وقد سموها أيضاً علوم البلاغة وإنما أضافوها إليها دون العلوم السابقة
من النحو وغيره مع توقفها عليها أيضاً لأنها تتعلق في صميمها بصحة
الكلام وهى غير بلاغته بخلاف هذه العلوم الثلاثة فإنها لا تتعلق بصحة
الكلام وإنما تتعلق ببلاغته فلما خلصت للبلاغة دون غيرها أضيفت إليها
دون تلك العلوم التى تتوقف البلاغة عليها أيضاً . هذا ولعل صاحب
المفتاح أول من ميز مباحث العلوم الثلاثة بعضها عن بعض وإن كان قد
سمى الأول علم المعاني وسمى الثاني علم البيان وجعله شعبة من علم المعاني
وجعل الثالث ذيلاً للعلمين ولم يسمه علم البديع ولعل هذا اصطلاح آخر له
فيها ، وكانوا قبل السكاكى لا يفرقون بين بحث الحقيقة والمجاز ونحوهما
من مباحث علم البيان وبحث التقديم والتأخير ونحوهما من مباحث علم
المعاني وينظرون الى الجميع نظرة واحدة من حيث اقتضاء الحال لها وعدم
اقتضاءه وسيأتى الكلام فى المسلك الأرجح منهما .

الفن الأول علم المعاني

(١) وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال

علم المعاني

(١) (وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال) المراد بأحوال اللفظ ما يشمل أحوال المفرد كالمسند والمسند إليه وأحوال الجملة كالفصل والوصل والايجاز والاطاب والمساواة وما يشمل أحوال الاسناد أيضاً وهذه الأحوال هي التي يقتضيها الحال في اللفظ فهي بعينها مقتضى الحال أيضاً وإن اختلفا اعتباراً ولو قال هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اقتضاء الحال لم يكن في كلامه ذلك التهاافت إلا أن يجعل (مقتضى) في التعريف مصدراً ميمياً لا اسم مفعول ، وقد خرج عن ذلك علم البديع وهو ظاهر وكذا علم البيان لأن أحوال اللفظ الذي تذكر فيه من المجاز والكناية وغيرهما لا تذكر فيه من حيث إن اللفظ يطابق بها ما يقتضيه الحال وإنما تذكر فيه من حيث بيان ما يقبل منها وما لا يقبل وغير ذلك مما يحترز به عن التعقيد المعنوي ومع هذا فيمكن أن نعتبر من جهة مطابقتها لمقتضى الحال أو عدم مطابقتها له فتكون من علم المعاني لا من علم البيان وقد علمت أن صاحب المفتاح يرى أن علم البيان يبحث عن هذه الأمور من الجهتين معا فتكون عنده بهذا الاعتبار من علم البيان أيضاً ولعل هذا هو اللائق بتمييز كل علم بموضوعاته جميع من جميع جهاتها عن الآخر . ومن الكنايات والاستعارات المقبولة في ذاتها غير المقبولة من جهة أنها غير مطابقة لمقتضيات أحوالها قول الأخطل في مدح عبد الملك ابن مروان .

وقد جعل الله الخلافة منهم لا بلج لا عارى الخوان ولا جذب

٥ - م الايضاح

قل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات كما قال صاحب القانون في تعريف الطب : الطب علم يعرف به أحوال بدن الانسان وكما قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله : التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم .

وقال السكاكي علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره (١) وفيه نظر إذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به ثم قال وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها

فان مثل هذا لا يقال في مدح ملك ، وكذا قول كثير في مدح عبدالعزیز ابن مروان :

وما زالت رقاك تسلي ضغني وتخرج من مكانها ضبابي
ويرقيني لك الراقون حتى أجابت حية تحت التراب
ولما تمدح الملوك بمثل قول الشاعر :

له همم لا تنتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أذى من البحر

(١) (وفيه نظر اذا التتبع ليس بعلم . . .) هذا وما بعده من ما حكاهم اللفظية التي لا يليق ذكرها في هذه العلوم ولا يريد السكاكي إلا تعريف علم المعاني ببعض رسومه ولم يقل تراكيب البلغاء حتى يحمل هذا الدور وإنما قال تراكيب الكلام وقد أراد السكاكي بيان المراد منها بحسب الواقع وإن لم يقتضه التعريف .

وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فإن أراد بالتركيب في حد البلاغة تركيب البلاغة وهو الظاهر فقد جاء الدور وإن أراد غيرها فلم يبينه (١) على أن قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به .

ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب .

أولها أحوال الاسناد الخبري ، وثانيها أحوال المسند اليه ، وثالثها أحوال المسند ، ورابعها أحوال متعلقات الفعل ، وخامسها القصر ، وسادسها الانشاء ، وسابعها الفصل والوصل ، وثامنها الإيجاز والاطناب والمساواة . ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه (٢) إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج الأول الخبر والثاني الانشاء ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند اليه ومسند وأحوال هذه الثلاثة هي الابواب الثلاثة الأولى ثم المسند قد يكون له متعلقات (٣) إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الباب الرابع ثم (٤)

(١) (على أن قوله وغيره مبهم) رد ذلك عليه بأنه لا إبهام فيه لأن المراد به مقابل الاستحسان وهو الاستهجان فتركيب الكلام خواص مستحسنة وخواص مستهجنة وكل منهما يبحث في علم المعاني .

(٢) (إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه) المراد أن لها ذلك ولو في المستقبل ليشمل جملة المضارع أيضاً والمراد بالخارج الواقع ونفس الامر ولو لم يكن ذا وجود خارجي مثل نفس محمد شريفة . (٣) (إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه) المتصل بالفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول وما أشبههما والذي في معنى الفعل هو المصدر لأنه يدل على الحدث مثله والمشهور أن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبهها كلها في معنى الفعل .

(٤) (ثم الاسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر)

الاسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر وهذا هو الباب الخامس والانشاء هو الباب السادس ثم الجملة اذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الاولى أو غير معطوفة وهذا هو الباب السابع ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه وهذا هو الباب الثامن .

هـ (تنبيه) (١) اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى انه منحصر فيهما ثم اختلفوا فقال الاكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التعويل (٢) وقال بعض الناس صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ (٣) وكذبه عدم مطابقة حكمه له واحتج له بوجهين أحدهما أن من

القصر يأتي في الاسناد الخبري والاسناد الانشائي مثل لا تكرم إلا المجتهد وإن كان سياق كلام الايضاح يفيد أنه خاص بالاسناد الخبري ثم أن القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة هي أيضاً من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك مما ذكر في أحوال المسند اليه وغيره وإنما أفرد القصر وما بعده بآبواب خاصة بها لكثرة مباحثها بخلاف غيرها من تلك الأحوال السابقة .

(١) (اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب) مثل هذا لا يصح أن يذكر في كتب البلاغة وهو أجدر بأن يكون بحثاً كلامياً أو نحوه .

(٢) (وقال بعض الناس) هو ابراهيم بن سيار بن هانيء المعروف بالنظام من رؤساء المعتزلة .

(٣) (وكذبه عدم مطابقة حكمه له) أي لاعتقاده بأن يكون له اعتقاد يخالفه أو لا يكون له اعتقاد أصلاً فيدخل خبر الشاك عند النظام

اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب ولكنه
أخطأ كما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت فيمن شأنه كذلك ما كذب
ولكنه وهم ورد بأن المنفى تعمده الكذب لا الكذب بدليل تكذيب
الكافر كاليهودى اذا قال الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق
فقولها ما كذب متأول بما كذب عمداً، الثانى قوله تعالى (والله يشهد إن
المنافقين لكاذبون) كذبهم فى قولهم إنك لرسول الله وإن كان مطابقاً
للواقع لانهم لم يعتقدوه وأجيب عنه بوجوه أحدها أن المعنى نشهد شهادة
واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم عنه إن واللام وكون الجملة اسمية فى
قولهم إنك لرسول الله فالتكذيب فى قولهم نشهد وادعائهم فيه المواطأة
لا فى قولهم إنك لرسول الله .

(١) وثانيها أن التكذيب فى تسميتهم إخبارهم شهادة لأن الإخبار اذا
خلا عن المواطأة لم يكن شهادة فى الحقيقة .

وثالثها أن المعنى لكاذبون فى قولهم إنك لرسول الله عند أنفسهم
لا اعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه .

(٢) وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فى القسمين وزعم أنه ثلاثة أقسام

فى الخبر الكاذب ولا يعترض به عليه فى حصر الخبر فى القسمين لأن من
يقول محمد رسول وهو شاك فى ذلك فهو خبر كاذب عند النظام لا يمثل
حال صاحبه فى شكه فيه .

(١) (وثانيها أن التكذيب فى تسميتهم إخبارهم شهادة) هذا فى
الحقيقة تخطئة لا تكذيب وقد يطلق التكذيب على التخطئة فيكون ما فى
الآية على هذا منه والرد به على النظام حاصل مع هذا أيضاً لأن موضوع
الخلاف ليس الكذب بمعنى الخطأ .

(٢) (وأنكر الجاحظ) هو عمرو بن بحر الاصفهاني من رؤساء المعتزلة

صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه^(١) فالأول أى المطابق مع الاعتقاد هو الصادق^(٢) والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب^(٣) والثانى والرابع أى المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما ليس بصادق ولا كاذب ، فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقتهم مع عدم اعتقاده وعدم مطابقتهم مع عدم اعتقاده واحتج بقوله تعالى (افترى على الله كذبا أم به جنة) فانهم حصروا دعوى النبى ﷺ الرسالة فى الافتراء والاختبار حال الجنون^(٤) بمعنى امتناع وأئمة البلاغة .

- (١) (فالاول أى المطابق مع الاعتقاد) يريد مع اعتقاد أنه مطابق
- (٢) (والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد) يريد مع اعتقاد أنه غير مطابق
- (٣) (والثانى والرابع أى المطابق مع عدم الاعتقاد . . .) يريد مع عدم اعتقاد المطابقة بالآ يكون عنده اعتقاد أصلا أو يكون معتقدا عدم المطابقة فالاول الشاك والثانى كقول المنافق محمد رسول وكذا يقال فى غير المطابق مع عدم الاعتقاد أى بأنه غير مطابق بالآ يكون معتقدا أصلا وهو الشاك أو يكون معتقدا المطابقة كقول الكافر محمد ليس برسول
- (٤) (بمعنى امتناع الخلو) أى والجمع بدليل قوله (وايس إخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء فى مقابلته) ولو كانت مانعة خلو فتمط لجاز أن يكون إخباره حال الجنون كذبا لان مانعة الخلو تجوز الجمع فلا يثبت هذا الوساطة بين الصدق والكذب وبهذا تعلم أنه يمكن أن يحجب عن هذا الاحتجاج أيضا بعدم تسليم أنها مانعة خلو وجمع معا وإنما هى مانعة خلو فقط والتقسيم للخبر مطلقا لا للخبر الكاذب .

أخلو وليس إخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء في مقابلته ولا صدقا لأنهم لم يعتقدوا صدقه فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب .
وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذبا أيضا لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا والمعنى افترى أم لم يفتر وعبر عن الثاني بقوله أم به جنة لأن الجنون لا افتراء له .

(تذنيه آخر) وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم ، قال السكاكي : ليس من الواجب في صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتعارفها إلى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشيء عليها في استفادة الذوق منها فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحيكات وضعية واعتبارات إلفية فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني (١) أن يقلد صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق .

وكثيرا ما يشير الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز إلى هذا كما ذكر في موضع ما تلخيصه هذا : اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ومن

(١) (أن يقلد صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق) لا يخفى أنه خير له أن يترك تقليده في ذلك عن جهل إلى أن يتربى له ذلك الذوق فيذوقه بنفسه كما ذاق غيره والتقليد عن جهل عظيم الضرر وليس في الكلام الذي نقله عن عبد القاهر ما يشير إلى صحة هذا التقليد وقد أمر بتعريف هذا العلم لمن أذنبهته لموضع المزية انتبه فإذا لم يكن عنده ذلك الاستعداد فقد أمر بالألا يتصدى لتعريفه له .

محدثه نفسه بأن لما توىء اليه من الحسن أصلا فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد الأريحية تارة ويعرى منها أخرى وإذا عجبته تعجب وإذا نبهته لموضع المزية انتبه فأما من كانت الحالات عنده على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة وإلا إعرابا ظاهراً فليكن عندك بمنزلة من عدم الطبع الذي يدرك به وزن الشعر ويميز به مزاحفه من سالمه في أنك لا تتصدى لتعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداة التي بها يعرف .

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب فإن من الآفة أيضاً من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء مما تعرف المزية فيه ولا يعلم إلا أن له موقعا من النفس وحظا من القبول فهذا بتوانيه (١) في حكم القائل الأول .

واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر في الكل ولأن تعرف العلة في بعض الصور فتجعله شاهدا في غيره أخرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك وتعودها الكسل والهويناء .

قال الجاحظ : وكلام كثير جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة وثمرة مرة فمن أضر ذلك قوالهم لم يدع الأول للآخر شيئا فلو أن علماء كل عصر مذجرت هذا الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم ينته اليهم عن قبلهم لرأيت العلم مختلا .

القول في أحوال الاستناد الخبري

من المعلوم لكل عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إيمان نفسه بالحكم

(١) (في حكم القائل الأول) وهو من كانت الحالان عنده على سواء ولا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة والاعراب الظاهر .

كقولك زيد قائم لمن لا يعلم أنه قائم (١) ويسمى هذا فائدة الخبر (٢) وإما كون المخبر عالماً بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك زيد عندك ويسمى هذا لازم فائدة الخبر .

أحوال الاسناد الخبرى

(١) (ويسمى هذا فائدة الخبر) هذه أولى مقاصد الاسناد الخبرى وتسمى أغراضه وهى من أحواله ومقاماته ولكنها تسمى مقاصد وأغراضا باختلاف الاعتبار ، والذي يسمى فائدة الخبر هو إفادة المخاطب الحكم وإن كان المشهور عندهم أن فائدة الخبر هو الحكم الذى يقصد من الخبر إفادته مع أن الحكم ركن من أركان الخبر وفائدة الشئ لا تكون جزءا منه بل تكون بمنزلة النتيجة والثمره .

(٢) (وإما كون المخبر عالماً بالحكم . . .) هذا ثانى مقاصد الخبر وإنما سمي لازم فائدة الخبر لانه يلزم فى كل خبر أن يكون المخبر به عنده علم أو ظن به ، وأغراض الخبر لا تنحصر فى هذين الأمرين ويمكن أن يعد منها إزالة تردد المخاطب أو إنكاره إذا كان عنده شك أو إنكار له وكان يجب ذكر هذا أيضاً فى أغراضه لىتم به التمهيد لما قصده من الكلام على أضرب الخبر الثلاثة ووجوب الاختصار فيها على قدر الحاجة ، وللخبر أغراض أخرى تتجلى فيها البلاغة بما لا تتجلى به فى الاخبار بفائدة الخبر أو لازمها حين اقتضاء المقام لها منها إظهار التحسر والتحزن فى قول امرأة عمران (رب إني وضعته أنثى) ومنها إظهار الفرح والسرور فى مثل قول الشاعرة:

هنا محاذيك العزاء المقدما فما عبس المحزون حتى تبسما
ومنها إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إلهى عبدك العاصى أتاكا مقراً بالذنوب وقد عصاكا
ومنها توبيخ السامع على ما فرط منه كقول الحماسية .

قال السكاكي والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع (١) كما هو حكم اللازم المجهول المساواة أى تمتنع أن لا يحصل العلم الثانى من الخبر نفسه عند حصول الاول منه لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول مع أن سماع الخبر من المخبّر كاف فى حصول الثانى منه ولا تمتنع أن لا يحصل الاول من الخبر نفسه عند سماع الثانى منه لجواز حصول الاول قبل حصول الثانى وامتناع حصول الحاصل ، (٢) وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيلقى اليه الخبر كما يلقى الى الجاهل بأحدهما .

وأنت الذى أخلفتني ما وعدتني وأشمت بي من كان فيك يلوم الى أغراض كثيرة تقصد من الخبر ولا تنحصر، وهذه الأغراض منها ما يستفاد من ذات الخبر مثل الغرض الاول ومنها ما يدل عليه الخبر دلالة تبعية ويكون مستفاداً من الاخبار به لا من ذات الخبر مثل الغرض الثانى ونحوه فتكون دلالة عليه من مستنبعات الكلام لا توصف بأنها حقيقة ولا مجاز ولا كناية وقيل ان الخبر فى مثل إظهار التحسر بمعنى الانشاء وأن قول امرأة عمران السابق فى معنى تقبل منى وهذا تكلف ظاهر .

(١) (كما هو حكم اللازم المجهول المساواة) مثل لزوم الحيوانية للانسانية فلا يلزم من العلم بالحيوانية العلم بالانسانية ويلزم من العلم بالانسانية العلم بالحيوانية وكلام السكاكي هنا فى غاية التعقيد ولا حاجة اليه

(٢) (وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل) ومن الاول قولك لتارك الصلاة الصلاة واجبة ، وقول الفرزدق لهشام بن عبد الملك حينما تظاهر بعدم معرفة زين العابدين :

هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التقى النقى الطاهر العلم
هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله بحده أنبياء الله قد ختموا

قال السكاكي وان شئت فعليك بكلام رب العزة (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره في النفي والاثبات (ومارميت إذ رميت) وقوله تعالى (وإن نكشروا أيما نهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلمهم ينتهون) ^(١) هذا لفظه وفيه إيهام إن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وليست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشئ منزلة

ومن الثاني قولك لمن يؤذيك وهو يعلم أنك من يعرف الله ورسوله (الله ربنا ومحمد نبينا) تنزيلا لعلمه بأنك تعلم ذلك منزلة عدمه لعدم عمله به ، وفي تنزيل العالم بذلك منزلة الجاهل به وخطابه به خطاب الجاهل من روعة البلاغة ما ليس في خطاب الجاهل الحقيقي وقد جعله السكاكي من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكره مع ما سيأتي من تنزيل غير السائل منزلة السائل وقيل إن الخطيب قدمه هنا لأنه يرى أنه ليس من هذا الباب لأن الخبر هنا لا يختلف في مخاطبة الجاهل ومخاطبة العالم المنزل منزلة الجاهل في الالتفات بالتأكييد وتركه كما يختلف في مخاطبة السائل إذا جرى على مقتضى ترده وإذا جرى على تنزيل ترده منزلة عدمه وعندي أن الخلاف في ذلك مما لا يصح الاشتغال به .

(١) (هذا لفظه وفيه إيهام . . .) هذه ملاحظة لفظية ساقطة وإنما يريد السكاكي لما قال السبكي التمثيل لتنزيل العالم منزلة الجاهل مطلقا في الخبر وغيره فهو من باب التنظير لا من باب التمثيل ولذلك ذكر أيضاً (ومارميت إذ رميت) وهو من تنزيل الموجود منزلة المعدوم لا من تنزيل العالم منزلة الجاهل .

الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر ، وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة (٢) فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغني عن مؤكدات الحكم كقوله جاء زيد وعمرو ذاهب فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا (٣) وإن كان متصور الطرفيه مترددا في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبا له حسن تقويته بمؤكد كقوله لزيد عارف أو إن زيدا عارف وإن كان حاكما بخلافه

- (١) (فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم) ومثل هذا إذا كان عالما بالحكم ولكن المخبر يريد إفادته لازم فائدة الخبر أو إظهار التحسر ونحوه أو تنزيله منزلة الجاهل فلا يؤكد الخبر في هذه الأحوال كلها ومنزلة البلاغة هنا دون منزلتها في الضريبين الآتين لأن الخبر فيها وإن جرى على مقتضى الحال إلا أنه من السهولة بحيث يكاد يستوى فيه البليغ وغيره بخلاف مراعاة حالات التردد والانكار فانها مما يكاد ينفرد به البليغ وحده .
- (٢) (وإن كان متصور الطرفيه مترددا في إسناد أحدهما إلى الآخر) ومثل التردد في هذا التردد في لازم الفائدة وكذلك إنكارها فتقول لمن يشك في علمك بنجاحه إنك نجحت ولا يلزم أن تقول له إني عالم بنجاحك لأن تأكيد الحكم يستلزم تأكيد العلم به ، وحسن التأكيد هنا بالنظر إلى حالة الانكار وإلا فهو واجب أيضا ولا يراد إلا التمييز باللفظ بين الحالتين وأن درجة الوجوب هنا ليست كدرجة الوجوب هناك ، ومن أمثلة التوكيد في ذلك قوله تعالى (ولما دخلوا على يوسف آوى إليه أخاه قال إني أنا أخوك فلا تبتئس بما كانوا يعملون) عرض له يوسف بأنه أخوه وآواه إليه فتمنى بنيامين أخوة مثله ولكنه تردد في تصديق ذلك فأزال منه بالتأكد هذا التردد .

وجب توكيده ^(١) بحسب الإنكار ^(٢) فقول إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره وعليه قوله تعالى (واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون) حيث قال في المرة الأولى إنا إليكم مرسلون وفي الثانية إنا إليكم لمرسلون ، ويؤيد ما ذكرناه ^(٣) جواب أبي العباس للكندي عن قوله إني أجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وإن عبد الله قائم وإن عبد الله لقائم والمعنى واحد بأن قال بل المعاني مختلفة فعبد الله قائم إخبار عن قيامه وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر ، ويسمي النوع الأول من الخبر ابتدائياً والثاني طلبياً والثالث إنكارياً وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجاً على مقتضى الظاهر ^(٤) وكثيراً ما يخرج

(١) (وجب توكيده بحسب الإنكار) فيؤتى له بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر على حسب اختلاف إنكاره في الضعف والقوة ، ومن أدوات التأكيد إن المشددة ، وصيغة القسم ، ونونا التوكيد ، ولام الابتداء ، وأما الشرطية ، وحروف التثنية ، وضمير الفصل ، وقد ، وأدوات الاستفتاح ، وحروف الزيادة .

(٢) ومن التأكيد في إنكار فائدة الخبر قوله تعالى عن المنافقين قالوا نشهد إنك لرسول الله .

(٣) (جواب أبي العباس للكندي) أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد النحوي والكندي هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق الفيلسوف (٤) (وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه) وهنا تعلو درجة البلاغة فتكون أكمل منها عند تخريج الكلام على مقتضى الظاهر والمراد ظاهر الحال وهو أخص عندهم من الحال وإنما كانت البلاغة هنا أعلى لاجتماع

على خلافه فينزل غير السائل منزلة السائل اذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر
فيستشرف له استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى (ولا تخاطبني في الذين
ظلموا انهم مغرقون) وقوله (وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء).
وقول (١) بعض العرب

حالين في الكلام فيكون هناك مجال للبراعة في الترجيح بينهما ، هذا
ولهم في الفرق بين الحال وظاهر الحال كلام نذكره مع أنا لانرى أنه مما
يصح الاشتغال به ، فظاهر الحال عندهم لا بد أن يكون له ثبوت في
الواقع كأنكار المنكر ، وتردد السائل ، والحال قد يكون ثابتا في الواقع
وقد لا يكون ثابتا في الواقع كتنزيل غير السائل منزلة السائل فهو أمر
يعتبره المتكلم وليس له ثبوت في الواقع ، وقد اختلفوا بعد هذا في تخريج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فقال بعضهم إنه من باب الكناية
كما قال السكاكي (وهذا أعنى نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر متى
وقع عند النظر موقعه استهش الأنفس وإنه في علم البيان يسمى بالكناية)
وقال بعضهم إنه من قبيل الاستعارة بالكناية والتخييل وقال بعضهم
إنه ليس كناية ولا استعارة لأنه لا يفهم من ذات اللفظ وإنما يفهم من
الاخبار به على الحال التي يخبر به عليها فهو من مستبعات الكلام لا يوصف
بحقيقة ولا مجاز ولا كناية ، فهذا كله لا حاجة اليه وایس معنا حال ظاهر
وحال غير ظاهر حتى نتكلف ذلك من أجله بل قد ينزل غير السائل منزلة
السائل أو غير المنكر منزلة المنكر لاعتبارات ظاهرة فلا يكون الكلام
فيه آتيا على خلاف مقتضى الظاهر وهذا كما في البيت الآتي (جاء شقيق
عارضارحه) .

(١) (وقول بعض العرب : فغنّها وهى لك الفداء . البيت) الضمير

للابل والمعنى فغن لها والحداء بضم الحاء وكسرها من حدا الابل أو بهلة

فغناها وهى لك الفداء ان غناء الابل الحداء

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض ، روى الاصمعي أنه قال كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الأحمر يأتیان بشارا فيسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان يا ابا معاذ ما أحدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له حتى يأتى وقت الزوال ثم ينصرفان فأتياه يوما فقالا ما هذه القصيدة التى أحدثتها فى ابن قتيبة قال هى التى بلغتكما قالوا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال نعم ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب فأحببت ان أورد عليه ما لا يعرف قالوا فأنشدناها يا أبا معاذ فأنشدهما

بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح فى التبكير

حتى فرغ منها فقال له خلف لو قلت يا ابا معاذ مكان ان ذاك النجاح بكرا فالنجاح كان أحسن فقال بشار إنما بنيتها أعرابية وحشية فقلت إن ذاك النجاح كما يقول الأعراب البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح كان (١) هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل فى معنى القصيدة قال فقام خلف فقبل بين عينيه ، فهل كان ماجرى بين خلف وبشار بمحضر من أبى عمرو بن العلاء وهم من فحولة هذا الفن إلا للطف

إذا ساقها وغنى لها وهو إذا قال غنها ليشتد سيرها فهم السامع أن غناها الحداء الذى تساق به فتستشرف نفسه له .

(١) (كان هذا من كلام المولدين) لأنه ليس فيه من دقة الإشارة الى تنزيل غير السائل منزلة السائل ما فى الأسلوب الأول وإيمافيه تكرير الأمر بالتبكير لتأكيده على وجه ظاهر ليس فيه دقة ذلك التأكيده المولدون يؤثرون السهولة على الدقة .

المعنى لذلك وخفائه (١) وكذلك ينزل غير المنكر منزلة المنكر اذا ظهر عليه شيء من أمارات الانكار (٢) كقوله .

جاء شقيق عارضا رحمه إن بنى عمك فيهم رماح
فان مجيئه هكذا مدلا بشجاعته قد وضع رحمه عرضاً دليل على إعجاب
شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم اليه من بنى عمه أحد كأنهم كلهم عزل ليس
مع أحد منهم رمح .

(٣) وكذلك ينزل المنكر منزلة غير المنكر اذا كان معه ما أن تأمله

(١) (وكذلك ينزل غير المنكر منزلة المنكر) هذا يشمل تنزيل
خالى الذهن من الحكم منزلة المنكر وتنزيل المتردد فيه منزلة المنكر وتنزيل
العالم به منزلة المنكر وهذا مثل قولك لتارك الصلاة إن الصلاة واجبة
وفائدة تنزيل المتردد منزلة المنكر أن يؤتى له بتوكيد أكثر من التوكيد
الذى يؤتى به له إذا لم ينزل منزلة المنكر .

(٢) (كقوله جاء شقيق عارضا رحمه) هو حجل بن نضلة وحجل
لقبه ونضلة أمه واسمه احمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن وشقيق
ابن عمه وعارضا رحمه أى مظهرا أو حاملا له عرضا على كتفه أو جاعلا
له على عرضه بأن جعله وهو راكب على فخذه بحيث يكون عرض الرمح
جهة الأعداء وذلك لقله اكترائه بهم

(٣) (وكذلك ينزل المنكر منزلة غير المنكر) المراد بغير المنكر
خالى الذهن من الحكم فقط لا ما يشمل المتردد إذ لا معنى لتنزيل المنكر منزلة
المتردد وقيل ان له فائدة فى تقليل التوكيد الذى يستعمل للمنكر دون المتردد
كما سيأتى فى قوله تعالى (ثم انكم يوم القيامة تبعثون) وقد ينزل أيضا
السائل منزلة غير السائل لنحو العلة المذكورة هنا

ارتدع عن الانكار (١) كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق (٢) وعليه

(١) (كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق) قد قيل في هذا إن جملة (الاسلام حق) جملة اسمية فتفيد التأكيد وأجيب بأنها إنما تفيد التأكيد إذا اعتبر تحويلها عن الجملة الفعلية أو بأن مرادهم بعدها من المؤكدات أنها تصلح لذلك عند مناسبة المقام لا أنها تفيد التأكيد مطلقا وبعضهم ينازع في عدها من المؤكدات .

(٢) (وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه) إذ المعنى أنه ليس بمظنة الريب وهذا ينكره المدعوون به من الكفار وقد قيل في هذا أيضاً إن التأكيد موجود هنا باسمية الجملة وسبقها بلا النافية للجنس وقد رد الأول بما سبق ورد الثاني بأن لا النافية لتأكيد المحكوم عليه لا لتأكيد الحكم لأنها تفيد استغراق النفي وهو راجع الى المحكوم عليه وحده .
هذا والتأكيد كما يأتي في الخبر يأتي في الانشاء مثل قوله تعالى (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك عدا) وقول الشاعر :

هلا تمنن بوعد غير مخالفة كما عهدتكم في أيام ذي سلم

ولكن التأكيد لا يأتي في الانشاء للتردد والانكار لعدم تأنيهما فيه بل يأتي لما يأتي له في الخير من غيرهما فانه لا تنحصر فائدة تأكيد الحكم في إزالة الشك أو الانكار في الخبر بل من فوائده الدلالة على استبعاد الحكم وأن المتكلم كان يظن أنه لا يكون مثل قوله تعالى (رب إني وضعتها أنثى . رب إن قومي كاذبون) ومنها الاعتناء بشأن الحكم مثل إن البلاد موكل بالمنطق ولهذا حسن استعمال ضمير الشأن مع إن المؤكدة مثل قوله تعالى (إنه من يتق ويصبر . إنه لا يفلح الظالمون) لأن الغرض منه الاهتمام بشأن الحكم وهي أدخل فيه ، ومنها تهية النكرة لصحة الاخبار عنها فاذا كانت موصوفة كانت مع إن أحسن كقول الشاعر :

إن دهر أيلف شملي بسعدى لزمان يهـم بالاحسان

قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه ، وما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى (ثم إنكم بعد ذلك لميتون ثم إنكم يوم القيامة تبعثون) أكد إثبات الموت تأكيداً وإن كان مما لا ينكر لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ في إنكار الموت لتماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده ولهذا قيل ميتون دون تموتون كما سيأتي الفرق بينهما وأكّد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان مما ينكر لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر بل إما أن يعترف به أو يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين تنبيهاً لهم على ظهور أدلته وحثاً على النظر فيها ولهذا جاء تبعثون على الأصل ، هذا كله اعتبارات الإثبات وقس عليه اعتبارات النفي كقوله ليس زيد أو ما زيد منطلقاً أو بمنطلق ووالله ليس زيد أو ما زيد منطلقاً أو بمنطلق وما ينطلق أو ما أن ينطلق زيد وما كان زيد ينطلق وما كان زيد لينطلق ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد ووالله ما ينطلق أو ما أن ينطلق زيد (فصل) (١) الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي

ومنها صدق الرغبة في الحكم وقصد رواجه مثل قوله تعالى (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم) فلم يؤكدوا فيما خاطبوا به المؤمنين لأنه لا يروج منهم وأكدوا فيما خاطبوا إخوانهم لصدق رغبتهم فيهم وأنه رائج عنهم متقبل منهم .

الإسناد الحقيقي والمجازي

(١) (الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي) سيأتي له أن هذا يجري في الإسناد الانشائي أيضاً بل قال بعضهم إنه يجري في الإسناد غير التام كالإسناد الإضافي في قوله تعالى (مكر الليل والنهار . شقاق بينهما) وكذا المركب الوصفى في قوله تعالى (ذلك هو الضلال البعيد)

(١) أما الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل وقولنا في الظاهر يشمل مالا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع ومالا يطابقه فهي أربعة أضرب ، أحدهما ما يطابق الواقع واعتقاده كقول المؤمن أنبت الله البقل وشفى الله المريض .

ولكن ذلك لا يأتي فيهما إلا اذا كانا في جملة خبرية أو إنشائية فيمكن أن يراد بالاسناد الخبري والانشائي المنقسم الى الحقيقة والمجاز العقليين الجملة الخبرية والجملة الانشائية فيشمل ذلك أيضا وقد ذكر بعضهم في الاسناد الاضافي أن الاضافة قد تكون لمطلق الملابس فلا يكون فيها مجاز عقلي بل تكون في قوله تعالى (مكر الليل) حقيقة عقلية وتكون إضافة على معنى في الظرفية وكذلك (شقاق بينهما) لأن البين يلبس الشقاق بالظرفية ولا تكون من إضافة المصدر الى فاعله .

(١) (أما الحقيقة فهي إسناد الفعل . . .) هذا يأتي في الأخبار المثبتة كما في الأمثلة التي ذكرها وفي الأخبار المنفية كما في قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) ، والمراد بإسناده لما هو له ما يشمل إسناده له على جهة الفاعلية أو المفعولية بأن يكون فاعلا له أو نائب فاعل أو مفعولا به ففي هذا المثال (أنبت الله البقل) إسناد الانبات الى الله حقيقة عقلية كما أن إسناده الى البقل على جهة الوقوع عليه حقيقة عقلية أيضا فاذا قلت أجرى الله النهر كان إسناد الفعل الى الفاعل حقيقة عقلية وإسناده الى المفعول به مجازا عقليا كما سيأتي ، واعلم أن الأفعال تنقسم الى أفعال استأثر الله بها مثل خلق ورزق فإسنادهما اليه حقيقي ولا يجوز إسنادهما إلا اليه ، والى أفعال لغيره كسب فيها مثل أحسن وأساء وقعد فيصح إسنادهما الى غيره على سبيل الحقيقة بل منها ما لا يصح إسناده اليه تعالى مثل قام وقعد ، والى أفعال يراد من إسنادهما مجرد الاتصاف بها

والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلى (١) لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خالق الأفعال كلها هو الله تعالى .

والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل شفي الطبيب المريض معتمدا شفا المريض من الطبيب ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار وما يهلكنا إلا الدهر ولا يجوز أن يكون مجازا ولا إنكار عليهم ^خ ضرر من جهة ظاهر اللفظ لما فيه من إيهام الخطأ (٢) بدليل قوله تعالى عقيبه (وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يطنون) والمتجاوز المخطي في العبارة لا يوصف بالظن وإنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله .

والرابع ما لا يطابق شيئا منهما كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالما بحالها (٣) دون المخاطب

مثل صح ومرض وسخن وبرد فإسنادها أيضاً حقيقى إلى غيره ومنها ما يصح إسناده إليه مثل عظم وتنزه .

(١) (من لا يعرف حاله وهو يخفيها منه) أما إذا كان يعرف حاله فيكون ذلك قرينة على أن الإسناد في كلامه مجازى على مذهبه ويجوز ألا يكون مجازيا إذا كان يريد إظهار خلاف ما عنده ظانا أنه يفترى الكذب .

(٢) (بدليل قوله تعالى عقيبه) هذا دليل لنفى أن يكون مجازا وقوله قبله لما فيه من إيهام الخطأ تعليل للإنكار عليهم مع فرض قصدهم التجوز فإن ذلك إذا كان قصدهم لا يكون هناك ما ينكر عليهم .

(٣) (دون المخاطب) الذى ذكره السبكي أن الأقوال الكاذبة من الحقائق العقلية الكاذبة ولو علم المخاطب بكذبها وقد جعل التعريف شاملا لها في حالة علم المخاطب بكذبها لأن المراد منه إسناد الفعل لما هو له عند المتكلم في الظاهر بحسب وضع اللغة وكلام الكاذب من شأنه أن

(١) وأما المجاز فهو إسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول (٢) ولل فعل ملابسات شتى يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فإسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر (٣) وكذا الى المفعول اذا كان مبنيا له وقولنا ما هو له يشملهما (٤) وإسناده الى غيرهما

يدل ظاهره على ذلك وإن تخلفت الدلالة هنا لما نعت اعتقاد الكاذب .
(١) (وأما المجاز فهو إسناد الفعل . . .) هذا يأتي في الأخبار المشبهة والأخبار المنفية أيضاً مثل فماربحت تجارتهم فإسناد الربح المنفي الى التجارة مجاز عقلي ، وإسناد الفعل الى غير ما هو له يكون أيضاً على جهة الفاعلية وعلى جهة المفعولية بأن يكون نائب فاعل أو مفعولاً به مثل سبل مفعم وأجرى الله النهر ، ولما كان المجاز العقلي لا بد فيه من علاقة وقرينة ذكر في تعريفه أن إسناد الفعل فيه يكون لملابس له بنوع من الملابس التي ذكرها بعد التعريف كما ذكر أيضاً أنه يكون بتأول أى بقرينة صارفة عن إرادة ظاهره والتأويل في اصطلاحهم صرف اللفظ عن معناه الظاهر الى معنى آخر غير ظاهر وهذا كما في نحو أنبت الربيع البقل فإن المتبادر منه أن الإسناد فيه لما هو له والقرينة هي التي تصرفه عن ظاهره وهكذا .

(٢) (ولل فعل ملابسات شتى) المراد الفعل وما في معناه كما هو في تعريف المجاز وشتي جمع شتيت كريض ومرضى من الشت وهو التفرق وقد ذكر ملابسات ستة ولم يذكر المفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل لا يسند إليها تجوزاً مثل هذه الملابس .

(٣) (وكذا الى المفعول) هذا تحته صورتان كما مر نائب الفاعل والمفعول المذكور فاعله .

(٤) (وإسناده الى غيرهما . . .) يدخل في ذلك إسناد الفعل المبني للفاعل الى المفعول به مثل عيشة راضية وكذا إسناد الفعل المبني للمفعول

لمضاهاته لما هوله في ملابسة الفعل مجاز كقولهم في المفعول به (١) عيشة راضية وماء دافق وفي عكسه (٢) سيل مفعم وفي المصدر (٣) شعر شاعر وفي الزمان (٤) نهاره صائم وليله قائم وفي المكان (٥) طريق سائر ونهر جار وفي السبب بنى الأمير المدينة (٦) وقال :

الى الفاعل مثل سيل مفعم وقد صرح بذلك بعد ، والمراد بمضاهاته لما هوله في ملابسة الفعل أن هناك أيضاً ارتباطاً بينه وبين الفعل يصح به الاسناد المجازي وليس المراد أن بينهما علاقة المشابهة لأن ذلك في الاستعارة وهو يرى أن المجاز العقلي ليس من الاستعارة على ما سيأتي فالعلاقة فيه عنده غير المشابهة التي تبني عليها الاستعارة .

- (١) (عيشة راضية وماء دافق) ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :
دع المكّارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي
إذ المراد أنت المطعوم المكسو .
- (٢) (سيل مفعم) ومن ذلك قوله تعالى (إنه كان وعد مأتيا) أي آتيا .
- (٣) (شعر شاعر) ومن ذلك أيضاً قول أبي فراس :
سيد كرني قومي إذا جد جدهم وفي الليلة الظلماء يفقد البدر
- (٤) (نهاره صائم) ومن ذلك قوله تعالى (فذلك يومئذ يوم عسير)
وقول امرئ القيس :

- فدعها وسلّ الهم عنك جصرة ذمول إذا صام النهار وهجرا
- (٥) (طريق سائر) ومن ذلك أيضاً هذان البيتان .
وكل امرئ يولى الجميل محب وكل مكان ينبت العز طيب
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطيح
- (٦) (وقال : إذا ردعا في القدر من يستعيرها) هو عوف بن الأحوص قال :
فلا تساليني واسألى عن خليقتي إذا ردعا في القدر من يستعيرها

إذا ردعا في القدر من يستعيرها

وقولنا بتأول يخرج نحو قول الجاهل شفى الطبيب المريض فان إسناده
الشفاء الى الطبيب ليس بتأول^(١) ولهذا لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسي
أشباب الصغير وأفنى الكبير ركر الغداة وممر العشى^(٢)
على المجاز لم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره كما استدل على أن
إسناده مَيَّز الى جذب الليلالى في قول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع
من أن رأيت رأسى كرأس الأصلع مَيَّز عنه^(٣) قَنْزَعاً عن قَنْزَعِ
^(٣) جذب الليلالى أبطنى أو أسرعى

مجاز بقوله عقيبه

أفناه قيل الله للشمس اطلعى حتى اذا وراك أفق فارجمى

فمافى القدر المرق الذى يتأخر فيها وبقاؤه فيها سبب فى رد من
يستعيرها فإسناد بذلك الرد اليه من إسناد الفعل الى سببيه .

(١) (ولهذا لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسي . . .) هو الصلتان العبدى
واسمه قثم بن حذيفة بن عبد القيس ونسب الجاحظ البيت فى كتاب الحيوان
للصلتان الضبي وقد جاء فى قصيدته بعد هذا ما يدل على أنه لم يرد بالاسناد
فى هذا البيت ظاهره فلا فرق بينه وبين قول أبى النجم ومن هذا قوله :
فلاننا أننا المسلمون على دين صدِّيقنا والنبي

(٢) (قَنْزَعاً عن قَنْزَعِ) عن بمعنى بعد والقَنْزَع الشعر المجتمع فى
نواحي الرأس .

(٣) (جذب الليلالى أبطنى أو أسرعى) الجذب فى اللغة المد ومضى
الأكثر وهو المراد هنا والجملتان بعده حال من الليلالى أى مقولاً فيها ذلك .

(١) وسمى الاسناد في هذين القسمين من الكلام عقليا لاستناده الى العقل دون الوضع لائن إسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فلا يصير ضرب خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا له وإنما الذي يعود الى واضع اللغة أن ضرب لإثبات الضرب لإثبات الخروج وأنه لإثباته في زمان ماض وليس لإثباته في زمان مستقبل فأما تعيين من ثبت له فأنما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين ولو كان لغويا لكان حكما بأنه مجاز في مثل قولنا خط أحسن مما وشى الريح من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحى القادر حكما بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجاد وذلك مما لا يشك في بطلانه .

(٢) وقال السكاكي الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه قال وإنما قلت ما عند المتكلم دون أن أقول ما عند العقل ليتناول كلام الجاهل اذا قال شفى الطبيب المريض رائيا شفاء المريض من الطبيب حيث عد منه حقيقة مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه ، وفيه نظر لأنه (٢) غير مطرد لصدقه على مالم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به

(١) (وسمى الاسناد في هذين القسمين من الكلام عقليا . . .) هذا مذهب الخطيب فيهما وغيره يجعلهما لغويين وقال السبكي إن جرينا على أن المركبات موضوعة فهما لغويان وإلا فهما عقليان وهذا نزاع لفظي لا ثمرة له .

(٢) (لأنه غير مطرد . . .) لا معنى للاعتراض بهذا على السكاكي لأن

كقولنا الانسان حيوان مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً ولا منعكس
 لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئاً منهما منه
 مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق وقال المجاز العقلي هو الكلام المفاد
 به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف
 لا بواسطة وضع كقولك أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا
 الخليفة الكعبة قال وإنما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه دون
 أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بما اذا قال الدهري عن اعتقاد
 جهل أو جاهل غيره أنبت الربيع البقل رائياً لإنباته من الربيع فانه لا يسمى
 كلامه ذلك مجازاً وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر واحتج بيت الحماسة
 وقول أبي النجم على ما تقدم ثم قال ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة
 الكعبة وهزم الأمير الجند فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه

مذهبه أن الحقيقة والمجاز العقليين يجريان في كل إسناد فقد جرى في تعريفه
 على مذهبه وهو الحق لأنه لا فرق بين إسناد الخبر إلى المبتدأ وإسناد الفعل
 إلى الفاعل وقد مثل الخطيب للمجاز العقلي بأمثلة مركبة من مبتدأ
 وخبر مثل عيشة راضية وقد قالوا في الجواب عنه إن المجاز عنده في إسناد
 الخبر إلى ضمير المبتدأ وهو تكلف ظاهر لأن هذا الإسناد غير مقصود في هذا
 التركيب وإنما المقصود منه إسناد الخبر إلى المبتدأ وإذا كان إسناد الخبر
 إلى ضمير المبتدأ مجازاً عندهم فإسناده إلى نفس المبتدأ مجاز قطعاً . وقد
 ذكر عبد القاهر من المجاز العقلي قول الخنساء :

ترتع مارتعت حتي اذا ادكرت فانما هي إقبال وإدبار
 وهو مبتدأ وخبر وعبد القاهر هو إمام هذا الفن وقيل إن المجاز
 في إطلاق الصفة وإرادة الموصوف أو في حذف المضاف وإقامة المضاف

الكعبة ولا أن يهزم الأمير وحده الجند ولا يقدر ذلك في كونهما من
المجاز العقلي وإنما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب فإنه
لا يسمى مجازاً مع كونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم وإنما قلت إفادة
للخلاف لا بوساطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوي في صورة وهي إذا
ادعى أن أنبت موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وضع لذلك وفيه
نظر لأننا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول
ولا بطلان عكسه بما ذكر إذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في
نفس الأمر وفي كلام الشيخ عبد القاهر إشارة إلى ذلك حيث عرف
الحقيقة العقلية بقوله كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو
عليه في العقل واقع موقعه فإن قوله واقع موقعه معناه في نفس الأمر وهو
بيان لما قبله وكذا في كلام الزمخشري حيث عرف المجاز العقلي بقوله أن
يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له فن قوله في الحقيقة
معناه في نفس الأمر ونحو كسا الخليفة الكعبة إذا كان الإسناد فيه مجازاً
كذلك ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر ضعيف وهو
معترف بضعفه وقد رده في كتابه بوجوه منها أن وضع الفعل لاستعماله في
القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة وترك القيد دليل في العرف
على الإطلاق فقوله إفادة للخلاف لا بوساطة وضع لا حاجة إليه وإن ذكر
فينبغي أن لا يذكر إلا بعد ذكر الحد على المذهب المختار على أن تمثله بقول
الجاهل أنبت الربيع البقل^(١) ينافي هذا الاحتراز (تنبيه) قد تبين بما ذكرنا

إليه مقامه أي ذات إقبال وهذا مجاز مرسل .

(١) (ينافي هذا الاحتراز) لأنه لا يتأتى مع دعوى أن أنبت موضوع
لاستعماله في القادر المختار فإن قول الجاهل أنبت الربيع البقل أسندت فيه

أن المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره السكاكي (١) هو الكلام لا الاسناد وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الإعجاز وعلى ما ذكرناه هو الاسناد لا الكلام وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر وهو قول الزمخشري في الكشاف وقول غيره وإنما اخترناه لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء وعلى الأول لاشتراكه على ما يتناسب إلى العقل أعني الاسناد .

ثم المجاز العقلي باعتبار طرفيه أعني المسند والمسند إليه (٢) أربعة أقسام لا غير لأنهما إما حقيقتان كقولنا أنبت الربيع البقل (٣) وعليه قوله فنام ليلي وتجلي همي

(٤) وقوله وشيب أيام الفراق مفارقي

أنبت إلى الربيع على طريق الحقيقة عنده وهو ليس بمقدر مختار فلا يكون في أنبت مجاز لغوي عنده قطعاً، وكل ما ذكره الخطيب هنا من المباحكات اللغوية التي لا ثمره فيها .

(١) (هو الكلام لا الاسناد) قال السبكي إن السكاكي في جميع الباب يقول إسناد حقيقة وإسناد مجاز كما قال غيره فالمسمى عنده بهما هو الاسناد وإن كان ظاهر تعريفه لهما يفيد خلافاً .

(٢) (أربعة أقسام) لا تنحصر أقسام المجاز من جهة طرفيه في هذه الأربعة لأنهما قد يكونان كنايةتين أيضاً وقد يكون أحدهما كناية دون الآخر مثل سرتي طول نجاهه فهو كناية عن طول قامته .

(٣) (وعليه قوله : فنام ليلي وتجلي همي) هو من أرجوزة جاء قبله فيها :

يارب قد فرجت عني غمي قد كنت ذا هم وراعي نجمي

(٤) (وقوله : وشيب أيام الفراق مفارقي) هو لبعض شعراء الحماسة :

أشهر المرصيين دهر الفين

(١) وقوله ونمت وما ليل المطى بنائم

وإما مجازان كقولنا أحيا الأرض شباب الزمان وأما مختلفان كقولنا
أنبت البقل شباب الزمان وكقولنا أحيا الأرض الربيع وعليه قول الرجل
لصاحبه أحييتني رؤيتك أي آنستني وسرتني فقد جعل الحاصل بالرؤية
من الأنس والمسرة حياة ثم جعل الرؤية فاعلة له ومثله (٢) قول أبي الطيب :
وتحي له المال الصوارم والقنا ويقتل ماتحي التبسيم والجدا
جعل الزيادة والوفور حياة للمال وتفريته في العطاء قتلا له ثم أثبت
الاحياء فعلا للصوارم والقتل فعلا للتبسيم مع أن الفعل لا يصح منهما
ونحوه قولهم أهلك الناس الدينار والدرهم جعلت الفتنة إهلا كما ثم أثبت
الاهلاك فعلا للدينار والدرهم وهو (٣) في القرآن كثير كقوله تعالى (واذا

وشيب أيام الفراق مفارقي وأنشزن نفسى فوق حيث تكون
وتكون تامة بمعنى توجد وأنشزن رفعن يعنى رفعنها عن مكانها فى الجسم
وبلغن بها الحلقوم .

(١) (وقوله : ونمت وما ليل المطى بنائم) هو لبعض الشعراء :

لقد لمتنى يا أم غيلان فى السرى ونمت وما ليل المطى بنائم
(٢) (ومثله قول أبي الطيب : وتحي له المال الصوارم والقنا . البيت)
الصوارم جمع صارم وهو السيف القاطع والقنا الرماح جمع قنات
والجدا العطية .

(٣) (وهو فى القرآن كثير) وقد أنكر الظاهرية وقوع المجاز العقلى
واللغوى فى القرآن لأن المجاز يؤهم الكذب والقرآن منزّه عنه وقد رد عليهم
بأن وجود القرينة فى المجاز تمنع من ذلك الإيهام ، ومن المجاز اللغوى فى
القرآن (يد الله فوق أيديهم) ونحو ذلك من الآيات المتشابهات وغيرها
وهم يجرونها على ظاهرها فتكون عندهم حقائق لا مجازات ولعل هذه الآيات

تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً) نسبت الزيادة التي هي فعل الله الى الآيات لكونها سبباً فيها وكذا قوله تعالى (وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم) ومن هذا الضرب قوله (يذبح أبناءهم) الفاعل غيره ونسب الفعل اليه لكونه الآمر به وكقوله (ينزع عنهما لباسهما) نسب النزاع الذي هو فعل الله تعالى الى إبليس لأن سببه أكل الشجرة وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما أنه لهما لمن الناصحين وكذا قوله (ألم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دارالبوار) نسب الاحلال الذي هو فعل الله الى أكابريهم لأن سببه كفرهم وسبب كفرهم أمر أكابريهم إياهم بالكفر وكقوله تعالى (يوم يجعل الولدان شيباً) نسب الفعل الى الظرف لوقوعه فيه كقولهم نهارة صائم^(١) وكقوله تعالى (وأخرجت الأرض أثقالها)^(٢) وهو غير مختص بالخبر بل يجري في الانشاء كقوله^(٣) تعالى (وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحاً) وقوله (فأوقد لي يا هامان على الطين فاجعل لي صرحاً) هي أصل مذهبهم في منع وقوع المجاز في القرآن وهو مطلب عسير عليهم .

(١) (وكقوله تعالى وأخرجت الأرض أثقالها) أي دفائنها وقد نسب الإخراج الى مكانه والله تعالى هو المخرج لها لأنه هو الذي يبعث الموتى .

(٢) (وهو غير مختص بالخبر) وكذلك الحقيقة العقلية قال السبكي وفي العبارة قلب والأصل وهو غير مختص به الخبر يعني أن الخبر لا ينفرد به بل يشاركه فيه الانشاء ولو أخذت العبارة على ظاهرها كان معناها أن المجاز العقلي لا ينفرد بالخبر بل تشاركه فيه الحقيقة العقلية وليس هذا هو المراد بدليل قوله بعد (بل يجري في الانشاء) .

(٣) (كقوله تعالى وقال فرعون) هذه أمثلة المجاز العقلي في

وقوله (ولا يخرجنكما من الجنة فتشقى .)

ولا بد له من قرينة إما لفظية كما سبق في قول أبي النجم أو غير لفظية .
كاستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور أو قيامه به عقلاً (١)
كقولك محبتك جاءت بي إليك أو عادة كقولك هزم الأمير الجند وكسا
الخليفة الكعبة وبنى الوزير القصر (٢) وكصدور الكلام من الموحد في
مثل قوله أشاب الصغير البيت .

واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز العقلي بسهولة
بل تجدك في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهىء الشيء وتصلحه له بشيء
الأمر والنهي من أنواع الانشاء وفي إسناد الشيء إلى سببه وهو يجرى
في كل ما لبسات الفعل السابقة وفي جميع أنواع الانشاء فتقول لعل العيشة
ترضى والنهار يصوم والنهر يجرى والجد يجد وهكذا ومن هذا نداء الطلول
ومسألة الأحجار كقول أبي تمام :

أميدان لهوى من أتاح لك البلى فأصبحت ميدان الصبا والجنائب
وقول المتنبي :

أثلث فانا أيها الطلل نبكى وترزم تحتنا الابل

(١) (كقولك محبتك جاءت بي إليك) هذا إنما يكون مجازاً عقلياً
على مذهب المبرد في باء التعدية أنها تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول في
الفعل فتكون المحبة مشاركة له في المجيء ومذهب سيديويه أنها بمعنى همزة
النقل في مثل أذهبت زيدا أى جعلته ذاهباً فلا تكون المحبة في المثال
مشاركة له في المجيء بل تكون حاملة عليه فقط ولا مجاز في ذلك .

(٢) (وكصدور الكلام من الموحد . . .) ليس في هذا استحالة
عقلية مثل الاستحالة في (محبتك جاءت بي إليك) لأن المراد بالاستحالة
العقلية الاستحالة الضرورية التي لا يختلف فيها أحد وما هنا محل خلاف

تتوخاه في النظم كقول (١) من يصف جملاً .

تجوب له الظلماء عين كأنها زجاجة شرب غير ملائى ولا صفر
يريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلماء ويمكنه بها أن يخرقها ويضى فيها
ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجد السائل شيئاً يفرجه به ويجعل
لنفسه فيه سبيلاً فلولا أنه قال تجوب له فعلق له بتجوب لما تبين جهة التجوز
في جعل الجوب فعلاً للعين كما ينبغي لأنه لم يكن حينئذ في الكلام دليل
على أن اهتمام صاحبها في الظلماء ومضيه فيها بنورها وكذلك لو قال
تجوب له الظلماء عينه لم يكن له هذا الموقع ولا نقطع السلك من حيث كان
يعنيه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به (٢) واعلم أن الفعل المبني للفاعل في
المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير إذا أسند إليه صار الاسناد
بين المؤمن والدهرى ، ومن المؤمنين كالمعتزلة من يقول بتأثير الأسباب
العادية فلا يكون الاسناد إليها مجازياً .

(١) (كقول من يصف جملاً : تجوب له الظلماء عين كأنها . البيت)
المجاز في إسناد تجوب الى عين لأنه هو الذي يجوب لا عينه والشرب
جمع شارب كصاحب وصاحب وملائى ملوياً وصفه خالية وإنما قيدها
بهذا لأن العين إنما تشبهها في هذه الحالة .

(٢) (واعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون
له فاعل في التقدير) يقصد بهذا الرد على عبد القاهر إذ ذهب الى أنه
لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل حقيقي كما في نحو سرتنى
رؤيتك والخلاف في هذا لفظي لا ثمره له ولا يريد عبد القاهر إلا أن
العرف لم يجر في مثل هذا بإسناد الفعل الى الفاعل الحقيقي فيقال سرتنى
الله عند رؤيتك وهكذا .

حقيقة لما يشعر بذلك تعريفه كما سبق وذلك قد يكون ظاهراً كما في قوله تعالى (فاربحت تجارتهم) أى فاربحوا فى تجارتهم وقد يكون خفياً لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل كما فى قولك سرتنى رؤيتك أى سرنى الله وقت رؤيتك كما تقول أصل الحكم فى أنبت الربيع البقل أنبت الله البقل وقت الربيع وفى شفى الطبيب المريض شفى الله المريض عند علاج الطبيب وكأى قولك أقدمنى بلدك حق لى على فلان أى أقدمتنى نفسى بلدك لأجل حق لى على فلان أى قدمت لذلك ونظيره محبتك جاءت بى اليك أى جاءت بى نفسى اليك لمحبتك أى جئتك لمحبتك وإنما قلنا أن الحكم فىهما مجاز لأن الفعلين فىهما مسندان الى الداعى والداعى لا يكون فاعلاً .

(١) وكما فى قول الشاعر :

وصيرنى هواك وبى الحينى يضرب المشـل
أى وصيرنى الله لهواك وحالى هذه أى أهلكنى الله ابتلاء بسبب هواك
وكما فى قول الآخر وهو أبو نواس :
يزيدك وجهه حسنا اذا مازدته نظراً

(١) (كما فى قول الشاعر : وصيرنى هواك وبى . البيت) هو عبد الله بن محمد بن عتاب المعروف بابن البواب والكاف مكسورة لانه يخاطب حبيبته والحين الهلاك .

(وهو أبو نواس) وقيل إن هذا البيت لابن المعتزل وقبله هذا البيت :
يرينا صفحتى قمر يفوق سناها القمرا
ومن ذهب الى أنه لآبى نواس يقول إنه من قصيدة له يذم فيها العرب فى تعشقهم للنساء دون الغلمان ومطلعها :

دع الرسم الذى دثرا يقاسى الريح والمطرا
وليس حسناً فى البيت بمعنى استحسانا وإنما المراد حسن وجهه وجماله .

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما أودعه من دقائق الجمال متى تأملت (١) وأنكر السكاكى وجود المجاز العقلى فى الكلام وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية (٢) بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كما سيأتى وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وجعل الأمر المدبر لا سبب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة، وفيما ذهب اليه نظرا لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة

(١) (وأنكر السكاكى وجود المجاز العقلى فى الكلام) ذكر السبكي أن فى نحو أنبت الربيع البقل أربعة مذاهب أولها مذهب عبد القاهر والخطيب أن المجاز فى الاسناد على طريق المجاز العقلى ، ثانيها مذهب السكاكى أن المجاز فى لفظ الربيع على طريق الاستعارة بالكناية ، ثالثها مذهب ابن الحاجب أن المجاز فى لفظ أنبت على طريق المجاز المرسل وليس عنده حقيقة عقلية ولا مجاز عقلى ، ورابعها مذهب الفخر الرازى أنه تمثيل أورد ليتصور معناه فينتقل الذهن منه الى إثبات الله تعالى ولا تجوز فى الاسناد وطرفيه عنده . وهذا المذهب أبعد المذاهب الأربعة وأما أقربها من أسلوب اللغة فمذهب عبد القاهر وغيره وإن كان محتملا إلا أنه يحتاج الى تكلف نحو تشبيهه قد لا يحتمله الأسلوب لاسيما أن المجاز العقلى يقوم على الملازمات السابقة وعلاقتها غير علاقة المشابهة التى تقوم عليها الاستعارة (٢) (بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى) الفاعل الحقيقى هو الله تعالى وإنما عبر عنه بذلك ليسوغ تشبيه الربيع به والكناية به عنه لأن ذلك لا يسوغ مع التصريح باللفظ الجلالة وهذا نوع من التكلفات التى يحوج اليها هذا المذهب .

في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ^(١) صاحب العيشة لا العيشة وباء في قوله خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المني ^(٢) لما سيأتى من تفسيره للاستعارة بالكناية وأن لا تصح الاضافة في نحو قولهم فلان نهاره صائم وليله قائم لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه وإضافة الشيء الى نفسه لا تصح وأن لا يكون الأمر بالايقاد على الطين في إحدى الآيتين وبالبناء فيهما لهامان مع أن النداء له وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم أنبت الربيع البقل وسرتني رؤيتك على الاذن الشرعي لأن أسماء الله تعالى توقيفية ^(٣) وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم فلان نهاره صائم فان الاسناد فيه مجاز ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان لأن ^(٤) ذكر طرفي التشبيه يمنع من

(١) (صاحب العيشة لا العيشة) وإذا كان المراد بعيشة صاحبها لزم أن تكون ظرفاً له بهذا المعنى وهو لغو إلا أن يجعل المجاز في ضمير العيشة لافيهما على طريق الاستخدام وهو تكلف .

(٢) (لما سيأتى من تفسيره الاستعارة بالكناية) فهي مبنية عنده على دعوي أن المشبه فرد من أفراد المشبه به .

(٣) (وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء) قد أجيب عنه بأنه مبنى على أن الاستعارة بالكناية عند السكاكي أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة مع أنه ليس كذلك وإنما يذكر المشبه ويراد المشبه به ادعاء ومبالغة .

(٤) (لأن ذكر طرفي التشبيه ...) قد أجيب عن هذا أيضاً بأن ذكر طرفي التشبيه إنما يمنع من الاستعارة إذا كان ذكرهما على وجه يبنى عن التشبيه بأن يقع المشبه به خبراً عن المشبه حقيقة أو حكماً مثل زيد أسد ومررت برجل أسد وقد عد من الاستعارة مع ذكر طرفي التشبيه لأعلى هذا الوجه قول الشاعر :

حمل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على التشبيه ولهذا عد نحو قولهم رأيت بفلاان أسداً ولقيني منه أسد تشبيها لاستعارة كما صرح السكاكي أيضاً بذلك في كتابه .

٥ (تنبيه) : إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه ^(١) لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان .

لا تعجبوا من بلي غلاته قد زر أزراره على القمر
وكل هذا لا يخلى مذهب السكاكي من ارتكاب تلك التكاليف التي
يأبأها ذوق اللغة ولا يوجد مثلها في مذهب عبيد القاهر .

٥ (لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان) أكثر علماء البلاغة يذكرون المجاز العقلي في علم البيان وهذا خلاف لاثمرة له ولكنهم وجهوا مذهب الخطيب بأن الحقيقة والمجاز العقليين من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني دون علم البيان ثم اعترضوا عليه بأن الحقيقة والمجاز اللغويين من أحوال اللفظ أيضاً واختاروا أنه ذكر الحقيقة والمجاز العقليين هنا على طريق الاستطراد وهي غفلة ظاهرة والحق عندى أنه يريد أن علم البيان يراد منه معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة كجود حاتم مثلاً يقال فيه حاتم جواد وكثير الرماد وممزول الفصيل وهكذا وما هنا ليس كذلك لأن المعنى في أنبت الله البقل خلاف المعنى في أنبت الربيع البقل والمعنى في ماء جار خلاف المعنى في نهر جار فكل منهما معنى مستقل عن الآخر ولا يقصد منهما معنى واحد بل المقصود في أنبت الله البقل المعنى الحقيقي وحده والمقصود في أنبت الربيع البقل المعنى المجازي وحده وكذلك لو قلت أنبت الربيع البقل وأنبت الأرض البقل فهما معنيان مجازيان مستقلان لا طريقان مختلفان

القول في أحوال المسند إليه

(١) أما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر

لمعنى واحد مثل قولك حاتم كثير الرماد ومهزول الفصيل وجبان الكلب وما الى ذلك ، ولكن هذا التعريف الذى ذكره السكاكى والخطيب لعلم البيان ليس هو كل ما قالوه فى تعريفه وقد اختار السعد التفتازانى تعريفه بأنه علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية فيدخل فيه المجاز العقلى قطعاً ، وقد قيل إن الحقيقة العقلية والمجاز العقلى لا بد فيهما أن يكونا مطابقين للأحوال التى تقتضيهما فان بعض المقامات يقتضى أن يسند الفعل لما هو له وبعضها يقتضى أن يسند لغير ما هو له فيمكن عدّهما بهذا الاعتبار من علم المعانى ومن دواعي المجاز العقلى أنه يفيد تأكيد الملازمة فلا يصار اليه إلا عند اقتضاء المقام له فيقال زيد صائم اذا كان صيامه مثل صيام سائر الناس ويقال نهاره صائم اذا كان صيامه أتم من صيامهم وهكذا ، وهذا لا يفيد الخطيب أيضاً لأن الحقيقة والمجاز اللغويين يأتى فيهما مثل هذا الاعتبار

أحوال المسند إليه

(٦) (أما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر) لا يخفى أن الاختصار يأتى مع كل اعتبارات الحذف ولكن المعول فيه عليها لا عليه ومعنى قوله (بناء على الظاهر) أن تكون هناك قرينة تدل على المحذوف ، والحذف كما يكون فى المسند اليه اذا كان مبتدأ يكون فيه اذا كان فاعلاً بأن يحذف ويؤتى بالمفعول به بدله أما حذفه من غير أن ينوب شئ عنه فلم يجزه إلا الكوفيون وهو مذهب ضعيف لا يصح أن يبحث له عن وجوه تقتضيه لأن الكلام الذى يجرى عليه لا يكون فصيحاً حتى يبحث له عن تلك الوجوه وقد زعم السبكي أن الكلام هنا فى حذف المسند

وإما (١) لذلك مع ضيق المقام (٢) وإما التخيل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين إليه المبتدا فان جرينا على مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كان فيه من الاعتبارات المناسبة ما في حذف المبتدا ولا يخفى بطلانه .

ويجب أن يلاحظ قبل المضى في هذا الباب وما بعده من أبواب هذا الفن أن الحذف وغيره من الأحوال قد يذكر في علم النحو كما يذكر في علم المعاني والفرق بين نظر العلمين فيها أن النحو ينظر فيها من جهة بيان وجوه صحتها أما علم المعاني فينظر فيها من جهة بيان الوجوه التي ترجح بعضها على بعض ولهذا لا يظهر فضل المزية فيها إلا إذا احتتمل الكلام في ظاهر الحال وجها منها غير الوجه الذي جاء عليه مثل قوله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) بالتنكير فان الكلام يحتتمل تعريف الحياة ومن هنا جاءت مزية إشار التنكير عليه كما سيأتي ، وكذلك الأمر في الحذف كقوله (قال لي كيف أنت قلت عليل) فانه كان يصح أن يقول أنا عليل وهكذا .

ثم إن الحذف لهذه الأغراض ليس في درجة واحدة من البلاغة فالحذف لمجرد الاحتراز عن العبث لا يصل الى درجة الحذف لغيره من الأغراض وهكذا .

(١) (وإما لذلك مع ضيق المقام) قد جعل السكاكي ضيق المقام غرضا مستقلا عما قبله وهو أحسن من صنيع الخطيب هنا وقد يكون ضيق المقام بسبب ضجر كما في البيت الآتي أو بسبب خوف فوات فرصة كقول الصياد (غزال) أي هذا غزال فيحذفه أثلا يفوت صيده جوارحه قبل سماع اسمه

(٢) (وإما لتخيل أن في تركه تعويلا . . .) التخيل الإيهام وقد قيل إن العدول هنا الى أقوى الدليلين يقع حقيقة لا تخيلا والذي أراه أن ذلك لا يقع في كلام البلغاء لا حقيقة ولا تخيلا وإنما تلك نكتة أعجمية سكاكية لا عربية فطرية .

(١) وإما لاختبار تنبيه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبيهه (٢) وإما لايهام أن في تركه تطهيرا له عن لسانك أو تطهيرا للسانك عنه (٣) وإما ليكون لك سبيل الى الانكار إن مست اليه حاجة (٤) وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء (٥) وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدى الى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم .

(١) (وإما لاختبار تنبيه السامع عند القرينة أو مقدار تنبيهه) مثال الاول ما لو حضر عندك رجلان أحدهما سبقت له صحة دون الآخر فتقول لمن معك (وفي) تريد الصاحب وفي فتحذفه لتختبر من معك فيه هل يقننه له أو لا يقننه ، ومثال الثاني وهو لا يكون إلا في القرائن الخفية ما لو حضر عندك رجلان أحدهما أقدم صحة من الآخر فتقول لمن معك (حقيق بالاحسان) تريد الاقدم صحة حقيق بالاحسان فتحذفه لذلك (٢) وإما لايهام أن في تركه تطهيرا له . . .) قال السبكي لفظ إيهام هنا كلفظ تخيل هناك لأن صون اللسان من ذلك يقع حقيقة لا تخيلا ومثال الاول (مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتباعه) تريد محمدا صلى الله عليه وسلم وأما الثاني فستأتي أمثله في الأمثلة الآتية .

(٣) (وإما ليكون لك سبيل الى الانكار) مثل (فاجر فاسق) تريد ظلما معينا من الناس فلا تذكر اسمه ليتأتى لك عند الحاجة أن تقول ما أردته (٤) (وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء) مثال الاول قوله تعالى (عالم الغيب والشهادة) ومثال الثاني (وهاب الالوف) تريد كريما من الناس لا تذكر اسمه ادعاء لتعينه ولا شك أن ذكر المسند اليه في الحالين يكون عبثا أيضاً ولكن قصد تعينه غير قصد الاحتراز عن العبث في ذكره فلا يغني أحدهما عن الآخر كما هو ظاهر

(٥) (وإما لاعتبار آخر مناسب) كاخفائه عن غير السامع من الحاضرين لغرض من الأغراض وكتعجيل المسرة بالمسند في نحو (دينار) أى هذا

(١) كقول الشاعر :

قال لى كيف أنت قلت عليل سهر دأثم وحزن طـويل
(٢) وقوله :

سأشكر عمرا إن تراخت منيتى أبادى لم تمنن وإن هى جلت

دينار وعد بعضهم من ذلك المحافظة على وزن أو قافية أو سجع ، فالأول مثل البيت الآتى (قال لى كيف أنت قلت عليل) فانه يمكن أن يكون حذف المسند إليه فيه للمحافظة على الوزن أيضاً ، والثاني مثل قول لبيد :

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوماً أن ترد الودائع

فلو قال (أن يرد الناس الودائع) لاختلقت القافية وصارت منصوبة وهى مرفوعة ، والثالث مثل قولهم (من طابت سيرته ، حمدت سيرته) فلو قيل حمد الناس سيرته اختل السجع ، وإنى أرى أن هذه أمور تراعى من أجل محسنات بديعية فلا يصح أن تعد فى أمور تتوقف عليها بلاغة الكلام ولو أنهم قالوا (من طابت سيرته حمد الناس سيرته) لكان كلاماً بليغاً وإن فاته من المحسن البديعى ما فاته وكذلك عد بعضهم من دواعى حذف المسند إليه اتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل (رمى من غير رام) أو على ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم فى النعت المقطوع ، وقد قيل إن الحذف فى ذلك ليس لأحوال تقتضيه من جهة بلاغة الكلام وإنما يلتزم الحذف فى ذلك لاقتضاء العربية له وأجيب عنه بأن الحذف فى ذلك مع وجوبه عربية لا يصار إليه إلا لنسكته بلاغية تقتضيه .

(١) (كقول الشاعر : قال لى كيف أنت قلت عليل . البيت) هذا

يصلح مثالا للحذف للاحتراز عن العبث ولضيق المقام من الضجر ، ولم يقف العباسى فى معاهد التنصيص على قائل هذا البيت .

(٢) (وقوله : سأشكر عمرا إن تراخت ، منيتى . البيتين) ذكر السبكي أنهما

لأبى الأسود الدؤلى فى مدح عمرو بن سعيد بن العاص وذكر غيره أنهما

فتى غير محبوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلات
(١) وقوله :

أضأت لهم أحسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلها انقض كوكب بدا كوكب تأوى اليه كواكبه
وقول بعض العرب فى ابن عم له موثر سأله فمنعه وقال كم أعطيتك
مالى وأنت تنفقه فيما لا يعنك والله لا أعطيتك فتركه حتى اجتمع القوم
فى ناديتهم وهو فيهم فشكاه الى القوم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه
(٢) فأنشأ يقول :

سريع الى ابن العم ياطم وجهه وليس الى داعى الندى سريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما فى يده بمضيع
وعليه قوله تعالى (صم بكم عمى) وقوله تعالى (وما أدراك ما هيه نار

لعبد الله بن الزبير الأسدى فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان وقد جعل
السبكي هذا مثالا لصون المسند اليه عن لسان المادح ولكن هذا لا يتفق
مع تصريحه باسمه فى البيت الاول وإنما يصلح هذا مثالا لحذف المسند اليه
لتعيينه ادعاء أو لما فى ذكره من العبث لعلمه بما قبله .

(١) (وقوله : أضأت لهم أحسابهم ووجوههم . البيتين) هما لآبى
الطمحان حنظلة بن الشرقى القينى وقيل إنها للقيط بن زرارمة ، والجزع
خرز فيه بياض وسواد تشبه به العيون وقد جعل السبكي ذلك أيضاً مثالا
لصون المسند اليه عن لسان المادح ولا يظهر ذلك فيه أيضاً وإنما هو مثل
ما قبله فيما ذكرنا .

(٢) (فأنشأ يقول : سريع الى ابن العم ياطم وجهه البيتين) هما
للاقيشر الأسدى وذلك مثال لصون اللسان عن المسند اليه وكذا المثالان
بعده ومن المحتمل أن يكون فيها بعض من الاغراض الأخرى .

حامية (١) وقيام القرينة شرط في الجميع .

(٢) وأما ذكره فالما لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف وإما الاحتياط .

(١) (وقيام القرينة شرط في الجميع) أى في جميع أحوال الحذف وذلك لأنها شرط في صحة الحذف ولا تراعى وجوه البلاغة في الكلام إلا بعد صحته .

ومن أمثلة حذف الفاعل لبعض ما سبق أو نحوه :

سبقنا الى الدنيا فلو عاش أهلها منعنا بها من جيئة وذهوب
نبئت أن أبا قابوس أوعدنى ولا قرار على زار من الأسد
أسرت وما صحى بعزل لدى الوغى ولا فرسى مهر ولا ربه غمر
لئن كنت قد بلغت عنى خيانة لمبلغك الواشى أغش وأكذب

والأول محذوف للعلم به والثاني للخوف عليه والثالث لجهله والرابع لاحتقاره ، هذا وإنه يصح في حذف الفاعل وإنابة المفعول عنه أن يقال إن المسند اليه مذكور لكنه ليس المسند اليه الأصلي وإنما هو نائب عنه (٢) وأما ذكره فالما لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف) قالوا إن الحذف

كما يكون مع وجود القرينة كذلك الذكر لا بد أن يكون مع وجود القرينة لأنه مع فقدتها يكون متعينا وهو إنما يذكر هنا لبيان الوجوه التي ترجحها على الحذف ، ثم قالوا إنه مع هذا يكون مقتضى الحذف موجوداً دائماً وهو القرينة لما في الذكر معها من العبث فلا تصح هذه النكتة التي ذكرها الخطيب للذكر واجابوا عن هذا بأنه يريد ولا مقتضى للحذف في قصد المتكلم وإن كان موجوداً في نفسه وهو جواب في غاية الضعف والحق عندي أن الحذف هو الراجع مع وجود القرينة ولا يترجع عليه الذكر إلا عند ضعف التعويل عليها ونحوه من نكات الذكر على أن مثل هذه النكتة إنما يذكرها النحوى لا البياني خصوصا إذا حمل الكلام على ظاهره

لضعف التعويل على القرينة (١) وإما للتنبيه على غباوة السامع (٢) وإما لزيادة
الايضاح والتقرير وإما لإظهار تعظيمه أو إهانتته (٣) كما في بعض الأسماء
المحمودة أو المذمومة (٤) وإما للنبذ بذكره (٥) وإما لاستلذاذه وإما لبسط
الكلام (٦) حيث الأصغاء مطلوب كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه

وهو أن ذلك هو الأصل عند فقد القرينة وتكون بتمية النكات عند وجودها

(١) (وإما للتنبيه على غباوة السامع) وهذا إذا كانت القرينة كافية
ظاهرة وليست خفية بحيث يضعف التعويل عليها ومثال القرينة الخفية
أن تقول من حضر ومن سافر؟ فيقال زيد وبكر فإذا كان السامع بحث يخفى
عليه في هذا أن الذي حضر زيد والذي سافر بكر قيل له الذي حضر زيد
والذي سافر بكر، أما إذا كان السؤال عن أحدهما فقط فتكون القرينة ظاهرة

(٢) (وإما لزيادة الايضاح والتقرير) من ذلك قول الشاعر :

هو الشمس في العلياء هو الدهر في السطا هو البدر في النادى هو البحر في الندى

(٣) (كما في بعض الأسماء المحمودة أو المذمومة) كقوله لمن
سألك هل سافر محمد؟ سافر المنصور أو المهزوم .

(٤) (وإما للنبذ بذكره) كقوله لمن سألك هل الله يرضى هذا؟
الله يرضاه .

(٥) (وإما لاستلذاذه) مثل قول الشاعر :

يا الله يا ظبيات القاع قلبي لنا ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(٦) (حيث الأصغاء مطلوب) قال السبكي فيه نظر لأن المطلوب هو
الكلام المستدعى من موسى لا الأصغاء منه تعالى إن صح أن يقال فيه
إصغاء ثم إن بسط الكلام يقتضى أيضاً ذلك في غير هذا المقام الذى فى
الآية من مقامات المدح والافتخار والرثاء وغيرها مثل قول الشاعر :

فعباس يصد الخطب عنا وعباس يحير من استجارا

السلام هي عصا^(١) ولهذا زاد على الجواب^(٢) وإما لنحو ذلك .
 قال السكاكي وإما لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد^(٣)
 تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وخالد في الدار^(٤) وقوله
 الله أنجح ما طأبت به والبر خير حقيبة الرجل
^(٥) وقوله النفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع
^(٦) وفيه نظر لانه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر

(١) (ولهذا زاد على الجواب) فقال (أتو كاء عليها وأهش بها على
 غنمي ولي فيها ما آرب أخرى) .

(٢) (وإما لنحو ذلك) كالتحويل في نحو (أمير المؤمنين يأمر بالاقصاء
 في أدور الزينة) وكالتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار كقول
 الشاهد في جواب القاضي هل محمد هذا اغتصب مال خالد ؟ نعم محمد هذا
 اغتصب مال خالد .

(٣) (والمراد تخصيصه بمعين) أي ذكر مسند اليه خاص يسند اليه الخبر
 فلا يعنى قصر الخبر عليه لانه لا قصر فيما ذكره من الأمثلة وقيل إنه
 يعنى به القصر على ما سيأتى في تقديم المسند اليه .

(٤) (وقوله : الله أنجح ما طأبت به . البيت) هذا البيت منسوب
 لامرئ القيس وأنجح أفعل تفضيل من أنجح الله طلبته وقد جوز سيدييه
 بناءه من المزيد والحقيقة ما يوضع فيها الزاد ونحوه .

(٥) (وقوله : النفس راغبة اذا رغبتها . البيت) هو لابي ذؤيب
 الهذلي واسمه خويلد بن خالد ورغبتها أطمعتها .

(٦) (وفيه نظر) أجيب عنه بأنه لا مانع من أن يكون ذكره لعدم
 القرينة ولذلك التخصيص أيضا وهو غفلة عما سبق من أنه لا بد في الذكر
 المبحوث عنه هنا من القرينة كالحذف ومع هذا فذلك الغرض يصح أن

وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره والا فيكون ذكره واجبا (١) وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الاعلام به أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف. وبعده بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد اعموما ازداد الحكم قربا وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا شيء ما موجود وفي قولنا فلان بن فلان، يحفظ الكتاب والتخصيص كإله بالتعريف ثم التعريف مختلف (٩) فإن كان بالاضمار فاما لأن المقام مقام التكلم

يكون من أغراض التعريف لا من أغراض الذكر، ومن أمثلة ذكر المسند اليه اذا كان فاعلا أو نائبا لبعض ما سبق أو نحوه قوله تعالى (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين) وكذا قوله تعالى (فأصبح في المدينة خائفا يترقب فاذا الذي استنصره بالأهس يستصرخه قال له موسى إلك لغوى مبين) وكذا قول الشاعر :

وما المال والاثماون إلا ودائع ولا بد يوما أن ترد الودائع

(٦) (وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم) هذه نكتة ترجيح مطلق التعريف على التنكير ولا شك أنه يصح في جاء محمد أن يقال جاء رجل ولكن الفائدة في الأول أتم ولا بد أن يكون المقام مقتضيا ذلك فاذا لم يقتضه المقام اقتصر على التنكير مثل قوله تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) لأنه لا يتعاق بتعيينه غرض.

(٨) (فإن كان بالاضمار فاما لأن المقام مقام التكلم) لا يخفى أنه اذا كان المقام للتكلم تعين ضمير التكلم فلا يكون هذا وجها من البلاغة في استعماله إذ لا يصح في موضعه غيره وكذا ضمير الخطاب في مقام الخطاب وضمير الغيبة في مقام الغيبة فهي معان لغوية نحوية للضمائر ولا معنى لذكرها

(١) كقول بشار :

أنا المرعث لأخفى على أحد ذرت بي الشمس للقاصي وللداني
وأما لأن المقام مقام الخطاب (٢) كقول الحماسية .
وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأشمت بي من كان فيك يلوم
وأما لأن المقام مقام الغيبة (٣) لكون المسند اليه مذكوراً أوفى حكم
المذكور لقريظة (٤) كقوله :

من البيض الوجوه بني سنان لو اذك تستضيء بهم أضوا
هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاؤا
وقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل وقوله تعالى ولا تبويه
لكل واحد منهما السدس أى ولا بوى الميث ، وأصل الخطاب أن يكون
هنا ولهم فى توجيه ذكرها تكلفات تعرض عنها .

(١) (كقول بشار : أنا المرعث لا أخفى على أحد . البيت) المرعث
المقرط وكان يلقب بذلك لرعته كانت له فى صغره والرعة القرط وذرت
طلعت كناية عن شهرته .

(٢) (كقول الحماسية : وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني . البيت) هي
أمامة الخثعمية وكان ابن المدينة يهواها ويذكرها فى شعره ثم تزوجها
وسماها صاحب الاغانى أميمة .

(٣) (لكون المسند اليه مذكوراً أوفى حكم المذكور) بهذا يمتاز مقام
ضمير الغيبة حيث يشار به الى مذكور أوفى حكم المذكور عن مقام الاسم
الظاهر فانه للغيبة أيضاً .

(٤) (كقوله : من البيض الوجوه بني سنان . البيت) هما للقاسم
ابن حنبل المرى .

لمعين (١) وقد يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم إن أكرهته أهانك. وإن أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد إن أكرم أو أحسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم أى سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد وهو في القرآن كثير كقوله تعالى ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد الى تفضيع حالهم وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب .

(٢) وإن كان بالعلمية فاما لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم

(١) (وقد يترك الى غير معين) فيدل على العموم البدلى على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وبعضهم يرى أنه ليس في هذا تجوز وأن المجاز لا يأتى فى الضمائر ، وهذا هو الذى يصح أن يعد وجهان وجوه البلاغة فى استعمال الضمائر لانه يصح أن يراد بالضمير هنا مخاطب معين فيعدل عنه لما فيه من مزية البلاغة المذكورة ومن مقامات البلاغة أيضاً فيها مقامات الالتفات الآتية واستعمال ضمير الجمع فى الواحد مثل قوله تعالى (حتى اذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون) ونحو ذلك ، ومما استعمل الخطاب فيه لغير معين من أجل الغرض السابق هذه الآتيات :

اذ أنت لم تعرف لنفسك حقها هو انا بها كانت على الناس أهونا
اذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا
اذا ما كنت ذا قلب قسوع فأنت ومالك الدنيا سواء

(٢) (وإن كان بالعلمية فاما لاحضاره بعينه . . .) هذا ليس إلا استعمالا للعلم فى معناه اللغوي مثل استعمال الضمير فى التكلم أو الخطاب أو الغيبة فلا وجه لعدده وجهها من وجوه البلاغة ، وقد ذكر هنا قيودا أكثر

مختص به كقوله تعالى (١) قل هو الله أحد (٢) وقول الشاعر :
أبو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناء
(٣) وقوله .

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسى بأشقر مزبد
(٤) وإما لتعظيمه أو لإهانتة كما في الكنى والألقاب المحودة والمذمومة
(٤) وإما للكناية حيث الاسم صالح لها وما ورد صالحا للكناية من غير
من اللازم لإخراج بقية المعارف والقيد الأخير يغني عنها كلها والمراد
بالعلمية ما يشمل العلمية الجنسية لما فيها من التعمين الذهني .
(١) (قل هو الله أحد) هو ضمير مبتدأ أول ولفظ الجلالة مبتدأ
ثان وأحد خبره فان جعل لفظ الجلالة خبرا أول فلا يكون هذا من تعريف
المسند اليه بالعلمية .

(٢) (وقول الشاعر : أبو مالك قاصر فقره . البيت) هو للمتخل
مالك بن عويمر الهذلي من قصيدة له في رثاء أبيه .

(٣) (وقوله : الله يعلم ما تركت قتالهم . البيت) هو للحارث بن هشام
المخزومي يعتذر به عن فراره عن أخيه أبي جهل في غزوة بدر ويعني أنه
مالهزم حتى جرح فعلا دمه فرسه وجعل الدم مزبدا لأنه اذا بدر من
الطعنة أزبد وقد أسلم الحارث يوم الفتح .

(٤) (وإما لتعظيمه أو لإهانتة) مثل أبو المعالي حضر وأنف الناقة
ذهب ، وقد يقصد منه تعظيم غير المسند اليه أو إهانتة مثل أبو الفضل
صديقك وأبو جهل رفيقك ومثل الكنى والألقاب في ذلك الأعلام
المنقولة عن معان شريفة أو خسيصة مثل محمود حضر وعريان ذهب .

(٥) (وإما للكناية حيث الاسم صالح لها) وهذا باعتبار أصل وضعه
قبل النقل الى العلمية فيكنى بأبي لهب عن جهنم لأنه لازم له في الجملة .

باب المسند اليه قوله تعالى ثبت يدا أبي لهب أي جهنمي ^(١) وإما لايهام استلذاذه أو التبرك به ^(٢) وإما لاعتبار آخر مناسب .

وإن كان بالموصلية ^(٣) فاما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم وإما لاستهجان

وهذا القدر كاف في تسميه ذلك كناية وإن لم يجعله من الكناية الآتية والكناية هنا أيضا عن تعظيم أو إهانته والفرق بينه وبين ما قبله أنه في الأول لم يقصد المعنى اللازم وإنما قصدت التسمية المشعرة به أما الكناية فقصد فيها اللازم حتى يمكن أن يقال إن العلم فيها خرج عن علميته ولا يخفى أن هذا تكلف في الفرق بين المقامين والحق أنه لا فرق بينهما وأنه ليس فيهما إلا إشعار بالتعظيم أو الإهانة فأحدهما يغني عن الآخر .

(١) (وإما لايهام استلذاذه أو التبرك به) لا معنى لذكر الایهام لأن الاستلذاذ والتبرك حاصلان تحقيقا لا على سبيل الایهام ومن ذلك قول الشاعر :
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا - ليلاي منكن أم ليلي من البشر

(٢) (وإما لاعتبار آخر مناسب) كالتفاؤل والتطير ونحوهما مثل سعد في دارك والسفاح في دار صديقك وغير ذلك ، وكل اعتبارات العلمية لا يكاد يتحقق فيها إلا الطرف الأسفل من البلاغة لأن العلم لدالاته على الذات المعينة لا يتسع لما يتسع له غيره من المعارف

(٣) (فاما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة . . .) هذا أيضا هو استعمال اسم الموصول في أصل معناه اللغوي فلا يعد من البلاغة في شيء نظير ما تقدم في الضمير والعلم ومتى كان المخاطب لا يعلم من المسند اليه إلا ذلك تكون الصلة متعينة لأراجعة حتى تكون بليغة ، ثم إن المتكلم مثل المخاطب في عدم علمه بذلك كأن يقول الذي ملك الروم عادل اذا كان لا يعرف من أحواله غير هذه الصلة .

التصريح بالاسم^(١) وإما لزيادة التقرير نحو قوله تعالى وراودته التي هو في بيتها عن نفسه فانه مسوق لتزويه يوسف عليه السلام عن الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره .

وإما للتفخيم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم^(٢) وقول الشاعر :
مضى بها ما مضى من عقل شاربها وفي الزجاجة باق يطلب الباقي
ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى (٣) فغشاها ماغشى وبيت (٤) الخماسة
صباماصبا حتى علا الشيب رأسه فلبا علاه قال للباطل ابعده
(٥) وقول أبي نواس :

(١) (وإما لزيادة التقرير) أى تقرير الغرض الذى سيق له الكلام كما بينه فى الآية وهى صالحة لأن تكون مثالا لهذا ولما قبله من استهجان التصريح بالاسم لأن التستر على النساء فى مثل هذا مطلوب ، ومن لطيف العدول عن التصريح بالاسم لاستهجانه ما يحكيه الشاعر فى قوله :
قالت لترب عندها جالسة فى قصرها هذا الذى أراد من
قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن قالت لمن
ولكن لا يخفى ما فيه من قبح التكرار الذى يخل بفصاحته ويذهب بلطفه .
(٢) (وقول الشاعر : مضى بها ما مضى من عقل شاربها . البيت)
الضمير للخمر والمراد يطلب الباقي من عقله .

(٣) (فغشاها ماغشى) هذا على أن ما مفعول به ويجوز أن يكون فاعلا فيكون من هذا الباب .

(٤) (وبيت الخماسة : صباماصبا حتى علا الشيب رأسه . البيت)
هو لدريد بن الصمة وما فى البيت مفعول به أو مفعول مطلق .

(٥) (وقول أبي نواس : ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم . البيتين) يقال نهز بالدلو فى البئر ضرب بها فى الماء لتملأ ويقال أسام الماشية أخرجها

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا
وبلغت ما بلغ امرؤ شبابه فإذا عصارة كل ذلك أنام
وإما لتفيه مخاطب علي خطأ^(١) كقول الآخر :

إن الذين ترونيهم إخوانكم يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا
(٢) وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر فحوار الذين يستكبرون عن عبادتي

إلى المرعي وإضافة سرح إلى اللحظ من إضافة الصفة إلى الموصوف يعنى
اللحظ السارح ويقال سرحت الماشية ذهبت ترعى .

(١) (كقول الآخر : إن الذين ترونيهم إخوانكم . البيت) هو
لعبد بن الطيب من قصيدة يعط فيها بنيه وقد نسبته ابن المعتز في البديع
لجريح وأنشده :

إن الذين ترونيهم خلانكم يشفى صداع رؤسهم أن تصدعوا
وترونيهم بضم التاء بمعنى تظنونهم مما يبنى على صورة المجهول وهو
للفاعل فالواو فاعل لانائب فاعل ويجوز أن تكون من أرى المتمددة
إلى ثلاثة مفاعيل فتكون الواو نائب فاعل وهى مفعولها الاول والهاء
مفعولها الثانى وإخوانكم مفعولها الثالث .

(٢) (وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر) أى طريق إسناده إلى الموصول
المسند إليه من كونه مدحا أو ذما أو نحوهما بأن يذكر فى الصلة ما يناسب
ذلك والإسناد بهذا الشكل يفيد تأكيد الحكم لما فيه من شبه البيان بعد
الاجمال فلا يوتى به إلا فى مقام يقتضى تأكيد الحكم وهو مع هذا شبيه
بالإحصاء من المحسنات البديعية وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة
أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الروي نحو (وما ظلمناهم ولكن كانوا
أنفسهم يظلمون) .

سيدخلون جهنم داخرين (١) ثم إنه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر (٢) كقوله .

إن الذى سملك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول
(٣) أو لشأن غيره نحو الذين كذبوا شعبيا كانوا هم الخاسرين قال
السكاكى وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر (٤) كقوله :
إن التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله (إن الذين

(١) (ثم إنه ربما جعل ذريعة . . .) يعنى أن الإيماء الى وجه بناء
الخبر ربما جعل ذريعة الى ذلك وقد يجعل ذريعة الى الالهانة لشأن الخبر
نحو إن الذى لا يحسن الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو إن الذى
يتبع الشيطان خاسر ففيه تعريض بحقارة الشيطان .

(٢) (كقوله : إن الذى سملك السماء بنى لنا . البيت) هو الفرزدق
يفتخر على جرير ببيته في تميم وكان جرير من تميم أيضاً ولكن لم يكن من
ذوى الشرف فيها وقد زعم بعضهم أن الفرزدق كان من قریش وأنه
يفتخر بذلك على جرير بل حمل بعضهم البيت على الكعبة وهو جهل
ظاهر بنسب الشعارين .

(٣) (أو لشأن غيره) هو فى الآية شعيب فان فيها إيماء الى الخبر
يشعر بتعظيمه إذ جعل خسراهم بسبب تكذيبه .

(٤) (كقوله : إن التى ضربت بيتا مهاجرة . البيت) هو لعبدة بن الطبيب
وغالت بمعنى أكلت والغول السعلاة وهو حيوان لا وجود له ويطلق على
الداهية والهلكة أيضاً وفى ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها إيماء
الى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة وهو
مع هذا يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه دليل عليه .

ترونيهم . البيت (١) وفيه نظر إذ لا يظهر بين الايمان الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الاول ذريعة الى الثاني والمسند اليه في البيت الثاني ليس فيه إيمان الى وجه بناء الخبر عليه (٢) بل لا يبعد أن يكون فيه إيمان الى بناء نقيضه عليه . وإن كان بالإشارة (٣) فاما لتمييزه أكمل تمييز لصحة إحضاره في ذهن

(١) (وفيه نظر إذ لا يظهر بين الايمان . . .) بل الفرق بينهما ظاهر لأن الايمان إشعار بالخبر سواء أكان معه تحقيق له أم لا فالإيمان الى الخبر أعم من تحقيقه وإفادة الجزم به .

(٢) (بل لا يبعد أن يكون فيه إيمان الى بناء نقيضه عليه) هذا كما ذكر السبكي صريح الصلة في ذلك البيت وليس هو مجرد احتمال وقد تفيد هذا عبارة الخطيب ولكن لا يخفى أن هذا هو تنبيه المخاطب على الخطأ وأنه مستفاد من نفس الصلة كما جرى عليه الخطيب لا من هذا الايمان حتى يكون ذريعة له فكل منهما غرض مستقل عن الآخر أفادته الصلة في هذا البيت . وقد يكون الايمان ذريعة الى أمور أخرى مثل جبر خاطر الفقراء في قول أبي العلاء :

إن الذي الوحشة في داره تؤنسه الرحمة في لحده
وربما قصد بذلك أن يتوجه ذهن السامع الى ما سيخبر به حتى يأخذ منه مكانه عند إلقائه وهذا هو ما يسمى بالتشويق كما في قوله :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
ومما يستعمل له اسم الموصول إخفاء الأمر عن غير المخاطب كقول الشاعر :
وأخذت ماجاد الأمير به وقضيت حاجاتي كما أهوى

ويقرب من هذا قوله تعالى عن امرأة عمران (رب إني نذرت لك
ما في بطني محررا) لما فيه من لطف الطلب لما في نفسها أن يكون ذكرا .
(٣) (فاما لتمييزه أكمل تمييز لصحة إحضاره . . .) هذا أيضاً من

السامع بواسطة الإشارة حساً (١) كقوله :

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه

(٢) وقوله :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أو فوا وإن عقدوا شدوا

(٣) وقوله :

وإذا تأمل شخص ضيف مقبل متسريل سربال ليل أغبر

أوما الى الكوماء هذا طارق نحرتنى الأعداء إن لم تنحري

(٤) وقوله :

ولا يقيم على ضميم يراد به إلا الاذلان غير الحي والوتد

استعمال اسم الإشارة في معناه الوضعي وهو الإشارة الحسية فلا يصح أن يكون وجهان وجوه البلاغة إلا أن يقال إن فيه اعتناء بشأن المشار إليه أكثر من توجيه الكلام إليه بضمير الخطاب ونحوه .

(١) (كقوله : هذا أبو الصقر فردا في محاسنه . البيت) هو ابن الرومي

في مدح أبي الصقر الشيباني :

هذا أبو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم

والضال شجر السدر البري والسلم شجر ذو شوك وهذا كناية عن

إقامتها بالبادية حيث يكون العز وشرف النسب .

(٢) (وقوله : أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا . البيت) نسبه السبكي

والعباسي لابن الرومي وهو في الأغاني منسوب للحطيئة ومعنى عاهدوا

وعدوا ومعنى عقدوا أبرموا أمراً من الأمور .

(٣) (وقوله : وإذا تأمل شخص ضيف مقبل . البيت) هما لرجل

يمدح حاتما الطائي والكوماء الناقة الضخمة .

(٤) (وقوله : ولا يقيم على ضميم يراد به . البيت) هما للمتلئس

هذا على الحسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له أحد
وأما المقصد الى أن السامع غي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس
كقول الفرزدق .

أولئك آبائي فجنني بمثلهم اذا جمعنا يا جرير المجامع
(١) وإما لبيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا زيد
وذلك عمرو وذاك بشر، وربما (٢) جعل القرب ذريعة الى التحقير كقوله
تعالى واذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذي يذكر
آلهتكم وقوله تعالى واذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذي بعث
الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب ، وعليه من
غير هذا الباب قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا وقول عائشة رضى الله عنها
لعبد الله بن عمرو بن العاص (٣) يا عجباً لابن عمرو وهذا (٤) وقول الشاعر
تقول ودقت نحرها بيمينها أبعلى هذا بالرحا المتقاعس

جرير بن عبد المسيح الضبي ، والعرير بفتح العين الحمار ، والرمة القطعة
من الحبل البالى ، ويشج يكسر من الدق .

(١) (وإما لبيان حاله في القرب . . .) هذا أيضاً من استعمال اسم
الإشارة في معناه اللغوى فلا يعد من وجوه البلاغة .

(٢) (وربما جعل القرب ذريعة الى التحقير) وقد يجعل ذريعة الى
التعظيم مثل قوله تعالى (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) ، وقوله أيضاً
(وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذى بين يديه) .

(٣) (يا عجباً لابن عمرو هذا) قالت له هذا حينما أفتى بوجوب نقض
ذوائب النساء فى الاغتسال تريد تخطئته فى فتواه .

(٤) (وقول الشاعر: تقول ودقت نحرها بيمينها . البيت) هو للهللول
ابن كعب الغنبري يعنى أن امرأته رأته يطحن بالرحا لاضيافه فأنكرت

وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى الم ذلك الكتاب
 ذهابا الى بعد درجته ونحوه وتلك الجنة التي أورشتموها وإذا قالت فذلكن
 الذي لم تننى فيه لم تقل فهذا وهو حاضر رفعا لمنزلته في الحسن وتمهيدا للعذر
 في الافتتان به وقد يجعل ذريعة الى التحقير كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
 (١) وإما للتنبيه اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور وعقب بأوصاف على أن
 ما يرد بعد اسم الإشارة فالمدكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف
 (٢) كقول حاتم الطائي .

ولله صعلوك يساور همه ويمضى على الأحداث والدهر مقدهما
 فتي طلبات لا يرى الخنص ترحة ولا شبيعة إن نالها عد مغنما
 اذا مارأى يوما مكارم أعرضت تيمم كبراهن ثمت صمما
 ترى رمحاه أو نبلة ومجنهه وذا شطب غضب الضريبة مخذما
 وأحناء سرج قاتر ولجامه عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما

عليه ، والمتقاعس الذي يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأعداب .
 (١) (وإما للتنبيه اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور . .) المسند اليه
 اسم الإشارة والمدكور قبله المشار اليه .

(٢) (كقول حاتم الطائي : ولله صعلوك يساور همه . الأبيات) الصعلوك
 الفقير ، ويساور يواثب ، والخنص الجوع ، ومجنه ترسه ، والشطب في
 السيف الخنوط في مثنه ، والعضب القاطع ، وكذا المخذم ، وأحناء السرج
 جمع حنو وهو اسم لكل من قربوسيه المقدم والمؤخر ، والقاتر السرج
 الجيد الوقوع على الظهر ، والعتاد ما أعد لامر من الأمور ، والطرف
 الجواد الكريم الاصل ، والمسوم من سام الخيل أرسلها ترعى أو الاغارة
 ويروى فخي ثناؤه .

فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤه وإن عاش لم يقعد ضعيفا مذمما
 فعدده له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما والصبر
 على ألم الجوع والآنفة من أن يعد الشبهة مغنما وتيمم كبرى المكرمات
 والتأهب للحرب بأدواتها ثم عقب ذلك بقوله فذلك فأفاد أنه جدير باتصافه
 بما ذكر بعده ، وكذا قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم
 المفلحون أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص
 المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح .^(١) وإما لاعتبار
 آخر مناسب .

وإن كان باللام^(٢) فاما للإشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك كما
 اذا قال لك قائل جاءني رجل من قبيلة كذا فتقول ما فعل الرجل وعليه قوله

(١) (وإما لاعتبار آخر مناسب) مثل تنزيل الغائب منزلة الحاضر
 و تنزيل المعقول منزلة المحسوس نحو قوله تعالى (تلك عقبي الذين اتقوا وعقبي
 الكافرين النار) وقوله (وذاك ظنكم الذين ظننتم بربكم) وقوله (ذاك كما
 علمني ربي) ، وسيأتي في تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
 اعتبارات أخرى للإشارة .

(٢) (فاما للإشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك) يريد معهوداً في
 الخارج ولهذا تسمى اللام هنا بلام العهد الخارجى وفي الإشارة الى الحقيقة
 بلام الحقيقة وقد سلك الخطيب في ذلك مسلكا بعد فيه باللام التي للتعريف
 عن مسالك البغاء وجعلها في أصل وضعها تدل على هذه المعاني المختلفة
 التي ذكرها دلالة لغوية نحوية ليس فيها من مزايا البلاغة ما في غيرها من
 الضمائر ونحوها ، وإنى أرى أن مسلك السكاكي الآتي فيها أقرب الى
 تحقيق وجوه البلاغة فيها من هذا المسلك وسيأتي بيان ذلك .

تعالى وليس الذكر كالأنثى (١) أى وليس الذكر الذى طلبت كالأنثى التى وهبت لها (٢) وإما لإرادة نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة والدينار خير من الدرهم ومنه قول أبى العلاء المعرى :

والخل كالماء يبدى لى ضمائره مع الصفاء ويخفيها مع الكدر
وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حى
أى جعلنا مبدأ كل شئ حى هذا الجنس الذى هو الماء (٣) روى أنه تعالى
خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من

(١) (أى وليس الذكر الذى طلبت كالأنثى التى وهبت) طلبها الذكر
كان بطريق الكناية فى قولها (رب إني نذرت لك ما فى بطنى محرراً) فان
ذلك كان مقصوراً عندهم على الذكور ، قال فى الذكر عائدة الى مذكور
بطريق الكناية وأل فى الأنثى عائدة الى مذكور صريحاً فى قولها (رب
إني وضعتها أنثى) وقد تعود الى معهود غير مذكور ولكنه معلوم للسامع
كقوله تعالى (إذ يبايعونك تحت الشجرة) فالعهد الخارجى على ثلاثة
أقسام : صريحى وكنائى وعلى .

(٢) (وإما لإرادة نفس الحقيقة) يعنى الحقيقة من حيث هى وهى
الجنس كما فى الأمثلة المذكورة إذ الحكم فيها على الجنس دون الأفراد
ولهذا تسمى اللام هنا بلام الجنس ومنها اللام فى مثل الانسان حيوان
ناطق وما الى ذلك .

(٣) (روى أنه تعالى خلق الملائكة . . .) وقيل إن المراد ما المنى
الذى يخلق الله منه كل أصناف الحيوان وهو أقرب لأنه موضع اتفاق
بين الناس أما الأصل الأول للمخاوقات فمختلف فيه بينهم ولم يتفقوا
على أنه الماء وعلى هذا تكون اللام للمهد لا للجنس .

تراب خلقه منه ونحوه أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة
(١) والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديه في الذهن لمطابقته
الحقيقة كقولك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود
في الخارج (٢) وعليه قول الشاعر .

ولقد أمر علي اللثيم يسبني

(١) (والمعرف باللام قد يأتي لواحد . . .) يعني ان المعرف باللام
الحقيقة قد يأتي لواحد مبهم ومعنى مطابقته لها اشتماله عليها وقد سموا هذه
اللام بلام العهد الذهني والحق أن هذه اللام للجنس أيضاً ولكن لا من
حيث هو بل من حيث وجوده في فرد منه مبهم وليس هنا عهد ذهني حتى
تسمى به كما في المثال المذكور وكما في قوله تعالى (وأخاف أن يأكله
الذئب) فالمراد واحد من الذئاب لا حقيقة الذئب على أن السكاكي جعل
كل ما هنا وما سبق في لام الجنس من لام الحقيقة ولم يفرق بينهما بشيء بل
جعله قسماً واحداً مقابل اللام العهد السابقة ولام الاستغراق الآتية ولعله
هو الظاهر لأن اعتبار الأفراد لا بد منه فيما سموه لام الجنس أيضاً وقد
قالوا إن الحقيقة هنا معهودة ذهنياً ليصححوا تلك التسمية ولا يخفى أن
الحقيقة لا بد في لام الجنس من استحضارها في الذهن أيضاً .

(٢) (وعليه قول الشاعر : ولقد أمر علي اللثيم يسبني) هو عميرة بن
جابر الحنفي وقال السيوطي في شرح شواهد المغني إنه لرجل من بني سلول
ولقد أمر علي اللثيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني

وتمت حرف عطف لحقتها تاء التأنيث وقد جاء أمر مضارعاً وهو
ماض معنى لاستحضار تلك الصورة العجيبة عنده ويجوز أن يكون أمر
على حقيقته ويكون قوله فمضيت بمعنى فأمضى وأتى بالماضي إشارة إلى تحققه .

(١) وهذا يقرب في المعنى من النكرة (٢) ولذلك يقدر يسبني وصفاً للثيم لاحالا ، (٣) وقد يفيد الاستغراق وذلك اذا امتنع حمله على غير الافراد وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى (إن الانسان لفي خسر إلا الذين آمنوا) .

(١) (وهذا يقرب في المعنى من النكرة) قد فرقوا بينهما مع تقاربهما في هذا بأن النكرة معناها واحد غير معين من جملة الحقيقة والمعرف بتلك اللام معناه نفس الحقيقة وإنما يدل على الواحد المبهم بواسطة القرينة كالدخول والامكان والمرور في الامثلة السابقة فهما بالنظر الى القرينة سواء وفي أنفسهما مختلفان ولهذا يعامل المعرف باللام في اللفظ معاملة المعارف وتجرى عليه أحكامها .

(٢) (ولذلك يقدر يسبني وصفاً . . .) هذا لا يتفق مع ما قالوا في المعرف باللام إنه من حيث اللفظ تجرى عليه أحكام المعارف ومع هذا فإن تقديره في البيت حالا هو الاظهر والمناسب لقوله بعده (فمضيت . . .) لانه ظاهر في أن السب كان منه في حال المرور فقط ولم يكن صفة لازمة له وقد جاء على أسلوب هذا البيت من القرآن كثير مثل قوله تعالى (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) ومثل قوله (إلا المستضعفين) الى أن قال (لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا) .

(٣) (وقد يفيد الاستغراق وذلك اذا امتنع حمله على غير الافراد . . .) يعنى بهذا أن تقوم قرينة على أنه ليس القصد الحقيقة من حيث هي ولا بعض الافراد دون بعض فتكون اللام لاستغراق جميع الافراد ولهذا تسمى لام الاستغراق وهي من اللام الجنسية أيضاً وإنما تحمل على استغراق الافراد بحسب المقام والقرينة ، ومنها أيضاً قوله تعالى (خلق الانسان ضعيفاً) .

(١) والاستغراق ضربان حقيقي كقوله تعالى (عالم الغيب والشهادة) أى كل غيب وشهادة وعرفى كقولنا (٢) جمع الأمير الصاغة اذا جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب لاصاغة الدنيا .

(٣) واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع بدليل (٤) أنه لا يصدق لارجل فى الدار فى نفى الجنس اذا كان فيها رجل أو رجلان ويصدق لارجل

(١) (والاستغراق ضربان حقيقى ٠٠٠) الاستغراق الحقيقى هو الذى يتناول فيه اللفظ كل فرد بحسب الوضع والاستغراق العرفى هو الذى يتناول فيه اللفظ كل فرد بحسب العرف العام أما العرف الخاص فداخل فى الوضع كعرف الشرع أو نحوه وهذا تقسيم للاستغراق مطلقاً سواء أ كان بحرف التعريف أم بغيره .

(٢) (جمع الأمير الصاغة) جمع صائغ واللام هنا معرفة لا موصولة لأنها تكون موصولة اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحدوث ولو صح أنها موصولة فهى تفيد الاستغراق أيضاً .

(٣) واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع (المراد بالجمع ما يشمل اسم الجمع كقوم ورهط وهذا الحكم صحيح فى النكرة المنفية كما فى المثال الذى ذكره وأما فى المعرف باللام فالمفرد والجمع فيه سواء كقوله تعالى (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) فهو يشمل كل مؤمن ولا فرق فى هذا بينه وبين أن يقل النبى أولى بكل مؤمن فيستوى فيه المفرد والجمع

(٤) (بدليل أنه لا يصدق لارجل فى الدار فى نفى الجنس . . .) بخلاف ما اذا كانت لنفى الوحدة نحو لارجل فى الدار بالرفع فانه يصدق اذا كان فيها رجلان أو أكثر فتكون هنا لاستغراق الواحد بخصوصه كما يكون الجمع لاستغراق الجموع دون الافراد .

في الدار ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس^(١) لأن الحرف إنما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد^(٢) ولأنه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعى أى معنى قولنا الرجل كل فرد من أفراد الرجال لا بمجموع الرجال^(٣) ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع وللحفاظة على التشا كل بين الصفة والموصوف أيضا ، فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسماء وإما فرد معين وهو العهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كزيد وإما فرد غير معين وهو العهد ذهنى ونحوه النكرة كرجل وإما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا كل رجل ،^(٤) وقد شكك

(٤) (لأن الحرف إنما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد) وهذا لأنه قصد به الجنس الصالح لها فاذا دخل عليه الحرف الدال على الاستغراق تعين للدلالة على التعدد وبطلت دلالته على الوحدة .

(٥) (ولأنه بمعنى كل الافرادى) وهو الذى يدل على كل فرد على طريق البدل وعلى هذا الجواب لا تنافى الدلالة على الوحدة والدلالة على التعدد فتبقيان بعد دخول حرف الاستغراق معا .

(٦) (ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) أجاز ذلك الأخص لما سمع مع كلامهم (أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض) وليس منه قوله تعالى (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع .

(٧) (وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا) أما تشكيكه في الاستغراق فبدعوى التنافى بينه وبين إفراد الاسم وقد أجاب الخطيب عنه بالجوابين السابقين

السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا (١) ثم اختار بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعاً لتعريف العهد لا غير أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجود الخطائية (٢) إما لكون الشيء حاضراً في ذهن السكاكي لأنه محتاجاً إليه على طريق التحقيق أو التهمك أولاً لأنه عظيم الخطر

وأما تشكيكه في تعريف الحقيقة من حيث هي فبدعوى أنه لا فرق بين المراد منها والمراد من أسماء الأجناس النكرات مثل رجل وفرس خصوصاً المصادر منها مثل أكل وضرب لأنه لا يمكن أن يقال فيها إنها تدل على الفرد المنتشر لا على الحقيقة من حيث هي فإن فرق بينهما بأنه في تعريف الحقيقة تكون مستحضرة في ذهن بخلاف اسم الجنس النكرة لم يكن هناك فرق بين تعريفها وتعريف العهد ، وقد ذكر الخطيب في جواب ذلك ما ذكره من الفرق بين لام الحقيقة ولام العهد الخارجي والذهني فيما سبق (١) (ثم اختار بناء على ما حكاه عن بعض أئمة الأصول ...) قال السبكي معنى هذا أنه يختار أن اللام إنما هي لتعريف العهد الذهني وأما الجنسية والاستغراقية والعهدية الخارجية فكلها داخلية تحت العهد الذهني وقد عرفت أن اللام عند السكاكي ثلاثة أقسام فقط وأنه لا يخفى بتعريف العهد إلا التعريف في نحو قوله تعالى (وليس الذكر كالأنثى) مما يكون المسند إليه فيه حصّة معهودة من الحقيقة وظاهر كلامه أنه يسميه عهداً ذهنياً ولم يرد في كلامه حديث لما سمّوه عهداً خارجياً .

(٢) (إما لكون الشيء حاضراً في ذهن السكاكي لأنه محتاجاً إليه ...) فالأول مثل (الدينار خير من الدرهم) والثاني مثل قوله تعالى من غير هذا الباب (الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة) والثالث مثل قوله تعالى (خلق الإنسان من عجل) .

معقود به الهمم على أحد الطريقتين وإما لأنه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقتين^(١) أو كان معهوداً^(٢) وقال الحقيقة من حيث هي لمواحدة

(١) (أو كان معهوداً) عبارة السكاكي (فتقام الحقيقة لذلك مقام المعهود ويقصد إليها باللام التعريف) وهي أوضح من عبارة الخطيب (٢) (وقال حقيقة من حيث هي . . .) يعني بهذا أن لام الاستغراق موضوع في أصلها للحقيقة من حيث هي فتصاح في أصلها للاستغراق وغيره بحسب اختلاف المقامات ؛ وهذا جواب من السكاكي عن تشكيكه في الاستغراق بعد جوابه عن تشكيكه في تعريف الحقيقة ومبناه على إدخال لام الاستغراق في لام العهد كما قيل لأن الاستغراق لا يجوز أن يكون معنى اللام ، والمقام الخطابي هو الذي يكتفى فيه بالظن والاستدلال هو الذي يطالب فيه اليقين مثل حصل الدرهم وحصل الدراهم فيحمل الأول على درهم واحد ويحمل الثاني على ثلاثة لأن هذا هو المتيقن فيهما .

وهذا هو مسلك السكاكي الذي قلنا إنه أقرب إلى تحقيق وجوه البلاغة في تعريف اللام من مسلك الخطيب فيه ولكنه يحتاج أن تكمله بما يزيد في بيان هذه الوجوه ، فاللام إما أن تكون للإشارة إلى معهود وإما أن تكون للجنس وإما أن تكون للاستغراق ، والأولى إن كانت الإشارة بها إلى مذكور في الكلام فهي من باب وضع المظهر موضع المضمّر لا أغراضه الآتية من زيادة التمكن ونحوه مثل قوله تعالى (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) . (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) ، وإما أن تكون إلى غير مذكور في الكلام فوجه البلاغة فيها ما فيها من الإيجاز إذ يطوى فيها ما هو معهود بين المتكلم والمخاطب من أمور قد تقصر وقد تطول ولا يكون هناك حاجة إلى ذكرها لعلم المخاطب بها ولا يقوم في هذا الإيجاز غير اللام من المعارف مقامها مثل قوله تعالى إنما النسيء زيادة في الكفر ، فهو يشير إلى النسيء الذي يعرفونه ويطول الكلام في شرحه لو أراد

ولا متعددة لتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى وإن كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما فهي صالحة للتوحد والتكثّر فـكون الحكم استغراقاً أو غير استغراق إلى مقتضى المقام فإذا كان خطايا مثل المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم حمل المعرف باللام مفرداً كان أو وأما الثانية فتنزل فيها الحقيقة منزلة المعهود لا اعتبار من الاعتبارات التي ذكرها السكاكي مثل قول الشاعر:

الناس أرض بكل أرض وأنت من فوقهم سماء
ومثل قوله تعالى (وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً)، ففي ذلك كله ينزل الجنس منزلة المعهود لا اعتبار من تلك الاعتبارات ولهذا لا تحسن النكرة في موضعه وإن قيل إنها تدل على الجنس مثله .

وأما الثالثة فيراد فيها الاستغراق لمثل ما ذكره السكاكي أيضاً ولأن اللام تدل على الاستغراق مع الاختصار وفيها إيهام استغراق الحكم الحقيقة والأفراد معاً وهذا أبلغ من استغراق الأفراد وحدها مثل قوله تعالى (ولا يفلح الساحر حيث أتى) فهو أخصر وأبلغ من أن يقول ولا يفلح كل ساحر لأن الأول يحمل على الاستغراق بعلّة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح بلامرجح فتكون الحقيقة مقصودة في الحكم أيضاً ، وقد قال الله تعالى في موضع آخر (يأتوك بكل ساحر عليم) لأن اللام لا تصلح فيه كما تصلح كل ومما يتبين فيه الفرق جلياً بين الأقسام الثلاثة قوله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيداً) فتراهم يحملون تعريف الناس فيه على الاستغراق ويقولون المعنى لجميع الناس من العرب والعجم لا للعرب وحدهم لما يفيد من القصر بتقديم الجار والمجرور على المفعول ولا يحملونه على تعريف العهد أو تعريف الجنس لئلا يلزم في الأول اختصاصه ببعض الانس لوقوعه في مقابلة كلهم وفي الثاني اختصاصه بالانس دون الجن .

جمعا على الاستغراق بعلّة إيهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين وإذا كان استدلاليا حمل على أقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع .

(١) وإن كان بالاضافة فاما لانه ليس للمتكلم الى إحضاره في ذهن السامع طريق أخصر منها (٢) كقوله :

هوأي مع الركب اليمانيين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق

(١) (وإن كان بالاضافة فاما لانه . . .) يعنى والمقام مقام اختصار كما سيأتى فى شرح البيت فاذا لم يكن المقام مقام اختصار رجح غيرها عليها والاضافة مختصرة بالنسبة الى اسم الموصول والمعرف بأل فان هوأى فى البيت أخصر من الذى أهوى ومن المهوى الى وأما الضمير والعلم فهما أخصر من الاضافة ولكنهما يدلان على الذات ولا يؤديان الوصف الذى يقصد بالاضافة والصلة ، وهذه النكتة والتي بعدها لا تظهر فيهما مزية البلاغة كما تظهر فيما بعدهما لانه يجمع مع الاختصار المعانى التي يأتى لها من التعظيم والتحقيق وغيرهما .

(٢) (كقوله : هوأي مع الركب اليمانيين مصعد . البيت) هو لجعفر ابن عتبة الحارثي وقد كان مسجوناً بمكة لقتله رجلاً من بني عقيل وكانت محبوبته قد وفدت الى مكة مع ركب من قومها فلما عازمت على الرحيل قال فيها ذلك وهو محبوس فى سجنه ضيق الصدر به فآثر لهذا الضافة على غيرها ، وهوأى بمعنى مهوى واليمانيين جمع يمان أصله يمنى بالياء المشددة فحذفت ياء منها وعوض عنها الألف ، ومصعد اسم فاعل من أصعد بمعنى أبعد ، وجنيب مستتبع أو من جنب بمعنى دفع أو بعد .

(١) وإما لاغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة كقوله (٢) :
 بنو مطر يوم اللقاء كأنهم — أسود لها في غيل خفان أشبل
 (٣) وقوله :

قوى هم قتلوا أميم أخى فاذا رميت يصيبني سهمي
 وإما لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه كقولك عدي فتعظم
 شأنك أو لشأن المضاف كقولك عبد الخليفة ركب فتعظم شأن العبد
 أو لشأن غيرهما كقولك عبد السلطان عند فلان فتعظم شأن فلان (٤) أو

(١) (وإما لاغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة) عبارة السعد
 التفتازاني أولاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو
 متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا وقد قال السبكي إن هذه النكتة داخلة فيما
 قبلها فلا وجه لذكرها معها .

(٢) (كقوله : بنو مطر يوم اللقاء كأنهم . البيت) هو لمروان بن
 أبي حفصة في مدح معن بن زائدة الشيباني وبنو مطر قومه بطن من شيبان
 وخفان مأسدة قرب الكوفة والأشبل أولاد الأسود .

(٣) (وقوله : قوى هم قتلوا أميم أخى . البيت) هو الحارث بن وعله
 الذهلي الشيباني وهذا مثال لاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أرجح لجهة
 هي هنا خوف تنفيرهم منه وحقدهم عليه اذا صرح بأسمائهم وأميم منادى
 وهي التي كانت تحضه على الاخذ بشار أخيه من قومه .

(٤) (أو تحقيرا له نحو ولد الحجام حضر) هذا مثال لافادتها تحقير
 المضاف ومثال تحقيرها المضاف اليه مهن بكر حضر ومثال تحقيرها
 غيرهما ولد الحجام جليساك ، ومن تحقيرها المضاف اليه وتعظيمها
 له قول الشاعر :

أبوك حباب سارق الضيف برده وجدى يا حجاج فارس شمرا

تحقيراً نحو ولد الحجام حضر (١) وإما لاعتبار آخر مناسب .
(٢) وأما تنكيره فللافراد كقوله تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة

(١) (وإما لاعتبار آخر مناسب) مثل الاستعطاف في قوله تعالى
لا تضار والده بولدها ولا مولود له بولده ، ومثل تضمينها لطفًا مجازيًا في
نحو قول الشاعر :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في الاقارب
أضاف الكوكب الى الخرقاء وهي الحقام لادنى ملابسة وهي أنها
لا تذكر كسوة الشتاء إلا وقت طلوعه سحرا فيه وسهيل بدل من الكوكب
وهو كوكب قريب من القطب الجنوبي يطلع شتاء في ذلك الوقت .
ثم إن هذه المزايا للتعريف بالاضافة تأتي في الاضافة مطلقا ولولم تفد
التعريف بأن كانت الى نكرة ومن هذا في إفادتها التعظيم قول امرأة من
بنى عامر :

وحرب يضج القوم من نفيانها ضجيج الجمال الجلة الدبرات
سيتركها قوم ويصلي بحرها بنو نسوة للشكل مصطبرات
ومن إفادتها التقليل والتحقير قول القتال الكلابي .

إذا جاع لم يفرح بأكلة ساعة ولم يبتئس من فقد هاهو وساغب
(٢) (وأما تنكيره فللافراد . . .) لأن النكرة موضوعة للدلالة على
الفرد المنتشر فإن كانت مفردة دلت على واحد وإن كانت مثناة دلت
على اثنين وإن كانت جمعا دلت على ثلاثة وإن كانت نوعا دلت على النوعية
أى فرد من سائر الانواع وإنما يكون هذا وجها من وجوه البلاغة في
استعمال النكرة اذا اقتضاه المقام بأن يكون تعين المسند اليه غير مطلوب
عند المتكلم أو المخاطب ولا شك أن البلاغة في هذه الوجه دون البلاغة
في الوجوه الآتية ولا يصح أن يقال هنا إنه لا بلاغة في ذلك لأنه ليس
إلا من استعمال النكرة في معناها اللغوي وهذا لأنه يصح فيه أن يوثق

يسعى) أى فرد من أشخاص الرجال أوللنوعية كقوله تعالى(وعلى أبصارهم غشاوة) (١) أى نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله ومن تنكير غير المسند اليه للأفراد قوله تعالى (ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل) وللنوعية قوله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) أى نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة كأنه قيل ولتجدنهم أحرص الناس وإن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا الى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل فان الانسان لا يوصف بالحرص على شىء إلا اذا لم يكن ذلك الشىء موجوداً له حال وصفه بالحرص عليه وقوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء) يحتمل الافراد والنوعية أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه أو للتعظيم والتهويل أو للتحقير أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف

بمعرفة بدل النكرة فكان من الممكن أن يذكر اسم الرجل فى الآية ولكنه يكون زائداً عن قدر الحاجة ومن هنا جاء فيه وجه البلاغة فاذا كان ذكر النكرة لأن المتكلم لا يعرف من المسند اليه غير ما تدل عليه كانت متعينة لارجحة فلا يكون فيها شىء من البلاغة نظير ما سبق فى غيرها وإن كان السكاكى قد عده فى وجوه استعمالها

(١) (أى نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس) ولو عرفت غشاوة فى الآية لانصرفت الى ما يتعارفه الناس منها وليست هى المرادة وإنما المراد غيرها ولذا نكرت ليبحثوا عنها فيعرفوها وقال السكاكى إن التنكير فيها للتعظيم، وإنما كان المراد نوع من الغشاوة لانه هو الذى يقابل أبصارهم المتعددة لأفرد واحد منها .

(١) كقول ابن أبي السمط :

له حاجب في كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب
أى له حاجب أى حاجب وليس له حاجب ما (٢) أوللتكثير كقولهم
إن له لا بلا وإن له لغنما يريدون الكثرة وحمل الزمخشري التنكير في قوله
تعالى (قالوا أئن لنا لأجرا) عليه أوللتقليل كقوله تعالى (وعد الله المؤمنين
والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في
جنات عدن ورضوان من الله أكبر) أى وشىء ما من رضوانه أكبر من
ذلك كله لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ولأن العبد إذا علم أن مولاه
راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراه من النعم وإنما تناله برضاه كما أنه
إذا علم بسخطه تنغصت عليه ولم يجد لها لذة وإن عظمت وقد جاء للتعظيم
والتكثير جميعا كقوله تعالى (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك)

(١) (كقول ابن أبي السمط : له حاجب في كل أمر يشينه . البيت)

هو مروان بن أبي حفصة والسمط بكسر السين والمراد بالحاجب الأول
ما يكون من نفسه وفي الشطر الثاني من البيت قلب والأصل وليس له
حاجب لطالب العرف عنه ومن المحتمل أن يكون التنكير في الثاني للأفراد
فيعم النفي كل حاجب .

ومما اجتمع فيه التعظيم والتحقيق مثل ما اجتمعا في بيت مروان
قول بعضهم :

ولله منى جانب لأضيعة وللهم منى والخلاعة جانب

(٢) (أو للتكثير) إنما أفاد التنكير التكثير مع ان الأصل في

النكرة الدلالة على الوحدة لأنه كما يدل على ذلك قد يدل على أن الشئ
من الكثرة بحيث لا تمكن معرفته ولا الإحاطة به .

أي^(١) رسل ذو عدد كثير وآيات عظام وأعمار طويلة ونحو ذلك والسكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل ، ثم جعل التنكير في قولهم شر أهر ذاناب للتعظيم وفي قوله تعالى (ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك) لخلافه وفي كليها نظر أما الأول فلها سياقي (٢) وأما الثاني فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة لأنها إما من قولهم نفحت الريح إذا هبت أى هبة أو من قولهم نفح الطيب إذا فاح أى فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة إذ أصله أن يستعمل فى الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير وذهب أيضا الى أن قوله تعالى (ياأبت إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن) بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة إما للتهويل أو لخلافه والظاهر أنه لخلافه واليه ميل الزمخشري فانه ذكر أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الادب مع أبيه حيث لم يصرح فيه أن العذاب لا حق له لاصق به ولكنه قال (إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن) فذكر الخوف والمس ونكر العذاب وأما التنكير فى قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة) فيحتمل

(١) (أى رسل ذو عدد كثير وآيات عظام) رسل جمع كثرة لرسول والكثرة المستفادة من التنكير أبلغ من السكثرة المستفادة من الجمع لأنه يكفى فيها أقل كثرة ، ولا يخفى أيضاً أن الذى معنا عظم الرسل فهو المراد من التنكير لا عظم الآيات ولكنه أراد الدلالة على أن هذا أيضاً داخل فى عظمهم أو هو المراد من عظمهم .

(٢) (وأما الثانى فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة . . .) لا يخفى أنه لا مانع من أن يستفاد خلاف التعظيم من ذلك ومن التنكير أيضاً فبدل التنكير فيه على أكثر مما يستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة كما أفاد تكثيراً أكثر فى جمع الكثرة فى الآية السابقة .

النوعية والتعظيم أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص فان الانسان إذا هم بالقتل تذكر الاقتصاص فارتدع فسلم صاحبه من القتل وهو من القود فتسبب حياة نفسين (١) ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية وأمطرنا عليهم مطرا أى وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا يعنى الحجارة (٢) ألا ترى الى قوله تعالى (فساء مطر المُنْذِرِينَ) (٣) وللتحقير (إن نظن إلا ظناً) (٤) وأما وصفه فلكون الوصف تفسيراً له

(١) (ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية) هذا تكرار مع ما سبق وإن كان المثال هنا غير ما هناك من المثاليين السابقين .

(٢) (ألا ترى الى قوله تعالى فساء مطر المُنْذِرِينَ) لأنه صيغة تعجب ومن التنكير للتعظيم فى غير المسند اليه أيضاً قوله تعالى (فأذنوا بحرب من الله ورسوله) .

(٣) (وللتحقير إن نظن إلا ظناً) أى بالساعة والمراد ظناً ضعيفاً وإنما حمل على ذلك ولم يجعل مصدراً مؤكداً لأنه لا يصح الاستثناء معه . وقد يأتى التنكير لأغراض أخرى منها قصد التجاهل مثل ما حكاه الله عن الكفار (هل ندرككم على رجل ينبشكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم أئني خلق جديد) ، ومنها أن يمنع من التعريف مانع مثل قول الشاعر :

إذا سئمت مهنده يمين أطول الحمل بدله شمالا

لم يقل يمينه لأنه كره أن ينسب سائمة ذلك الى يمين بمدوحه فنكرها ولم يضيفها اليه .

(٤) (وأما وصفه فلكون الوصف تفسيراً له . . .) هذه النكتة والتي بعدها تستفادان من الوصف فى معناه اللغوى والنحوى فلا معنى لعهما

كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله (١) ونحوه في الكشف قول أوس :

الألمعى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا
حكى أن الأضمعى سئل عن الألمعى فأنشده ولم يزد وكذا قوله تعالى
(إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا) قال
الزمخشري الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس
الخير من قولهم ناقة هلوع سريعة السير وعن أحمد بن يحيى قال لى محمد بن
عبد الله بن طاهر ما الهلع قلت قد فسرته الله تعالى انتهى كلام الزمخشري
أو لكونه مخصصا له نحو زيد التاجر عندنا أو لكونه مدحاه له كقولنا

هنا وجهين من وجوه البلاغة نعم قد يكون للسند اليه شأن يقتضى العناية
بكشف أمره اعظمه أو حقارته فيرجع الى قصد المدح أو الذم الآتين .
(١) (وَنَحْوُهُ فِي الْكَشْفِ قَوْلُ أَوْسَ : الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ . الْبَيْتُ)

هو أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم وذلك من مرثيته المشهورة :
أيتها النفس أجلى جزعا إن الذى تحذرين قد دوقعا
إن الذى جمع الشجاعة والنجد دة والبر والتقوى جمعا
الألمعى ...

فالألمعى بالرفع خبر إن فى البيت قبله فهو مسند لا مسند اليه ولذا
جعله الايضاح من نحو ما قبله لآمنه فان قرئ بالنصب كان وصفا لاسم إن
فلا يكون مسندا اليه أيضا .

وقراءة النصب يؤيدها سياق القصيدة فان خبر إن فيها قد أتى بعد
عدة أبيات فى قوله :

أودى فلا تنفع الاشاحة من أمر لمريمحاول البدعا

جاء زيد العالم حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر العالم ^(١) ونحوه من غيره قوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) وقوله تعالى (هو الله الخالق البارئ المصور) أو لكونه ذما له كقولنا ذهب زيد الفاسق حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق ونحوه من غيره قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) ^(٢) أو لكونه تأكيداً له كقولك أمس الدابر كان يوماً عظيماً أو ^(٣) لكونه بياناً له كقوله تعالى (لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد) قال الزمخشري الاسم الحامل للمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكد فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكد بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوحدانية وأما قوله تعالى (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه) فقال السكاكي شفع دابة

(١) (ونحوه من غيره قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم) ونحوه من وصف المسند اليه قوله تعالى (فتبارك الله أحسن الخالقين) وقول خرنق أخت طرفة :

لا يبعدن قومي الذين هم سـم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

(٢) (أو لكونه تأكيداً له) ولا يكون الوصف المؤكد من البلاغة إلا اذا كان لا مراً اقتضاه المقام كإظهار السرور بدبور الأمس في المثال أو إظهار التأسف اذا كان قد وقع فيه ما يكدر أو يسر .

(٣) (أو لكونه بياناً له كقوله تعالى لا تتخذوا إلهين اثنين . . .) قد تكلفوا هنا فروقاً بين هذا والوصف المؤكد والمخصص والكاشف

بفهي الأرض وطائر ايطير بجناحيه لبيان أن القصد بهما الى الجنسین^(١) وقال
الزمخشري معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل - وما من دابة قط
في جميع الأرضين السبع - وما من طائر قط في جو السماء من جميع
مايطير بجناحيه .

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة وشرطها أن تكون خبرية لائنها
في المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله وقال
السكاكي لانه يجب ان يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف لأن
الوصف إنما يوثى ليميز به الموصوف مما عداه وتميز المتكلم شيئاً من شيء بما
لا يعرفه له محال فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له
بحكم عكس النقيض ومضمون الجملة الطلبية كذلك لأن الطلب يقتضى مطلوباً
غير متحقق لا متناع طلب الحاصل فلا يقع شيء منها صفة لشيء^(٢) والتعليل
الاول أعم لأن الجملة الانشائية قد لا تكون طلبية كقولنا نعم الرجل
وإنه لخير من تكلفها إلحاقه بأحدها وقد قال السبكي إن ذلك يمكن أن
يكون من الوصف المؤكد .

(١) وقال الزمخشري معنى ذلك زيادة التعميم) وأما أصل التعميم فحاصل
من وقوع النكرة في سياق النفي لكنه يجوز أن يراد دواب أرض واحدة
وطيور جو واحدة فأتى بذينك الوصفين لرفع ذلك الاحتمال وجعل الاستغراق
حقيقياً في جميع الدواب والطيور ولا يخفى أن مآل كلام السكاكي الى
ذلك أيضاً لانه اذا كان القصد الى الجنس كان الاستغراق حقيقياً أيضاً
(٢) (والتعليل الاول أعم) بل هما متساويان في ذلك والمعنى الذي
لأجله منع السكاكي الوصف بالجملة الطلبية متحقق في غيرها من الجملة
الانشائية ولا معنى للتطويل في هذه المباحث اللفظية لاسيما أن هذا
بحث نحوي من أوله الى آخره .

زيد وبئس صاحب عمرو وربما يقوم بكر ولم غلام ملكك وعسى أن يجيء بشر وما أحسن خالدا وصيغ العقود نحو بعت واشتريت فان هذه كلها إنشائية وليس شيء منها بطلي ولا امتناع وقوع الانشائية صفة أو خبرا قيل (١) في قوله :

جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

تقريره جاؤا بمذق مقول عنده هذا القول أى بمذق يحمل رأيه أن يقول لمن يريد وصفه له هل رأيت الذئب قط فهو مثله في اللون لا يراده في خيال الرائي لون الذئب لورقته وفي مثل قولنا زيد اضربه أو لا تضربه تقديره مقول في حقه اضربه أو لا تضربه .

(٢) وأما توكيده فللتقرير كما سيأتى في باب تقديم الفعل وتأخيره

(١) (في قوله : جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط) هو العجاج الراجز حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط يصف قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء يشبه لون الذئب وقد يأتى الوصف لوجوه أخرى منها الترحم في نحو قول الشاعر :

إلهى عبدك العاصى أتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

ومنها قصد الإبهام مثل قولك تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة ومنها قصد التعميم مثل قولك أكرم الناس الصغار والكبار .

(٢) (وأما توكيده فللتقرير كما سيأتى في باب تقديم الفعل وتأخيره) نحو هو يعطى الجزيل ونحو أنت لا تكذب فهو كما سيأتى له أشد لنفى الكذب من نحو لا تكذب ومن نحو لا تكذب أنت لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم وكلام الخطيب ظاهر في إن المراد من التقرير هنا تقرير الحكم وتقويته لا تقرير المسند إليه وفي أنه يريد من توكيد المسند إليه ما هو أعم من التوكيد النحوى وذهب السعد التفتازانى إلى أن التقرير

(١) أولدفع توهم التجوز أو السهو كقوله عرفت أنا وعرفت أنت وعرف زيد زيد أو عدم الشمول كقوله عرفني الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم ، قال السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل إنسان حيوان وفيه نظر لأن كلمة كل تارة تقع تأسيساً وذلك إذا أفادت الشمول من أصله حتى لو لا مكانها لما عقل وتارة تقع تأكيداً وذلك إذا لم تفده من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملاً في غيره أما الأول (٢) فهو أن تكون مضافة إلى نكرة كقوله تعالى (كل حزب بما لديهم فرحون)

هنا للمسند إليه بمعنى تحقيق مفهومه فيكون التوكيد بمعناه النحوي فقط .

(١) (أو لدفع توهم التجوز أو السهو) هذا وما يأتي من دفع توهم عدم الشمول من المعاني النحوية للتأكيد لكن المقام قد يقتضيهما بأن يكون للحكم شأن يتوهم معه ذلك في المسند إليه فيؤتى بالتوكيد لدفعه مثل قطع الأمير نفسه يد السارق فان شأن الأمير ألا يتولى ذلك بنفسه والنحو لا يراعى فيه مثل هذا بل يجوز التوكيد مطلقاً اقتضاه المقام ولم يقتضه وما يتبين فيه شأن التوكيد قوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين) ففيه من الدلالة على عظم جرم إبليس ما لا يكون مع تركه ، ونحو ذلك قوله تعالى (ولقد أريناه آياتنا كلها فكذب وأبى) وكذلك قول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب

فللتأكد فيه مع التمنى مقام حسن وموقع مقبول .

(٢) (فهو أن تكون مضافة إلى نكرة) لا معنى لقصر هذا على الإضافة إلى النكرة بل مثله في ذلك الإضافة إلى معرفة مثل قوله (كل الطعام كان حلاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه) .

وقوله (وكل شيء فصلناه تفصيلاً) وقوله (وهم من كل حذب ينسلون) وأما الثاني فما عدا ذلك كقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم) وهي في قوله كل رجل عارف وكل إنسان حيوان من الأول لا الثاني لأنها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلاً .

(١) وأما بيانه وتفسيره فلا يضاحه باسم مختص به كقولك قدم صديقك خالد .

(٢) وأما الابدال منه فلزيادة التقرير والايضاح نحو جاءني زيد

(١) (وأما بيانه وتفسيره فلا يضاحه باسم مختص به) لا يخفى أن هذا هو المعنى النحوي لعطف البيان فلا يكون له حظ من البلاغة إلا إذا كان للسند إليه شأن يقتضى العناية بايضاحه لعظمه أو حقارته فيكون العطف لمدحه أو ذمه مثل الوصف فيما سبق ومن ذلك قوله تعالى (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس) وقوله تعالى (من ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد) وقد لا يكون عطف البيان أوضح من متبوعه ويحصل الايضاح من اجتماعهما مثل قولك جاء زيد أبو عبد الله ، وقد يكون بغير اسم مختص به كقوله من غير هذا الباب :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطاً الى يدي

فالطير بالنصب عطف بيان للعائذات وكل منهما غير مختص بصاحبه وإنما حصل الايضاح والاختصاص بمجموعهما والغيل بفتح الغين والسند بفتح السين موضعان فيهما ماء في جانب الحرم .

(٢) (وأما الابدال منه فلزيادة التقرير والايضاح) يعنى أن البدل يؤتى به لأجل هذين الأمرين الزائدين على قصد البدل بالحكم وهو المعنى النحوي للبدل وقد يكون في البدل زيادة تقرير عن التوابع السابقة

أخوك وجاء القوم أكثرهم وسلب عمر ثوبه ومنه في غيره قوله تعالى
(اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) .

لأنه على نية تكرار العامل فيكون إسناده أقوى من غيره ، وقد أتى بثلاثة
أمثلة للبدل المطابق وبدل البعض وبدل الاشتغال ولم يأت بمثال لبدل
الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام إلا أن يكون بدل بداء وهو أن تذكر
المبدل منه عن قصد ثم يذكر البدل بعده فتوهم أنك غلط لقصد المبالغة
والتفنن وشرطه أن يرتقى فيه من الأدنى إلى الأعلى كقولك رأيت هذا
فرأيت نجما بدرا وحكم هذا البدل حكم العطف بيل وهذا المعنى كثيرا
ما يقصده الشعراء كقول بعضهم :

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي
وشأن البدل المطابق في الإيضاح والتقرير شأن عطف البيان ولست
أرى معنى لعدده بدلا إلا ما تكلفوه من فرق بينهما لم يكن يقصده أهل اللغة
قطعا وأما شأن بدل البعض وبدل الاشتغال فشتان بين جاء القوم أكثرهم
وسلب عمرو ثوبه وبين جاء أكثر القوم وسلب ثوب عمرو لما في الأولين
من مزية الإجمال ثم التفصيل والعناية باثبات الحكم لما هو مقصود به
ولهذا لا يأتي ذلك إلا في المقام الذي يقتضيه مثل قوله تعالى (ولله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ففيه إشارة إلى أن الحج
له تعلق بالجميع وإن كان لا يجب إلا على المستطيع فإذا قام به قام بواجب
عام له شأن في الوجوب ليس لغيره من الواجب الخاص به ، ومن ذلك
قول النابغة الجعدي :

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإننا لنرجو فوق ذلك مظهرا
ومنه أيضا من غير هذا الباب قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما
يضاعف له العذاب يوم القيامة) .

(١) وأما العطف فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاء زيد وعمر
وخالد أو لتفصيل المسند مع اختصار نحو جاء زيد وعمرو أو ثم عمرو
أو جاء القوم حتى خالد ولا بد في حتى من تدريج كما ينبي عنه

(١) (وأما العطف فلتفصيل المسند اليه مع اختصار . . .) لا يخفى أن
هذا المعنى الذى تفيدته الواو والفاء وثم وحتى هنا غير معانيها النحوية من
الدلالة على مطلق الجمع والترتيب وغيرهما فهذه المعاني النحوية تأتي فى كل
كلام يقال ولكن هذه النكتة البلاغية لا تأتي إلا حين يقتضيها المقام ويكون
من المهم فيه الاعتناء بشأن المسند اليه أو المسند وتفصيلهما ففى النحو يقال
جاء زيد وعمرو كما يقال جاء رجلان وفى علم المعاني يقال هذا فى مقام وذاك
فى مقام وهكذا ، والتفصيل ظاهر فى عطف الحروف الأربعة وكذلك
الاختصار لأن جاء زيد وعمرو أخصر من جاء زيد وجاء عمرو ففيه تفصيل
وليس فيه اختصار وهو من عطف جملة على جملة وكذلك جاء زيد وعمرو أو
ثم عمرو وأخصر من جاء زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة ، وتفصيل المسند فى الفاء
و ثم وحتى ببيان أنه حصل بترتيب مع تعقيب أو تراخ والترتيب فى الفاء
و ثم ترتيب خارجى وفى حتى ترتيب ذهنى وقد تكون ملابسة الفعل لما بعدها
قبل ملابسته لما قبلها نحو مات كل أب لى حتى آدم ، ثم إن هذه الحروف
الثلاثة فيها تفصيل للمسند اليه أيضا كالواو ولكنه غير مقصود منها لأنه
يكون معلوما قبلها وإنما يساق الكلام لأجل تفصيل المسند وحده ، ومن
أمثلة عطف هذه الحروف فى الكلام البليغ قوله تعالى (إن فرعون
وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) فقد اقتضى المقام ذكر فرعون وهامان
على التفصيل لأنهما هما السبب فى خطأ جنودهما كما اقتضى ذكر الجنود على
الاجمال لأنه لا يتعلق غرض فيهم بالتفصيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

قهرناكم حتى الحكمة فأنتم تهابونا حتى بنينا الأصاغرا

(١) قوله :

وكننت قتي من جند إبليس فارتمى بي الحال حتى صار إبليس من جندي
(٢) أو لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب كقوله جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك جميعاً
وقولك ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو
أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو (٣)
وما جاءني زيد بل عمرو (٤) أو للشك فيه أو التشكيك نحو جاءني زيد أو عمرو

(١) (قوله : وكننت قتي من جند إبليس فارتمى . البيت) هو أبو نواس
والمشهور في حتى العاطفة أنها لا تأتي في عطف الجمل فهي في البيت غير
عاطفة على هذا القول وكذلك لا يصح أن تكون عاطفة على القول
بأنها تعطف الجمل لأن الجملة قبلها لا يستقل بها الكلام حتى يصح العطف
عليها ولعله يقصد التمثيل به لإفادتها التدريج ولو لم تكن عاطفة فيه .

(٢) (أو لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب . . .) يعني
مع الاختصار أيضاً لأنه هو ميزة العطف بهذه الحروف في المسند إليه
أيضاً فمثل ما جاء زيد لكن عمرو أخصر من قولك ما جاء زيد ولكن
جاء عمرو وهكذا ، وهذه الحروف الثلاثة من أدوات القصر أيضاً ولها
ميزتها فيه على ما سيأتي لأنه المقصود منها في المعنى والعطف لا يقتضي
فيها إلا التشريك في الأعراب

(٣) (وما جاءني زيد بل عمرو) فهي تنقل حكم النفي إلى عمرو وهذا
هو مذهب المبرد أما مذهب الجمهور فالذي تنقله حكم الإثبات لا النفي
(٤) (أو للشك فيه أو التشكيك . . .) يعني مع الاختصار أيضاً
والشك من المتكلم والتشكيك للسامع ولعل بلاغة هذين الحرفين إنما تتجلى
في التشكيك إذ يجعل وسيلة إلى بلوغ اليقين وإيصال الحق إلى المخالفين

أو إما زيد وإما عمرو ^(١) أو إما زيد أو عمرو أو للايهام كقوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين أو للإباحة أو للتخيير وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب مثالها قولك ليدخل الدار زيد أو عمر والفرق بينهما واضح فإن الإباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعاً .

وأما توسط الفصل بينه وبين المسند ^(٢) فلتخصيصه به كقولك

على وجه لا يشير غضبهم لينظروا فيه فيؤديهم النظر الى العلم به وعلى هذا حمل السكاكى قوله تعالى (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) ولم يجعله للايهام على السامع كما فعل الخطيب ولا مانع من أن يكون للايهام والتشكيك معاً ، ومن هذا أيضاً قوله تعالى (وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم) وقصد الإيهام فيه أظهر وكذا قول الشاعر :

نحن أو أئتم الأولى ألفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا
وكذا قول توبة بن الحمير :

وقد زعمت ليلي بأننى فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها
وقيل إن أو هنا بمعنى الواو .

(١) (أو إما زيد أو عمرو) الواجب فى إيهام تكرارها كما فى المثال الأول وعدم تكرارها نادر .

(٢) (فالتخصيص به . . .) يريد تخصيص المسند اليه بالمسند فالباء داخله على المقصور والمعنى فى زيد هو المنطلق قصر الانطلاق على زيد وللقصر مزيته الآتية ، ومن أغراض الفصل أيضاً التأكيد اذا حصل الحصر بغيره كما اذا كانت الجملة معرفة الطرفين نحو (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) ومنها الدلالة على أن ما بعده خبر لا نعت وهذه النكتة من حظ

زيد هو المنطلق أو هو أفضل من عمرو أو خير منه (١) أو هو يذهب
وأما تقديمه فليكون ذكره أهم (٢) إما لأنه الأصل ولا مقتضى

النحوى لا من حظ البيانى ، ولا يخفى أن التأكيـد يتعلق بالاستناد
لا بالمسند اليه وأن القصر يتعلق بالجملة لا بالمسند اليه وحده فلا وجه
لذكر ذلك هنا .

ومن أمثلة ضمير الفصل فى الكلام البليغ قوله تعالى (فلما توفيتنى كنت
أنت الرقيب عليهم) . فالضمير فيه للحصر لأنه لا يحسن الكلام إلا به
فإن الله لم يزل رقيباً عليهم وإنما الذى حصل بتوفيه أنه لم يبق لهم رقيب
غير الله ، وكذلك قوله تعالى (لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة
أصحاب الجنة هم الفائزون) فإنه ذكر لتبيين عدم الاستواء وهو لا يحسن
إلا بأن يكون الضمير للحصر ، وأيضاً قول جرير :

وكان بالاباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا

(١) (أو هو يذهب) وقيل إن الضمير هنا ليس ضمير فصل وإنما
هو تأكيد أو مبتدأ ومثله قوله تعالى (وأنه هو أضحك وأبكى) ، وشرط
ضمير الفصل أن يكون ماقبله مبتدأ ولو باعتبار الأصل وأن يكون معرفة
وأن يكون مابعده خبراً وأن يكون معرفة أو كالمعرفة فى عدم قبول الـمثل لفظ
خير وأن يكون الضمير نفسه بصيغة المرفوع وأن يطابق ماقبله فلا يجوز
كنت هو الفاضل وأما قول جرير السابق فجوزته ادعاء الاتحاد فيه .

(٢) (إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه) هذه النكتة يذكرها
النحوى لبيان أن الأصل والغالب تقديم المسند اليه إذا كان مبتدأ أو
نحوه بخلاف ما إذا كان فاعلاً أو نحوه فالأصل تقديم عامله عليه وهذا
هو حكم المسند اليه فى أصل وضعه ولا ينظر البيانى الى مثله لأنه لا يؤبه
له فى نظره لضعف أمره عنده .

للعُدُول عنه وإِما لِيَتِمَكَّن الخَبْر في ذَهْن السامِع لائِنْ في المَبْتَدَأ تشوِيْقاً
إِلَيْهِ (١) كَقَوْلِهِ :

والَّذِي حَارَتْ البَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانَ مُسْتَحْدَثٍ مِنْ جَمَادٍ

(٢) وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ جَعْلِهِ شَاهِداً لِكَوْنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَوْصُولاً كَمَا فَعَلَ
السَّكَاكِي وَإِما لِتَعْجِيلِ الْمَسْرَةِ أَوْ الْمَسَاةِ لِكَوْنِهِ صَالِحاً لِلتَّفَاوُلِ أَوْ التَّطْيِيرِ
نَحْوِ سَعْدٍ فِي دَارِكٍ وَالسَّفَاحِ فِي دَارِ صَدِيقِكَ (٣) وَإِما لِإِيْهَامِ أَنَّهُ لَا يَزُولُ
عَنِ الْخَاطِرِ أَوْ أَنَّهُ يَسْتَلْذِقُهُ إِلَى الذِّكْرِ أَقْرَبَ (٤) وَإِما لِنَحْوِ ذَلِكَ ، قَالَ

(١) (كَقَوْلِهِ : وَالَّذِي حَارَتْ البَرِيَّةُ فِيهِ . الْبَيْت) هُوَ أَبُو الْعَلَاءِ
الْمَعْرِيُّ ، وَحَارَتْ بِمَعْنَى اخْتَلَفَتْ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ الْإِلْزَامِ عَلَى
الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ لِأَنَّ البَرِيَّةَ فِي أَمْرِ الْمَعَادِ مَا يَبِينُ جَازِمٌ بِهِ وَجَاحِدُهُ وَالْمَحْتَارُ
فِيهِ قَلِيلٌ مِنْهُمْ : وَاسْمُ الْمَوْصُولِ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ حَيَوَانَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ
أَيُّ مَعَادِ حَيَوَانَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْقَصِيدَةِ أَوْ الْمُرَادُ الْحَيَوَانَ نَفْسُهُ مِنْ
حَيْثُ اسْتَحْدَثَهُ مِنَ النُّظْفَةِ وَهِيَ جَمَادٍ وَلَا يَزَالُ أَمْرُ الْحَيَاةِ حَيْرَةً الْعُلَمَاءِ
وَلَا مَنَجَى مِنْ تِلْكَ الْحَيْرَةِ إِلَّا بِاسْتِنَادِ أَمْرِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى قُدْرَتِهِ .

(٢) (وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ جَعْلِهِ شَاهِداً لِكَوْنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَوْصُولاً . . .)
لِأَمَانَعِ مِنْ جَعْلِهِ شَاهِداً لِهَذَا وَلِذَلِكَ لِصَلَاحِيَّتِهِ لَهَا ، وَمَا يَدْخُلُ فِي تَقْدِيمِ
الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِإِرَادَةِ التَّشْوِيقِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ شَأْنٍ أَوْ قِصَّةٍ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) .

(٣) (وَإِما لِإِيْهَامِ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ . . .) وَذَلِكَ إِذَا كَانَ
مِمَّا تَحِبُّهُ النَّفْسُ نَحْوَ قَوْلِ جَمِيلٍ :

بُثْنَةً مَا فِيهَا إِذَا مَا تَبَصَّرْتَ مَعَابٍ وَلَا فِيهَا إِذَا نَسَبْتَ أَشْبَ

(٤) (وَإِما لِنَحْوِ ذَلِكَ) مِثْلُ إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى (مُحَمَّدٌ
رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشْدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءٌ بَيْنَهُمْ) وَمِثْلُ إِظْهَارِ تَحْقِيرِهِ

السكاكي وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر كما إذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب و يطرب وأما لأنه يفيد زيادة تخصيص (١) كقوله :

متى تهز بنى قطن تجدهم سيوفاً في عواتقهم سيوف

جلوس في مجالسهم رزان وإن ضيف ألم فهم خفوف

والمراد هم خفوف ، (٢) وفيه نظر لأن قوله لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها إنما يكون تصديقاً وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً لما سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها إلى ما هو مسند إليه كقولك وقع القيام (٣) ثم في مطابقة

نحو قوله تعالى (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً)

(١) كقوله : متى تهز بنى قطن تجدهم . البيتين (بنو قطن قبيلة عربية ورزان جمع رزين ، وخفوف من خف بمعنى أسرع ، وجلوس جمع جالس وهو أيضاً ما يمدحهم به لأنه ينبيء عن عظمتهم .

(٢) (وفيه نظر لأن قوله لا نفس الخبر . . .) أجاب عنه السبكي بأنه لا يريد نفس الخبر منفكاً عن الحكم حتى يلزمه ذلك ومراد السكاكي ظاهر وهو أنه في مثل هذا يكون المطلوب تقديم المسند إليه لأنه هو المعلوم من السؤال والمطلوب بيان حاله فيقدم على الخبر ليطابق الجواب السؤال وتلك مباحكة من الخطيب غير لائقة به ففي هذا المثال لو قيل في الجواب يشرب الزاهد ويطرب لم يطابق السؤال ويفوت ما يقصده من إظهار استغراب الحكم على الزاهد بذلك .

(٣) (ثم في مطابقة الشاهد الذي أنشده للتخصيص نظر . . .) أجيب عن هذا أيضاً بأنه يريد تخصيص المسند بالمسند إليه والمعنى على هذا في

الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً وقوله والمراد هم خفوف تفسير للشئ باعادة لفظه ، قال عبدالقاهر وقد يقدم المسند اليه ^(١) ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفي كقولك ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقل ذلك إلا فى شئ ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونك قائلاً له ومنه ^(٢) قول الشاعر :

وما أنا أسقممت جسمى به ولا أنا أضربت فى القلب نارا
إذ المعنى أن هذا السقمم الموجود والضرر الثابت ما أنا جالبا لهما فالقصد

البيت أنهم أن يكونوا إلا خفافاً فالمراد من التخصيص تقوية الحكم والسكاكى لا يشترط فيها كون الخبر فعلياً ولكن حمل التخصيص على التقوية بعيد وسيأتى أن السكاكى يقصد فى هذا ونحوه حقيقة التخصيص لا التقوية وقد ذكر من ذلك أيضاً قول الشاعر :

بحسبك فى القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنى مضر
مسيخ مليخ كلحم الخوار لا أنت حلو ولا أنت مر

(١) (ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى . . .) أى قصر نفيه عليه وإثباته لغيره على الجهة التى نفى بها من خصوص أو عموم على ما سيأتى فى أمثاله فالباء داخله على المقصور والمعول على إتيانه بعد حرف النفي وإن لم يله فيدخل فى ذلك نحو ما زيدا أنا ضربت وما فى الدار أنا جلست وإنما خص عبد القاهر هذه الأحكام بالخبر الفعلى لما سيأتى ولكنها يمكن أن تأتى فى الخبر الجملة مطلقاً كما سيأتى عن بعضهم .

(٢) (قول الشاعر : وما أنا أسقممت جسمى به . البيت) هو المتنبى ونحوه قول النبي صلى الله عليه وسلم ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم ، وقول الشاعر : وما أنا وحدى قلت ذا الشعر وحده ولكن شعرى فيه من نفسه شعر

الى نفى كونه فاعلا لهما لا الى نفيهما ولهذا لا يقال ما أنا قلت ولا أحد غيري
لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول بل يقال ما قلت أنا ولا أحد غيري
ولا يقال ما أنا رأيت أحداً من الناس ولا ما أنا ضربت إلا زيدا بل يقال
مارأيت أو مارأيت أنا أحداً من الناس وماضربت أو ماضربت أنا إلا
زيداً^(١) لأن المنفى في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس
وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد وقد سبق أن
ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو مانفى عن المذكور فيكون الأول
مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس والثاني مقتضياً لأن

(١) (لأن المنفى في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس
وفي الثاني . . .) لا يخفى أن هذا ليس هو المنفى في المثالين وإلا كنا من
سلب العموم لا من عموم السلب بل المنفى في الأول رؤية أى واحد من
الناس وفي الثاني ضرب أى واحد سوى زيد وإذا كان ما يفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو مانفى عن المذكور فيكون ما يقتضيه المثالان أن
إنساناً غير المتكلم قد رأى أى واحد من الناس أو قد ضرب أى واحد
سوى زيد ولا شئ في ذلك ونفى الرؤية على العموم لم يأت إلا من تسلط
النفى على النكرة وجهة العموم والخصوص التي يجب الاستواء فيها هي
التي تكون في الكلام قبل دخول النفي كما لو قلت ما أنا رأيت كل
أحد فهذا هو الذى لا يصح لاقتضائه أن غيرك رأى كل أحد وهو باطل
هذا ولا يفوتنا أن ننبه الى أنه يجوز في نحو ما أنا ضربت زيدا أن
يقال ما ضربت زيدا لأن هذا يصح مع أن زيدا قد ضربه غيرك أو أنه
لم يحصل له ضرب من أحد بخلاف الأول فإنه لا يصح إلا اذا كان حصل
له ضرب من أحد ومن هنا يظهر في هذا المقام وجه بلاغة الجملة الأولى
فيه دون الثانية لأنها وإن صحت فيه لا تكون في محزها وقس على هذا ما ماثله

إنسا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم وكلاهما محال وعلل الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بالألا يقتضى أن يكون القائل له قد ضرب زيدا وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضى أن لا يكون ضربه وذلك تناقض وفيه نظر لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي يقتضى ذلك فان قيل الاستثناء الذى فيه مفرغ وذلك يقتضى أن لا يكون ضرب أحداً من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيدا (١) قلنا إن لزم ذلك فليس للتقديم لجريانه فى غير صورة التقديم أيضاً كقولنا ما ضربت إلا زيدا .

هذا اذا ولى المسند اليه حرف النفي وإلا فان كان معرفة كقولك أنا فعلت كان المقصد الى الفاعل وينقسم قسمين (٢) أحدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه كقولك

(١) (قلنا إن لزم ذلك فليس للتقديم . . .) قال السبكي إن المنع الذى قاله فى الاول واضح لأن إيلاء الضمير إنما يقتضى نفي ما عدا المستثنى وهذا السؤال الذى أتى به وجوابه كلام ساقط ولا يمكن أن يفيد تفريغ الاستثناء عدم ثبوت الحكم للمستثنى ولا يخفى أن الاستثناء تقييد فى الكلام فلا يصح أن يقال إنه تناقض .

(٢) (أحدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند . . .) أي قصر المسند عليه ويلزمه أيضا تقوى الحكم الآتى فى القسم الثانى ولكنه غير مقصود ، ووجه البلاغة فى هذا القسم أنه يصح فى مقام أنا سعت فى حاجتك وهو الرد على من يزعم انفراد غيره بهذا أو مشاركته فيه أن يقال سعت فى حاجتك ولكنه لا يصادف محزه خصوصا اذا كان المخاطب يزعم المشاركة لا الانفراد وقد يكون فى هذا قولك سعت أنا فى حاجتك أحسن من سعت فى حاجتك ولكنه أيضا ليس فى محزه .

أنا كتبت في معنى فلان وأنا سعت في حاجته ولذلك إذا أردت التأكيـد
قلت للزاعم في الوجه الأول أنا كتبت في معنى فلان لاغيرى ونحو ذلك
وفي الوجه الثاني أنا كتبت في معنى فلان وحدى ونحو ذلك فإن قلت أنا
فعلت كذا وحدى في قوة أنا فعلته لا غيرى فلم يختص كل منهما بوجه
من التأكيـد دون وجه قلت لائن جدوى التأكيـد لما كانت إمـاطة شبهة
خالجت قلب السامع وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك وفي
الثاني أنه صدر منك بشركة الغير أكدت وأمطت الشبهة في الأول
بقولك لاغيرى وفي الثاني بقولك وحدي (١) لأنه محزه ولو عكست أحلت
ومن البين في ذلك (٢) المثل : أتعلمنى بضـب أنا حرشته ، وعليه قوله تعالى
(ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) أى لا يعلمهم إلا
نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لا بطانهم الكفر فى سويداوات قلوبهم .
الثانى ما لا يفيد إلا تقوى الحكم وتقرره فى ذهن السامع وتمكنه
كقـولك هو يعطى الجزيل لا تريد أن غيره لا يعطى الجزيل ولأن تعرض
بإنسان ولكن تريد أن تقرر فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء
الجزيل (٣) وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعى أن يستند إليه شىء فاذا

(١) (لأنه محزه ولو عكست أحلت) لائن لاغيرى تدل صريحا على
نفي صدوره من الغير وإن كانت وحدى تدل على ذلك التزاما وكذلك
وحدى تدل صريحا على نفي الشركة وإن كان لاغيرى يدل عليه التزاما
فيكون كل منهما أولى بموضعه الصريح فيه من الآخر لكن عكس ذلك
لا يصل الى حد الاحالة كما ذكره .

(٢) (المثل : أتعلمنى بضـب أنا حرشته) تعلمنى بتضعيف اللام وحرش
الضـب صيده يضرب لمن يخبرك بشىء أنت أعلم به منه .

(٣) (وسبب تقويه هو أن المبتدأ . . .) الذى ذكره عبد القاهر فى ذلك

جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه إلى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خالياً عن ضميره نحو زيد غلامك أو متضمناً له نحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو زيد عرف ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً فيكتسب الحكم قوة (١) وما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يحىء فيما سبق فيه إنكار من منكر نحو أن يقول الرجل ليس لي علم بالذي تقول فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول وعليه قوله تعالى (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) لأن الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب ، وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل كأنك لا تعلم ما صنع فلان فيقول أنا أعلم ، وفي تكذيب مدع كقوله تعالى (وإذا جاءوك قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) فان قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به وفيما يقتضى الدليل أن لا يكون كقوله تعالى (والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم أنك إذا قدمت المسند إليه فقد أشعرت قلب السامع به وأنت أردت الحديث عنه فإذا ذكرت ذلك الحديث دخل على قلبه دخول المأنوس به وهو أشد اثبوتاً فهذا يشمل نحو زيد ضربته مما لا يتحد المسند إليه فيه ولا يشمل كلام الخطيب وبعضهم يجعل هذا التقوى في كل ما خبره جملة ولو كانت اسمية .

(١) (وما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد . . .) هذه هي المقامات التي تستدعى التقديم في هذا القسم وقد سبق بيان المقام الذي يستدعى التقديم في القسم الأول وبهذا يعلم أن كل واحد من القسمين لا يتميز عن الآخر إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام .

يخلقون) فإن مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذ إلهها مخلوقا ، وفيما يستغرب
كقولك ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعيا باليسير ، وفي الوعد
والضمان كقولك للرجل أنا أ كفيك أنا أقوم بهذا الأمر لأن من شأن
من تعدده وتضمن له أن يعترضه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضمان
فهو من أحوج شيء إلى التأكيد ، وفي المدح والافتخار لأن من شأن المادح
أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويبعدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر
أما المدح (١) فكقول الحماسي :

هم يفرشون اللبد كل طمرة

(٢) وقول الحماسية :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة

(٣) وقول الحماسي :

فهم يضربون الكبش يبرق بيضه

(١) (فكقول الحماسي : هم يفرشون اللبد كل طمرة) هو المعذل بن
عبد الله الليثي .

هم يفرشون اللبد كل طمرة وأجرد سباح يبذ المغاليا
والطمرة الفرس الكريمة والأجرد الفرس القصير الشعر والسباح
اللين الجري والمغالي السهم .

(٢) (وقول الحماسية : هما يلبسان المجد أحسن لبسة) هي عمرة
الحثمية من قصيدة لها في رثاء ابنها :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما سطاعا عليه كلاهما
(٣) (وقول الحماسي : فهم يضربون الكبش يبرق بيضه) هو الأخنس
ابن شهاب التغلبي .

فهم يضربون الكبش يبرق بيضه على وجهه من الدماء سبائب

واما الافتخار ^(١) فكقول طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى

وبما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى (إن ولي الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين) وقوله تعالى (وقالوا أساطير الأولين) أكتبها فهي تملئ عليه بكرة وأصيلا) وقوله تعالى (وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والظير فهم يوزعون) فانه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جرى فى ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم لوجد اللفظ قد بنا عن المعنى والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغى أن يكون عليها ^(٢) وكذا اذا كان الفعل منفيًا كقولك أنت لا تكذب فانه أشد

والكبحش الشجاع ويضه لأمته والسبائب الطرائق جمع سببية بفتح السين فيسيل الدم على وجهه كأنه طرائق حمر .

(١) (فكقول طرفة : نحن في المشتاة ندعو الجفلى) هو طريقة

ابن العبد :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتقر يقال دعاهم الجفلى والأجفلى أى بجماعتهم وعامتهم والآدب الداعى وينتقر يدعوا بعضا ويترك بعضا .

(٢) (وكذا اذا كان الفعل منفيًا) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند

اليه بخلاف ما سبق فان النفي كان مقدما على المسند اليه والمراد قياس ذلك على الفعل المثبت فى أنه قد يأتى لتقوية الحكم كما مثل وقد يأتى للتخصيص نحو قولك أنا ماقلت هذا لمن يعتقد أنه لم يقل وأصاب فى ذلك ولكنه نسبه خطأ الى غيرك بخلاف ما أنا قلت هذا فانه يقال لمن اعتقد ثبوت القول على ما سبق ، واذا كان عبد القاهر والخطيب قد اقتصرنا فى كل أمثلة الفعل المنفى على بيان تقوية الحكم فان التخصيص أيضاً يصح

لنفي الكذب عنه من كقولك لا تكذب وكذا من قولك لا تكذب أنت لأنه إما كيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى (والذين هم بربهم لا يشركون) فإنه يفيد من التأكيد في نفي الاشرار عنهم ما لا يفيد قوله «والذين لا يشركون بربهم» ولا قولنا «والذين بربهم لا يشركون» وكذا قوله تعالى (لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون) وقوله تعالى (فعصيت عليهم الانبياء يومئذ فهم لا يتساءلون) وقوله تعالى (إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون) .

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف (١) فان بنى على منكر أفاد ذلك

توجيهه فيها إذ لا فرق في المعنى بين الفعل المثبت والمنفى حتى يفرق بينهما في ذلك .

(١) (فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل) هذا اذا كان المنكر مفرداً فاذا كان مثنى أو جمعاً أفاد تخصيص الجنس أو المثنى أو الجمع فتقول رجلاً جاءني أى لا امرأتان أولاً ولا واحد ولا جمع وهكذا ، وقد يقصد الأمران معاً فتقول رجل جاءني أى لا رجلاً ولا امرأة لمن اعتقد ثبوت الحجى ولم يعلم هل الجائى من الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر ، ولا فرق في كل ذلك بين النكرة المثبتة والنكرة المنفية ، وقد قال السعد التفتازانى إن البناء على النكرة قد يكون لتقوية الحكم أيضاً فاذا قيل رجل جاءني فالمعنى أنه جاء ولا بد وزعم أن هذا هو الذى يشعر به كلام عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وإن أشعر كلام الخطيب هنا بخلافه وقد رجعنا الى دلائل الاعجاز فوجدناه صريحاً فى أن البناء على النكرة لا يفيد إلا التخصيص حتى ذكر أنك إذا قلت رجل جاءني لم يصلح حتى تريد أن تعلم المخاطب أن الذى جاءك رجل لا امرأة أولاً ولا رجلاً ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت فان لم ترد ذلك كان

تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل كقولك رجل جاءني أي لا امرأة أو لارجلان وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قدأتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أو امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة إلى الوحدة فقط كما إذا عرف أن قدأتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان^(١) واشترط السكاكي في إفادة التقديم الاختصاص أمرين أحدهما أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرا على أن يكون فاعلا في المعنى فقط كقولك أنا قمت فانه يجوز أن تقدر أصله قمت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذي هو التاء في قمت فقدم أنا وجعل مبتدأ وثانيهما أن يقدر كونه كذلك فان انتفى الثاني دون الأول كالمثال المذكور إذا أجرى على الظاهر وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنيا على المبتدأ والخبر ولم يقدر تقديم وتأخير أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسما ظاهرا فانه

الواجب أن تقول جاءني رجل فتقدم الفعل وقد ذكر حكم النكرة في ذلك في فصل خاص بها وهذا أيضاً دليل على انها تختص بهذا الحكم دون المعرفة ولا تقاس عليها في غيره ثم إنه بين سبب ذلك بأنك إذا بدأت بالنكرة ولم تقصد الجنس أو العدد وأن تعلم السامع انه الذي أردت بالحديث كان محالاً أن تقول إني قدمتها لأنبه المخاطب لها لأنه يخرج بك إلى أن تقول إني أردت أن أنبهه لشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل وذلك محال، أما قولهم رجل جاءني على معنى أنه جاء ولا بد فهو عندي غير صحيح عريضة لعدم مسوغ الابتداء بالنكرة.

(١) (واشترط السكاكي في إفادة التقديم الاختصاص أمرين . . .)

أما تقوية الحكم فلانزاع فيها بينهما لائنها تأتي في جميع صور التقديم وإن لم تكن مقصودة في بعضها على ما سبق وستعرف أنه ليس بينهما نزاع حقيقي

لا يفيد إلا تقوي الحكم ، واستثنى المنكر كما في نحو رجل جاءني بأن قدر أصله
جاءني رجل لا على أن رجل فاعل جاءني بل على أنه بدل من الفاعل الذي هو الضمير
المستتر في جاءني كما قيل في قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) أن الذين
ظلموا بدل من الواو في أسروا وفرق بينه وبين المعارف بأنه لو لم يقدر ذلك
فيه انتفى تخصيصه إذ لا سبب لتخصيصه سواه ^(١) ولو انتفى تخصيصه لم يقع
مبتدأ بخلاف المعارف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف ، ^(٢) ثم
قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني أى لا امرأة
أولا رجلا ن دون قولهم شرأهرا ذنا نأب أأا على التقدير الأول ^(٣) فلا متناع
أن يراد المهر شر لا خير وأأا على الثانى ^(٤) فلكونه نأيا عن مكان استعماله
في هذا أيضا فلا فائدة في كل هذا الجدل الطويل الممل .

(١) (لو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ) لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة
إلا إذا خصصت فإذا كان لها مخصص غير ذلك مثل قوله تعالى (وجوه
يومئذ ناضرة) فلا حاجة الى جعل التقديم للتخصيص .

(٢) (ثم قال وشرطه ...) أى شرط اعتبار ذلك في المنكر ليفيد
التخصيص ألا يمنع منه مانع وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب
في قيد الحكم مع تسليم أصله كما سيأتى في قولهم شرأهرا ذنا نأب ، وليس
معنى هذا أنه عند فقد هذا الشرط يكون التقديم فى النكرة للتقوية بل يكون
الكلام معه باطلا أو ساقطا نظير ما سبق فى دعوى بعضهم فى نحو رجل
جاءنى أنه بمعنى جاءنى ولا بد .

(٣) (فلا متناع أن يراد المهر شر لا خير) لأنه لا يتوهم أحد أن الخير
يهر الكلب ويفزعه حتى يرد عليه بذلك على طريق القصر .

(٤) (فلكونه نأيا عن مكان استعماله) لأنه مثل يستعمل فى مقام
الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر لعظمه وكون المهر شرأ لا شرين مما

(١) وإذا قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر فالوجه تفضيع شأن الشر بتذكيره كما سبق ، (٢) هذا كلامه وهو مخالف لما يوجب التساهل في دفعه وهو يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

(١) (وإذا قد صرح الأئمة بتخصيصه . . .) يعنى أئمة البيان ويريد بهذا أن يجمع بين قولهم بالتخصيص فيه وقوله بعدمه ووجه الجمع أنهم يحملون التنكير على التعظيم فيكون التخصيص فيه لا في جنس الشر وهو الذى ينفيه وعلى تأويلهم لا يكون هناك حاجة الى تقدير كونه مقدما من تاخير لا نه على معنى شر عظيم أهر ذا ناب فيسوغ الابتداء به بدون تكلف ذلك فيه وعليه أيضاً يصح المثل كما قال السبكي ويمثل بغيره لما قام معه مانع من التخصيص لفظي أو خارجي ولكنه لم يأت بمثال له والامثلة لذلك كثيرة نحو شر حصل في الدنيا وخير حصل في الأرض فانه كلام باطل أو ساقط كما هو ظاهر .

(٢) (هذا كلامه وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر . . .) قد رجعت الى كلام السكاكي في المفتاح فلم أجده وهو المهم أراد الى مخالفة عبد القاهر في شيء من ذلك أو صرح بوجود خلاف بينهما فيه يحتاج الى كل هذا الجدل والحجاج وإنما ترسم في ذلك خطاه وبنى على أساسه وإن نظر فيه الى وجوه أخرى لا تثبت نزاعاً حقيقياً بينهما فهو في النكرة يرى أن البناء عليها لا يفيد إلا التخصيص كما يرى عبد القاهر ولا يختلفان إلا في توجيه ذلك بما سبق ويرى أيضاً فيما يلي حرف النفي ما يراه عبد القاهر فلا يصح عنده أيضاً ما أنا رأيت أحداً ولا ما أنا رأيت إلا زيدا كما سبق نقل الخطيب هذا عنه واعتراضه لما وجه به وهو توجيه عبد القاهر له ولا يصح عنده أيضاً ما زيدا ضربت ولا أحداً من الناس ولا فرق عنده في ذلك بينه وبين ما أنا ضربت زيدا ولا أحد غيري فالمضمر والمظهر عنده في ذلك سواء وهو لم يذكر شرط تقدير التأخير فيما يلي

ذكره الشيخ عبد القاهر لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف النفي القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكرآ من غير شرط لكنه لم يمثل إلا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد إلا إذا كان مضمرا أو منكرآ بشرط تقدير التأخير في الأصل فنحو ما زيد قام يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكي ونحو ما أنا قلت يفيد على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرط وظاهر كلام الشيخ أن المعرف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يمثل إلا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيد إلا

حرف النفي وإنما ذكره في المثبت ولا يوجد في كلامه ما يشعر بحمل ما يلي النفي عليه ، ويرى أيضاً في المعرف المثبت أنه يحتمل التخصيص وتقوية الحكم كما يراه عبد القاهر ولكنه يرى أن البناء على المظهر ليس كالبناء على المضمر في احتمال هذين الاعتبارين على السواء ولعل عبد القاهر لم يمثل إلا بالمضمر لضعف اعتبار التخصيص في المظهر فلا يكون بينهما خلاف في هذا أصلاً وقد ذكر السكاكي في الكلام على ذكر المسند إليه أن بما يقتضيه أن يكون الخبر عاما والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء ولم يأت في أمثلة عبد القاهر من البناء على المظهر إلا قول عروة بن أذينة :

سليمى أزمعت بينا فأين تقولها أينا

وقد جعله من تقوية الحكم لأنه لا يريد أن يجعل هذا الإجماع لها خاصة لعدم صحته ، وهذا ولعل عبد القاهر لم يخص كلامه بالخبر الفعلي في ذلك كله إلا لأنه يحتمل فيه تقدير التأخير الذي أطال الخطيب في إنكاره على السكاكي فإنه لا تظهر المزية في نحو زيد يحسن إلا لأنه يمكن أن يقال فيه يحسن زيد وهكذا .

المضمر فنحو زيد قام قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ ولا يفيد عند السكاكي، ثم فيها احتج به لما ذهب إليه نظر إذ الفاعل وتأكيده سواء في امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا والتأكيد تأكيداً فتجوز تقديم التأكيذ دون الفاعل تحكم ظاهر ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقدير أنه كان في الأصل مؤخرًا فقدم (١) لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر وغير التهويل ثم لا نسلم امتناع أن يراد

(١) (لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر...) أي في قولهم شرأهرا ذاناب وغير التهويل كالتحقير والتكثير والتقليل وقد عرفت أن السكاكي إنما يقدر ذلك في النكرة حيث لا يكون هناك سبب للتخصيص سواء كما في نحو رجل جاءني على إرادة جنس الرجل فليس في هذا احتمال تهويل ولا غيره، وقد نازع ابن يعقوب في تجويز التخصيص بمعنى القصر في رجل جاءني أي لا امرأة للابتداء بالنكرة وذكر السبكي أن ذلك لو صح لجوز الابتداء بالنكرة في جميع الأحوال وأنه سيأتي للسكاكي في الكلام على هل الاستفهامية ما يقتضي القول بالتخصيص في مثله مع وجود الاستفهام المسوغ للابتداء بالنكرة ولا يخفى أن نحو رجل جاءني على إرادة القصر في معنى إنما رجل جاءني ولا خلاف في تجويز إنما للابتداء بالنكرة لما فيها من معنى النفي وإذا كان عبد القاهر قد حكم بصحة ذلك لا السكاكي وحده فالقول هو ما قاله والفائدة فيه ظاهرة ولا يمكن اعتبار مثله في جميع الأحوال كما ذكر السبكي فقد تقول رجل جاءني وقد جاء هذا الرجل في ضمن رجال ونساء فلا يصح إرادة القصر فيه ويكون كلاماً لغواً لأن الحكم فيه على مجهول مطلق ليس فيه نوع تخصيص لأنك لم تقصد فيه إلى جنس أو عدد كما قصدت في الأول وأما ما ذكره السبكي عن السكاكي في هل الاستفهامية فقد عرفت أن السكاكي إنما يقدر ذلك في الإثبات لا في النفي وشبهه.

المهر شر لاخير قال الشيخ عبد القاهر إنما قدم شر لأن المراد أن يعلم أن الذي أهرذا ناب (١) هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى أن تقول رجل جاءني تريد أنه رجل لا امرأة وقول العلماء إنه إنما صلح لأنه بمعنى ما أهرذا ناب إلا شر بيان لذلك وهذا صريح في خلاف ما ذكره (٢) ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو عرف في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف وإنما قلت يقرب دون أن أقول نظيره لأنه لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في أنا عارف وأنت عارف وهو عارف أشبه الحال عن الضمير ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ولا عومل معاملة لها في البناء حيث أعرب في نحو رجل عارف رجلا عارفا رجل عارف واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه يعني اتبع عارف عرف في الافراد اذا أسند

(١) (هو من جنس الشر لا من جنس الخير) وقد قيل إن السكاكي يهر أيضا في الدفاع عن أصحابه وهو من جنس الخير فيكون القصر في المثل على جنس الشر له فائدة ولا حاجة الى جعل التنكير فيه للتعظيم ليكون القصر فيه على نوع من الشر لا على جنس الشر .

(٢) (ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو عرف في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف . . .) ظاهر هذا كما فهمه الخطيب أنه من قبيله في اعتبار التقوى لا في التخصيص ولهذا اعترض عليه في الآية الآتية ونظائرها مما سبق له وقال السبكي إن السكاكي يريد من اعتبار التقوى ما يشمل التخصيص فيكون نحو زيد عارف مثل هو عرف في صحة حمله على التخصيص وعلى تقوية الحكم وهذا على بعده من عبارة السكاكي وأنه لا يمكن تقدير التأخير في زيد عارف على نحو ما يمكن في هو عرف هو الموافق لما سبق له في مواضع من حمل مثل ذلك على إفادة التخصيص وكذا لما سيأتي له في قوله تعالى (وما أنت علينا بعزير) وفي باب القصر من إفادة أنا عارف للخصر

الى الظاهر مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، ثم قال وبما يفيد التخصيص ما يحكيه عات كلبته عن قوم شعيب عليه السلام (وما أنت علينا بعزير) أى العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا واذلك قال عليه السلام فى جوابهم (أرهطى أعز عليكم من الله) أى من نبي الله ولو كان معناه معنى ما عززت علينا لم يكن مطابقا (١) وفيه نظر لأن قوله

(١) (وفيه نظر لأن قوله وما أنت علينا بعزير من باب أنا عارف لامن باب أنا عرفت) قد عرفت أنه لا فرق عند السكاكى بين البابين فى احتمال إفادة التخصيص وتقوية الحكم فلا يصح مثل هذا فى الاعتراض عليه وعلى الرخصى فيما يأتى أيضا والذي كان يصح له نقض مذهب من أصله فى التسوية بين البابين وهو ما يراه بعض العلماء ويؤيده بأنه لو كان نحو زيد عارف يفيد تقوية الحكم وتأكيده لما صح خطاب خالى الذهن به وهو خلاف ما سبق عن أبى العباس فى جواب الكندى من الفرق بين عبد الله قائم وإن عبد الله قائم وإن عبد الله لقائم ولكن لا يخفى أن نحو زيد عارف وعبد الله قائم من الجمل الاسمية التى اختلفوا فى إفادتها التأكيد ولم يتفقوا على أنه لا يخاطب بها إلا خالى الذهن فقط .

وهذه أمثلة لتقديم المفيد للتقوية أو التخصيص نروح بها عن النفس ملحقها من هذه الخلافات اللفظية والمجادلات المملة ، قال جرير :

إن العيون التى فى طرفها مرض قتلنا ثم لم يحيين قتلانا
يصر عن ذا اللب حتى لا حراك به وهن أضعف خاق الله أركاننا

وقال آخر :

كانت قناتى لا تلين لغامر فالأنها الاصباح والامساء
ودعوت ربى بالسلامة جاها ليصحنى فاذا السلامة داء

وقال آخر :

(وما أنت علينا بعزیز) من باب أنا عارف لامن باب أنا عرفت والتمسك بالجواب ليس بشيء لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم (ولو لا رهطك لرجمناك) وقال الزمخشري دل إِبلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لافي الفعل كأنه قيل (وما أنت علينا بعزیز) بل رهطك هم الاعزة علينا وفيه نظر لأننا لا نسلم أن إِبلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعلياً يفيد الحصر فإن قيل الكلام واقع فيه وأنهم الاعزة عليهم دونه فكيف صح قوله (أرهطى أعز عليكم من الله) قلنا قال السكاكي معناه من نبي الله فهو على حذف المضاف وأجود منه ما قال الزمخشري وهو أن تهاونهم به وهونبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى الى قوله تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ويجوز أن يقال لاشك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها بل هي للانكار للتوبيخ فيكون معنى قوله (أرهطى أعز عليكم من الله) إنكار أن يكون مانعهم من رجه رهطه لانتسابه اليهم دون الله تعالى مع انتسابه اليه أيضاً أى أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي اليهم بأنهم رهطى ولم يكن بسبب انتسابي الى الله تعالى بأنى رسوله والله أعلم .

(١) وما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل اذا استعمل كناية من غير

لمست بكفى كفه أبتغى الغنى ولم أدر أن الجود من كفه يعدى
فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى أفدت وأعداني فأتلفت ما عندي

(١) (وما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل ...) ويستوي معها في

هذا ما هو بمعناها نحو لفظ شبيهه ونظير وغيرهما وإنما كان التقديم في ذلك كاللازم ولم يكن لازماً لأنه لا شيء يقتضيه من جهة القياس ولا من

تعريض كما في قولنا مثلك لا يبخل ونحوه مما لا يراد بلفظ مثل غير ما أضيف إليه (١) ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ولكون المعنى هذا (٢) قال الشاعر :

ولم أقل مثلك أعنى به سواك يافردا بلام مشبهه
(٣) وعليه قوله :

مثلك يثنى المزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه
(٤) وكذا قول القبعثرى للحجاج لما توعده بقوله لا حملك على الأدهم
مثل الأدهم حمل على الأدهم والاشبه أي من كان على هذه الصفة من

جهة الكناية وإنما هو يساعد على الغرض المقصود منها فقط وهي حاصلة مع التقديم والتأخير فليس هذا الملزوم إلا في استعمال البلغاء

(١) (ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس . . .) ويلزم هذا أنه هو نفسه يفعله أولا يفعله فالكناية في ذلك من باب إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللزوم .

(٢) (قال الشاعر : ولم أقل مثلك أعنى به . البيت) هو المبتنى ومثلك مفعول به لا أقل على الحكاية .

(٣) (وعليه قوله : مثلك يثنى المزن عن صوبه . البيت) هو للمبتنى وهذا البيت يقع قبل البيت السابق في قصيدة واحدة ، والمزن السحاب وقد روى الحزن بدل المزن ، والغرب عرق في العين يجرى منه الدمع يصفه بالشجاعة والكرم .

(٤) (وكذا قول القبعثرى للحجاج) هو الحجاج بن يوسف الثقفي والقبعثرى من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من الخوارج .

السلطان وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله (١) وكذلك حكم غير
إذا سلك به هذا المسلك فقل غيرى يفعل ذاك (٢) على معنى أنى لا أفعله فقط
(٣) من غير إرادة التعريض بانسان (٤) وعليه قوله .

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع

فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع بل
أراد أنه ليس ممن ينخدع (٥) وكذا قول أبى تمام :

(١) (وكذلك حكم غير إذا سلك به هذا المسلك) يعنى مسلك مثل
مما سبق فلم يرد به سوى ما أضيف إليه فاذا أريد بهما سوى ما أضيفا إليه
لم يلزم تقديمهما لأن الكلام يكون من الحقيقة لامن الكناية كقول
أبى اسحاق الصابى فى مثل :

نشابه دمعى إذ جرى ومدمامتى فمن مثل مافى الكاس عيني تسكب
وقول الآخر فى غير :

غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم فكأننى سبابة المتندم

(٢) (على معنى أنى لا أفعله فقط) وهذا أيضا من إطلاق الملزوم
وإرادة اللزوم لأنه إذا كان غيردهو الذى يفعله لزم أنه هو لا يفعله وهكذا
(٣) (من غير إرادة التعريض بانسان) المراد بالتعريض هنا وفى
مثل أن يقصد بهما إنسان آخر غير ما أضيفا إليه لا التعريض الآتى فى
الكناية لأنه إذا قصد بهما ذلك يكون الكلام من الحقيقة على ما سبق
لامن التعريض .

(٤) (وعليه قوله : غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع) هو المتنبي :
غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا
يريد أنهم جبناء فى قتالهم شجعان فى حديثهم .

(٥) (وكذا قول أبى تمام : وغيرى يأكل المعروف سحتا . البيت)

وغيري يأكل المعروف سحتا ويشحب عنده يعض الأيادي
فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذي قرف به عند
الممدوح من أنه هجاء كان من ذلك الشاعر لا منه بل أراد أن ينفي
عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلؤم لا غير واستعمال مثل وغير
هكذا مركز في الطباع وإذا تصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبدا
على الفعل إذا نهي بهما نحو ما ذكرناه ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدم
والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم كما سبق تقريره وسيأتى أن
المطلوب بالكناية في مثل قولنا مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود^(١) هو
الحكم وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها فكان تقديمهما أعون
للمعنى الذى جلبا لأجله .

(٢) قيل وقد يتقدم لأنه دال على العموم كما تقول كل إنسان لم يقم

السحت الحرام ويشحب من الشحوب وهو تغير اللون والأيدى النعم .
(١) (هو الحكم) وقد يطلب من الكناية الصفة مثل طويل النجاد
فانه كناية عن طول القامة وقد يطلب بها الموصوف نحو حتى مستوي
القامة عريض الأظفار في الكناية عن الانسان على ماسياتى فى أقسامها .

(٢) (قيل وقد يقدم لأنه دال على العموم . . .) قائل هذا ابن مالك
النحوى المعروف وقد سبقه الى ذلك عبد القاهر وإنما زاد عليه ابن مالك
توجيه الذى عنى الخطيب برده وأصل الحكم فيما قيل أن المسند اليه اذا
كان لفظ كل ومافى معناها مثل أل الاستغراقية ولفظ جميع وكان المسند
مقرونا بحرف النفي فيجب تقديمه اذا أريد به عموم النفي نحو كل إنسان
لم يقم ويجب تأخيره اذا أريد نفي العموم نحو لم يقم كل إنسان والفرق
بينهما أن الثانى لفظ كل فيه داخل فى حين النفي فكان النفي فيه للعموم
ونفى القيام عن عموم الناس يصح معه قيام بعضهم بل يجب عند عبد القاهر

٥ ألا يقال ذلك إلا اذا كان أصل القيام ثابتاً بخلاف الاول فاذا لم يكن **كل** من المسند اليه والمسند كذلك استوى التقديم والتأخير إذ لا فرق بين قولك زيد لم يقيم ولم يقيم زيد ولا بين قولك كل إنسان قام وقام كل إنسان ، وقيل إنه يجب في ذلك أيضاً أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلاً فاذا لم يكن كذلك استوى فيه الأمران أيضاً نحو قولك كل إنسان لم يقيم أبوه ولم يقيم أبو كل إنسان فالمعنى فيهما على عموم النفي ولكنى أرى أن المعنى فى الثانى على نفي العموم وأنه يصح فيه أن يقال بل قام أبو بعضهم ، وقال السبكي إن محل ذلك أيضاً اذالم ينتقض النفي بالا فان انتقض بها أفاد ذلك عموم النفي إن انتقض النفي بالا قبل المسند مثل قوله تعالى (وإن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً) وأفاد نفي العموم إن انتقض النفي بعد المسند نحو ما كل إنسان قائم الا فى الدار .

ثم إن هذا الحكم مبنى على الغالب وقد تدخل كل فى حيز النفي ويكون المعنى فيه على عموم النفي لا نفي العموم وهذا مثل قوله تعالى (والله لا يحب كل مختال فخور) (والله لا يحب كل كفار أثيم) (ولا تطع كل حلاف مهين) وقد قيل إن هذا الحكم مبنى على أصل الوضع فى ذلك وهذه الآيات لم تحمل على عموم النفي إلا بمعونة القرائن ولا يخفى أن عموم النفي لو كان فى هذه الآيات مفهوماً بمعونة القرائن لكان مجازاً مع أنه لا مجاز فيه فهو مفهوم منها بأصل الوضع أيضاً ولو سلم أن هنا قرائن فهى من قبيل القرائن التى تعين المشترك لأحد معنيه أو معانيه .

هذا وقد يقال اذا كان الأمر كذلك فهذا الحكم لغوى نحوى تحمل هذه الالفاظ فيه على أصل معانيها وليس فيه ميزة من الميزات البلاغية والجواب عن هذا أنا اذا قلنا كل إنسان لم يقيم فى عموم النفي كان من الممكن أن يقال فيه لم يقيم إنسان ولكن الاول أبان لما فيه من التصريح

فيقدم ليفيد نفى القيام عن كل واحد من الناس ^(١) لأن الموجبة المعدولة المهمة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منهم إذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة العموم لا لتأكيد نفى الحكم عن جملة الأفراد لأن التأسيس خير من التأكيد ولو لم تقدم فقلت لم

بأداة العموم ولأنه من باب هو يعطى الجزيل بخلاف الثاني وقد قال عبد القاهر إن سبيل كل في نحو جاء القوم كلهم ليس سبيل الشيء. يوجب المعنى من أصله وأنه لولا مكان كل لما عقل الشمول كيف ولو كان كذلك لم يكن يسمى تأكيداً ويمكن أن يقاس على هذا نحو كل القوم لم يحيئوا وكل إنسان لم يقم وغير ذلك وأن يقال إنه يقال في مقام لا يقال فيه لم يقم إنسان والقوم لم يحيئوا وإن كانا يفيدان العموم أيضاً.

أما في حالة نفى العموم فإن قولك لم يحيي كل القوم من الممكن أن يقال في معناه جاء بعض القوم ولكن قولك لم يحيي كل القوم في قوة جملة - جاء بعض القوم ولم يحيي بعضهم - وهو يفيد معناه نفاً في إيجاز بخلاف الثاني فإنه لا يفيد إلا معناه فقط فيكون الأول أبلغ منه لأنه يؤدي من هذا المعنى بنصه مالا يؤديه الثاني.

ولعلنا بهذا نكون قد جلو لنا لك قيمة هذا الحكم في ذوقنا العربي قبل أن يشوه هذه المباحكات المنطقية التي استغلت هنا استغلالاً سيئاً وسنوجز فيها ما أمكننا.

(١) (لأن الموجبة المعدولة المهمة . . .) الموجبة المعدولة هي التي وقع حرف النفي فيها جزءاً من المسند والمراد بها هنا جملة - إنسان لم يقم - قبل دخول كل عليها فهي في قوة لم يقم بعض الإنسان وهذه سالبة جزئية فكل منهما لا يفيد نفى الحكم عن جميع الأفراد.

يقم كل إنسان كان نفياً للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها^(١) لأن السالبة المهملة في قرّة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها في سياق النفي^(٢) فإذا سورت بكل وجب أن تكون لإفادة نفي الحكم عن جملة الأفراد لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس^(٣) وفيه نظر لأن النفي عن جملة الأفراد في الصورة الأولى أعنى الموجبة المعدولة المهمة كقولنا إنسان لم يقيم وعن كل فرد في الصورة الثانية أعنى السالبة المهمة كقولنا لم يقيم إنسان إنما أفاده الإسناد إلى إنسان فإذا أضيف كل إلى إنسان وحول الإسناد إليه^(٤) فأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها كان كل تأسيساً لا تأكيداً لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما ينغده لفظ آخر وما نحن فيه

(١) (لأن السالبة المهملة . . .) يعنى بها جملة لم يقيم إنسان قبل دخول كل عليها ويعنى بالسالبة الكلية نحو لاشئ من الانسان بقائم مما هو مسور بلا شئ ونحوه .

(٢) (فإذا سورت بكل . . .) يعنى السالبة المهمة وهى لم يقيم إنسان ويريد بتسويرها بكل دخول كل فيها بأن يقال لم يقيم كل إنسان .

(٣) (وفيه نظر لأن النفي عن جملة الأفراد . . .) كان يجب على الخطيب ألا يعنى برد مثل هذا الكلام أو يكتفى في رده بما سنذكره ولا يلجأ إلى ذلك التهافت في رده فيعالج تهافته بتهافت مثله فإن حكم التقديم السابق مسلم عند الجميع كما سيأتى ولا يريد الخطيب إلا إبطال توجيه ابن مالك له ويكفى في إبطاله أن المرجع في ذلك إلى أصل الوضع لا لما زعمه من ترجيح التأسيس على التأكيد فإن هذا شئ لا معنى له فيه .

(٤) (فأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد وفي الثانية . . .) يعنى كما كان مستفاداً قبل دخول كل فيهما .

ليس كذلك (١) ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيداً فقد قلنا لم يقيم إنسان إذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا محالة فيكون كل من لم يقيم كل إنسان إذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الأفراد تأكيداً لا تأسيساً كما قال في كل إنسان لم يقيم (٢) فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس ثم جعله قولنا لم يقيم إنسان سالبة مهمة في قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرة في سياق النفي خطأ لأن النكرة في سياق النفي إذا كانت للعموم كانت القضية التي جعلت هي موضوعاً لها سالبة كلية (٣) فكيف تكون سالبة مهمة ولو قال لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل مفيد الخلاف ما يفيد الخالي عنها لم يكن في الاتيان بها فائدة لثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الاولى (٤) لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على

(١) (ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيداً) بالألا يراد التأكيد الاصطلاحي وإنما يراد أن كل أفادت معنى كان مستفاداً قبل دخولها ويقصد الخطيب أنه إذا أراد هذا صح كلامه في الصورة الاولى دون الثانية .

(٢) (فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس) إذ لا تأسيس مع هذا أصلاً وإنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ويقصد الخطيب أنه يكون ترجيحاً بلا مرجع وهو باطل .

(٣) (فكيف تكون سالبة مهمة) أجيب عن ابن مالك في هذا بأنه جرى على اصطلاح المناطق لا أنها خالية من سور السلب الكلي مثل لا شيء، ونحوه فتكون مهمة .

(٤) (لجواز أن يقال فائدته فيها . . .) وهذا لأن قولنا إنسان لم يقيم معناه المطابقي نفى الحكم عن الأفراد أو بعضها ولا يحتمل المجموع إلا بدلالة الالتزام بخلاف كل إنسان لم يقيم فإنه إذا جعل لنفي الحكم عن المجموع تكون دلالة عليه بالمطابقة لا بالالتزام .

نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة، واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره قال الشيخ كلمة كل في النفي إن أدخلت في حيزه بأن قدم عليها لفظاً (١) كقول أبي الطيب :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

(٢) وقول الآخر :

ما كل رأي الفتي يدعو الى رشد

وقولنا ما جاء القوم كلهم وما جاء كل القوم ولم آخذ الدراهم كلها ولم آخذ كل الدراهم أو تقديراً بأن قدمت على الفعل المنفي وأعمل فيها لأن العامل رتبته التقدم على المعمول (٣) كقولك كل الدراهم لم آخذ توجه النفي الى الشمول خاصة دون أصل الفعل (٤) وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه

(١) (كقول أبي الطيب : ما كل ما يتمنى المرء يدركه) هو من قوله في بعض قصائده :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن
والمشهور قراءة كل بالرفع وقد جوز ابن جني فيها النصب على إضمار
فعل يفسره المذكور .

(٢) (وقول الآخر : ما كل رأي الفتي يدعو الى رشد) قد ورد
هكذا في دلائل الإعجاز غير منسوب لقائله وقد بحث عنه فلم أجده .

(٣) (كقولك كل الدراهم لم آخذ) فرق السبكي بينه وبين قولك
كل الدراهم لم آخذها بالنصب على الاشتغال فهو من عموم النفي لأنها
فيه ليست داخلية في حيزه وهو سهو منه لأنها داخلية في حيز النفي
المحذوف المفسر بالمذكور .

(٤) (وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه ببعض) إفادته الثبوت في

ببعض وإن أخرجت من حيزه بأن قدمت عليه لفظاً ولم تكن معمولة للفعل المنفي توجه النفي الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه كل كقول النبي ﷺ لما قال له (١) ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن أى لم يكن واحد منهما لا التقصر ولا النسيان (٢) وقول أبى النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى علي ذنباً كله لم أصنع
ثم قال وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كنت قد بذت النفي عليه وسلطات
الكلمية علي النفي وأعملتها فيه وإعمال معنى الكلمية في النفي يقتضى أن
لا يشذ شيء عن النفي فاعرفه (٣) هذا لفظه وفيه نظر ، وقيل إنما كان
التقديم مفيداً للعموم دون التأخير (٤) لأن صورة التقديم تفهم سلب الحقوق
الأمثلة التي تكون كمال فيها فاعلا في المعنى وإفادته التعلق في الأمثلة التي
تكون فيها مفعولاً في المعنى .

(٨) (ذو اليمين) هو الخرباق أو العرباض بن عمرو وبكسر الخاء أو العين .
(٧) (وقول أبى النجم : قد أصبحت أم الخيار تدعى . البيت) برفع
كله على أنه مبتدأ خبره جملة لم أصنع والرابط محذوف أى لم أصنعه
وسياتى لعبد القاهر كلام في ذلك .

(٧) (هذا لفظه وفيه نظر) ذكر السبكي مما يؤخذ على عبد القاهر في
هذا أن قوله إن نحو لم يقيم كل رجل يقتضى قيام بعض الرجال غير
صحیح وإنما يكون هذا مسكوتاً عنه وإلا لزم في قوله تعالى (والله لا يحب
كل مختال فخور) أنه يحب بعض المختالين ولا يخفى أن هذا كما سبق من
عموم النفي لا من نفي العموم على غير الغالب فلا يصح أن يعترض به
على عبد القاهر وسياتى له وجه آخر مما أخذه عليه .

(٨) (لأن صورة التقديم تفهم سلب المحمول للموضوع ...) يعنى
بالموضوع لفظ إنسان في الصورتين السابقتين - كل إنسان لم يقيم ولم

المحمول للموضوع وصورة التأخير تفهم سباب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات . وفيه نظر أيضا لاقتضائه أن لا تكون ليس في نحو قولنا ليس كل إنسان كاتباً مفيدة لنفى كاتب ؛ هذا إن حمل كلامه على ظاهره وإن تؤول بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحقوق المحمول عن كل فرد والتأخير يفيد سلب لحقوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض ^(١) لكن كان مصادرة على المطلوب ؛ واعلم أن المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه ، والاحتجاج بالخبر من وجهين أحدهما أن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم علي الإبهام فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل واحد منهما وثانيهما ما روى أنه لما قال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن قال له ذو اليمين بعض ذلك قد كان والایجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي ، ويقول أبي النجم ما أشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو أن الشاعر فصيح ^(٢) والفصيح الشائع في مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسرله وزنا ^(٣) وسياق كلامه أنه

يقم كل إنسان - فهو المسند اليه أو الموضوع فيهما لا لفظ كل وذلك اصطلاح المناطق وأما غيرهم فالمسند اليه عندهم في المثالين لفظ كل وبهذا تتضح تفرقه بين صورتين .

(١) (لكن كان مصادرة على المطلوب) لأن الدعوى عين الدليل .
(٢) (والفصيح الشائع في مثل قوله نصب كل) لأن في الرفع تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه بل قد صرح في المغنى وغيره بمنع نحو زيد ضربت لذلك ~~لكن~~ المنقول عن سيبويه جواز ذلك في قول الشاعر (ثلاث كلهن قتلت عمدا) برفع كلهن .

(٣) (وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه . . .) وهو

لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة ، (٢) ومما يجب

الذنب الذى نسبته اليه ومن الذنوب ما يكون واحدا فى ظاهره ومع هذا يمكن أن تعد فيه ذنوب كثيرة وبهذا صح له أن يقول إنه لم يأت بشيء مما ادعته عليه وهذا الذى ذكره عبد القاهر من الفرق بين الرفع والنصب نقل السبكي عن سيبويه ما يفيد خلافه إذ قال فى حذف الضمير فى البيت مع رفع كل - وهذا ضعيف وهو بمنزلة فى غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إضمار الهاء كأنه قال كله غير مصنوع - وهذا يقتضى أن النصب يفيد أيضا عموم النفي مثل الرفع ويمكن أن يجاب عن هذا بأن عبد القاهر قد نظر فى ذلك الى ما هو الغالب فى كل مع النفي والنصب فى البيت اذا أفاد عموم النفي فهو من غير الغالب مثل الآيات السابقة ، وهذه أمثلة من الشعر نختم بها تلك المباحكات لنزيل أثرها فى النفس قال دعبل الخزاعى :

فوالله ما أدري بأي سهاها رمتنى وكل عندنا ليس بالمكدى
أبا الجيد أم مجرى الوشاح وإننى لا تتم عينها مع الفاحم الجعد
وقيل فى المعلم والطبيب :

إن المعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان اذا هما لم يكرا
فاصبر لدائك إن جفوت طبيبه واصبر لجهلك إن جفوت معلما
وقال أبو الأسود الدؤلى :

وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بليب
ولكن اذا ما استجمعاعندوا حد فحق له من طاعة بنصيب

(١) (وما يجب التنبه له فى فصل التقديم أصل ...) هذا تقسيم مهد به عبد القاهر لأحكام التقديم والتأخير فى دلائل الإعجاز فهو عام

التنبه له في فصل التقديم أصل وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان
تقديم على نية التأخير وذلك في شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان
عليه كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب
عمرا زيد فان قائم وعمرا لم يخرجنا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا
مسندا ومرفوعا بذلك وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله ، وتقديم لا على
نية التأخير ولكن على أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويجعل له إعراب غير
إعرابه كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له فيقدم
تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا كقولنا زيد المنطلق والمنطلق زيد فان
المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع
التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن ينقل عن كونه خبرا إلى كونه
مبتدأ وكذا القول في تأخير زيد .
وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند .

(١) هذا كله مقتضى الظاهر وقد يخرج المسند إليه على خلافه فيوضع
المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظا أو قرينة
حال نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو مكان نعم الرجل وبئس الرجل

في المسند إليه والمسند وغيرهما وتقديم المسند إليه يكون دائما من القسم
الثاني لأن رتبته التقديم فلا يمكن أن يأتي فيه تقديم على نية التأخير .

(١) (هذا كله مقتضى الظاهر . . .) يريد مقتضى ظاهر الحال على
ماسبق نظيره في الاسناد الخبري من تقسيمهم الحال إلى قسمين وقال السبكي
إنه يريد به مقتضى القياس الوضعي فعلى هذا يكون خلافه من الاستعمال
المجازي وقد عرفت رأينا في هذا كله فلا نعيده وقد قالوا إن ماسبق من
توجيه الخطاب لغير معين ليس من باب مقتضى الظاهر فلا يكون ماسبق
كله منه والخطب في هذا على رأينا سهل .

(١) على قول من لا يرى الأصل زيد نعم رجلا وعمرو وبئس رجلا ، وقولهم هو زيد عالم (٢) وهي عمرو شجاع مكان الشأن زيد عالم والقصة عمرو وشجاع (٢) ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى

(١) (على قول من لا يرى الأصل زيد نعم رجلا . . .) وهو الذي يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أما على أن الأصل هذا فيكون مبتدأ مؤخرا ويكون الضمير عائدا اليه على أصله بخلاف الأول فان الضمير فيه يعود الى معقول معهود في الذهن يفسره ما بعده .

(٢) (وهي عمرو شجاع) الذي ذكره السكاكي وهي هند مليحة وهو الصحيح لأن ضمير الشأن إنما يؤث ويكون بمعنى القصة اذا كان في الكلام مؤث غير فضلة أو شبيه بها فلا يقال إنها بنيت غرفة ولا إنها كان القرآن معجزة بل يجب تذكير الضمير فيهما .

(٣) (ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه . . .) هذا هو الاعتبار الذي اقتضى تخرج الكلام في هذا على خلاف مقتضى الظاهر فيما قالوا وهو إنما يخرج على ذلك عندهم لعروض اعتبار اللطف من اعتبار تخرجه على مقتضى الظاهر وإنما كان ذلك اللطف هنا لأنه في نعم وبئس مثلا مناسب لوضعهما للمدح والذم العامين أى من غير تعيين خصلة فاذا قيل إنه في ضمير الشأن أو القصة يقوم لفظا الشأن والقصة مقامه ويفيدان من ذلك ما يفيد فالجواب بمنع أنهما يفيدان من ذلك ما يفيد لأن الاسم المظهر متى أطلق فهم مدلوله ولو إجمالا بخلاف الضمير فانه لا يفهم منه إلا أن له مرجعا في نفس المتكلم لا يدري ما هو فيحمل من التشويق ما لا يحمله الاسم المظهر .

وقد يكون وضع المضمرة موضع المظهر لادعاء أن مرجع الضمير دائم الحضور في الذهن كقولك أقبل وعليه الهية والوقار ، وقول الشاعر:
أبت الوصال مخافة الرقباء وأنتك تحت مدارع الظالماء

بقى منتظر العقبي الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل
تتمكن وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة قال الله تعالى (قل
هو الله أحد) وقال (إنه لا يفلح الكافرون) وقال (فإنها لا تعمى الأبصار)
وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمير فإن كان المظهر اسم إشارة فذلك
إما الكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع^(١) كقوله .

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا

ومما جاء من وضع المضمير موضع المظهر على البابين السابقين :

نعم امرء اهرم لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاح بها وزرا
نعم امرأين حاتم وكعب كلاهما غيث وسيف غضب
هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشى وقتكى

(١) (كقوله : كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه . البيتين) هو أحمد بن
يحيى بن اسحاق الراوندى وقد اختلفوا في أمره فقال بعضهم إنه كان
زنديقا وقال بعضهم إنه كان من كبار المتصوفة ، وعاقل الثانية صفة للأولى
وكذا جاهل الثانية على معنى كامل فى العقل وكامل فى الجهل وليس ذلك
من باب التأكيد اللفظى إذ لا محل له هنا ، ومعنى أعيت مذاهبه أعيته
وأعجزته طرق معاشه أو أعيت عليه فهى متعددة أو لازمة ، والمراد
بالاوهام العقول من باب تسمية المحل باسم الحال فيه ، والنحرير المتقن
من نحر الامور علما أتقنها ، والزنديق الكافر بالله تعالى ، واسم الاشارة
عائد الى الحكم السابق عليه وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فال مقام فيه للاضمار لانه غير محسوس والاشارة موضوعة للمحسوس
والحكم البديع هنا هو الذى أسند لاسم الاشارة من تحيير الاوهام
وتصيير العالم النحرير زنديقا .

(١) وإما للتمكم بالسامع كما إذا كان فاقد البصر أو لم يكن ثم مشار إليه أصلا
 (٢) وإما للنداء على كمال بلاذته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر أو على كمال
 فطاطته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره وإما لادعاء أنه كمال
 ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر ومنه في غير باب المسند إليه (٣) قوله :
 تعاللت كي أشجى وما بك علة تريدن قتلى قد ظفرت بذلك
 (٤) وإما لنحو ذلك .

(١) (وإما للتمكم بالسامع . . .) وذلك نحو أن يقول لك الاعمى
 أتشهد أن زيدا ضربني ؟ فتقول له نعم ذلك الذي في جانبك وهو في جانبه
 أو لم يكن بجانبه أحد فالمقام هنا أيضا للضمير .
 (٢) (وإما للنداء على كمال بلاذته . . .) قد سبق هذا في استعمال
 الإشارة فيما جعله كله من مقتضى الظاهر وسبق التمثيل له بقول الفرزدق
 أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعنا يا جرير المجامع
 وقد يقال إن ما هنا عمله إذا كان المقام للاضمار كما في البيت الآتي
 بخلاف ما سبق ، والذي أراه أن استعمال اسم الإشارة في جميع ذلك ليس
 من باب وضع المظهر موضع المضمير لاتحاد اسم الإشارة والضمير في
 وجوب أن يكون لهما مرجع في الكلام أو الخارج فاذا رجع اسم الإشارة
 الى غير محسوس كان ذلك لتزيله منزلة المحسوس ولم يكن من باب وضع
 المضمير موضع المظهر لما في ذلك من التكلف .
 (٣) (قوله : تعاللت كي أشجى وما بك علة . البيت) هو عبدالله بن
 الدمينه ، وتعاللت بمعنى ادعاء العلة ، ومعنى أشجى أحزن من شجى
 بالكسر لا من شجا العظم بمعنى نشب في الحلق .
 (٤) (وإما لنحو ذلك) وهذا كالأشارة الى بعده ويمكن أن يكون
 منه ما في البيت السابق وأنه أتى باسم الإشارة بدل الضمير للإشارة الى
 بعد قتله لكمال شجاعته .

وإن كان المظهر غير اسم إشارة فالعدول اليه عن المضمير (١) إما لزيادة التمكن كقوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) ونظيره من غيره قوله (وبالحق أنزلناه وبحق نزل) وقوله (فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قبل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا) (٢) وقول الشاعر :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله .

بدل نعطيكم إياه ، وإما لإدخال الروح في ضمير السامع وتربية المهابة (٣) وإما لتقوية داعي المأمور مثالها قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا (٤) وعليه من غيره فإذا عزم فتوكل على الله ، وإما للاستعفاف كقوله (٥)

إلهي عبدك العاصي أتاكا

(١) (إما لزيادة التمكن . . .) وهذا إذا كان المقام يقتضي تعظيم المسند اليه وهكذا .

(٢) (وقول الشاعر : إن تسألوا الحق نعطي الحق سائله) هو عبد الله ابن عتبة الضبي :

إن تسألوا الحق نعطي الحق سائله والدرع محقبة والسيف مقروب
وسياتي قريبا تفسيره .

(٣) (وإما لتقوية داعي المأمور) أي الى امتثال ما أمر به .

(٤) (وعليه من غيره فإذا عزم فتوكل على الله) هو من باب تقوية داعي المأمور الى الامتثال دون إدخال الروح لائن الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروح من المطمأن اليه .

(٥) (كقوله : إلهي عبدك العاصي أتاكا) لم يذكر شراح الشواهد قائل هذا البيت وإنما ذكروها بيتين هكذا :

إلهي عبدك العاصي أتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت اذاك أهل وإن تطرد فن يرحم سواكا

(١) وإما لنحو ذلك .

قال السكاكي (٢) هذا غير مختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر (٣) بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل كل واحد منها الى الآخر (٤) ويسمى

(١) (وإما لنحو ذلك) كأن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف نحو قوله تعالى (قل يأيتها الناس إني رسول الله إليكم . إلى أن قال . فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي) وكأن يكون المعنى على الاظهار هو المراد نحو قوله تعالى (فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا) لأن جملة استطعما أهلها صفة قرية وليس صفة لأهل ولا جوابا لا إذا لأن جوابها (قال لو شئت) فوضع المظهر موضع المضمحل لأن الصفة جارية على غير من هي له وإنما لم تكن صفة لأهل لأن الكلام مسوق للتحدث عن القرية وجدارها لا عن أهلها .

(٢) (هذا غير مختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر) عبارة السكاكي - واعلم أن هذا النوع أعنى نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها ينقل كل واحد منها إلى الآخر - فأما أن هذا لا يختص بالمسند إليه فصحيح لما سبق من قوله تعالى (فاذا عزمتم فتوكل على الله) وأما أنه لا يختص بهذا القدر فتعبير فاسد وإنما النقل مطلقا هو الذي لا يختص بهذا القدر وهو النقل من الحكاية إلى الغيبة .

(٣) (بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً . . .) المراد بالاطلاق أن ذلك النقل يجري في المسند إليه وفي غيره وحيث سبق التعبير بأحدها ثم عبر بالآخر على خلافه أو لم يسبق ذلك على ماسياتي والمراد بالغيبة ما يشمل ضمير الغائب والاسم الظاهر .

(٤) (ويسمى هذا النقل التفانا) وكانوا يسمونه أيضا شجاعة

هذا النقل التفاتاً عند علماء المعاني ^(١) كقول ربيعة بن مقروم .
 بانث سعاد فأمسى القلب معموداً وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا
 فالتفت كما تري حيث لم يقل وأخلفتني ، ^(٢) وقوله .
 تذكرت والذكري تهيجك زينبا وأصبح باقى وصلها قد تقضيا
 وحل بفلج فالأباتر أهلبنا وشطت فحلت غمرة فثقبنا
 فالتفت في البيتين ، ^(٣) والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير

العربية لأنها تقدر منه على ما لا تقدر عليه لغة غيرها لانفرادها به وكانوا
 يعدون منه أيضاً التعبير بالمضارع عن الماضي وعكسه والانتقال من خطاب
 الواحد أو الاثنين أو الجماعة الى الآخر منها .

(١) (كقول ربيعة بن مقروم : بانث سعاد فأمسى القلب معموداً
 البيت) معموداً حزيناً وابنة الحر هي سعاد من وضع المظهر موضع المضمهر
 ويجوز أن يكون الخطاب في قوله (وأخلفتك) ونحوه من التجريد لا من
 الالتفات بناء على ما هو الحق من الفرق بينهما بأن مبنى التجريد على المغايرة
 ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى وقيل إنه لا منافاة بينهما .

(٢) (وقوله : تذكرت والذكري تهيجك زينبا . البيتين) هو ربيعة
 ابن مقروم السابق وجملته - والذكري تهيجك - معترضة بين الفعل ومفعوله
 وتقضب انقطع ، وشطت بعدت وفلج ومامعه أسماء أمكنة .

(٣) (والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى ...)
 ويشترط فيه أيضاً أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه ظاهر
 السياق وإن كان موافقاً لظاهر المقام فلا يعد منه الخطاب الثانى في قوله
 تعالى (مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين) فان الالتفات حصل
 بالأول فقط وجرى الثانى على سياقه ، ولا يعد منه الانتقال من التكلم إلى
 الغيبة في قوله :

عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها وهذا
أخص من تفسير السكاكي لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه
الطرق عما عبر عنه بغيره ^(١) أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره
منها فكل التفات عندهم التفات عنده ^(٢) من غير عكس ^(٣) مثال الالتفات

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملجاحا
لأن الاصل في إعادة الضمير من الصلة الى الموصول أن يكون
بطريق الغيبة لأن الموصول من الاسم الظاهر وهو يدل على الغيبة فلم
يجز الانتقال في ذلك على خلاف السياق ، ويعد منه الانتقال من الغيبة
الى الخطاب في قوله تعالى (عبس وتولى أن جاءه الاغشى وما يدريك لعله
يزكى) وإن كان الخطاب هو ظاهر المقام لأنه خلاف ظاهر السياق ، وقد
عد بعضهم من الالتفات قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) وهو سهو لأن
المنادى الموصول لا يتم إلا بصلته فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض
بالنداء إلا بعد تمامه بالصلة .

(١) (أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها) يعنى أولم يعبر
عنه بغيره وكان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه به وهذا هو ما ينفرد به
الالتفات عند السكاكي عن الالتفات عند غيره ومن ذلك المثالان السابقان
والجمهور يجعلون هذا من التجريد ولا يعدونه من الالتفات وقد عرفت
الفرق بينهما والخطب في ذلك سهل .

(٢) (من غير عكس) أي لغوى لا منطقي لصحة العكس المنطقي
هنا كما هو ظاهر والعكس اللغوى في ذلك أن يقال كل التفات عند
السكاكي التفات عند الجمهور .

(٣) (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ...) الاقسام ستة
لأن كل واحد من الثلاثة يأتي مع الاثنين المقابلين له والامثلة الآتية
موزعة عليها .

من التكلم الى الخطاب قوله تعالى (١) (وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون) ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) ومن الخطاب الى التكلم (٢) قول علقمة بن عبدة .

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشياب عصر حان مشيب
يكفني ليلي وقد شط ولها وعادت عواد بيننا وخطوب
ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى (حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى (والله الذي أرسل الرياح فتشر سحابا فسقزام) ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى (مالك يوم الدين إياك

(١) (وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون) فالسياق يقتضي أن يقال وإليه أرجع وإن كان الخطاب هو ظاهر المقام لأن قوله (وما لي لا أعبد) تعريض بالمخاطبين والمراد وما لكم لا تعبدون وقد قيل إن في هذا التناقضا أيضا وقيل إنه لا التناقض فيه لأن المراد من ضمير التكلم غير المراد من ضمير الخطاب واتحاد المعنى شرط في الالتفات وقال السبكي إنه لا التفات في قوله (واليه ترجعون) لجواز أن يكون أراد المخاطبين ولم يرد نفسه وهو الظاهر .

(٢) (قول علقمة بن عبدة : طحا بك قلب في الحسان طروب . البيتين) عبدة بفتح الباء ولا تفتح في غير هذا الموضع ، وطحا بمعنى ذهب وأتلف وطروب صيغة مبالغة يعني أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتهن وبعيد تصغير بعد ، ويكفني بالياء فاعله ضمير يعود على القلب ويروى تكفني بالناء فيجوز أن يكون فاعله القلب أيضا على الالتفات ويجوز أن يكون فاعله ليلي يعني أنها تكلفه شدائد فراقها ، وقد شط ولها بعد قربها وعادت عواد رجعت عوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه ويجوز أن تكون عادت من المعادة .

نعبد (١) وقول عبد الله بن عنمة .

ما إن ترى السيد زيدا في نفوسهم
إن تسألوا الحق نعط الحق سائله
(٢) وأما قول امرئ القيس .

تطاول ليالك بالاثمد ونام الخلى ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الاثمد
وذلك من نبا جاءني وخبرته عن أبي الاسود

فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي
لأن على تفسيره في كل بيت التفاتة ، لا يقال الالتفات عنده من خلاف
مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى

(١) (وقول عبد الله بن عنمة : ما إن ترى السيد زيدا في نفوسهم
البيتين) السيد بكسر السين وزيد وكوز ومرهوب أحياء من ضبة يريد
أن بنى السيد لا يوجبون لبني زيد في نفوسهم من الحرمة والنصرة
ما يوجبهم لهم بنو كوز وبنو مرهوب ، والضمير في تسألوا لبني زيد
والالتفات فيه ، والدرع محقبة مشدودة في الحقيقة ، والسيف
مقروب موضوع في قرابه ، يريد أن لهم نية في الخير وإعطاء الحق
بالسلم ، ثم قال بعد هذا :

وإن أبيتم فانا معشر أنف لا نطعم الخسف إن السم مشروب
(٢) (وأما قول امرئ القيس : تطاول ليالك بالاثمد . الأبيات)
الاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم مكان ، وبات الأولى تامة بمعنى
أقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم ، وبات الثانية يجوز أن تكون ناقصة

ظاهر لا نأمنع إحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى (١) لما تقدم (٢) وأما على المشهور فلا التفات في البيت الأول وفي الثاني التفات واحدة فيتعين أن يكون في الثالث التفاتان فقل هما في قوله جاءني إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول والاخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني ، وفيه نظر لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل ملتبس به وإذا قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول الى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلًا ملتبسًا به فيكون الانتقال الى التكلم في الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعاً فلم يكن في البيت الثالث إلا التفات واحدة ، وقيل إحداهما في قوله وذلك لأنه التفات من الغيبة الى الخطاب والثانية في قوله جاءني لأنه التفات من الخطاب الى التكلم وهذا أقرب .

(٣) واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ووجه حسنه على ما ذكر

وأن تكون تامة ، والعاثر قذى العين ، وأبو الأسود أبوه حجر .

(١) (لما تقدم) أى من تقسيم الالتفات عنده الى قسمين أحدهما يجرى على خلاف ظاهر المقام وإن لم يجر على خلاف السياق وهو الذى يخالف فيه الجمهور وثانيهما يجرى على خلاف السياق وإن لم يخالف ظاهر المقام وهو الذى يوافق فيه الجمهور فالمراد بمقتضى الظاهر في كلام الخطيب مقتضى ظاهر المقام لا مقتضى ظاهر السياق .

(٢) (وأما على المشهور فلا التفات في البيت الأول . . .) قد ذكروا أن مذهب السكاكي السابق في الالتفات هو مذهب الزمخشري أيضا فلا معنى لتكلف تحقيق ما ذكره في هذه الاثبات من ثلاث الالتفاتات على مذهب الجمهور .

(٣) (ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل

الزخمشى هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن من أسلوب . . .) هذا يجري أيضا على مذهب السكاكي لأن السامع إذا سمع خلاف ما يترقبه نشط وأصغى اليه وقد قيل إن الالتفات على هذا يكون من المحسنات البديعية فلا يصح ذكره هنا في علم المعاني لأن حسنه في الكلام يرجع الى ذلك ولا يرجع الى اقتضاء مقام كما هو الواجب فيما يرجع من ذلك الى علم المعاني وقد أجابوا عن هذا بتسليم أن ذلك يقتضى أنه من المحسنات البديعية ولكنه لا يمنع أن يعد أيضا من علم المعاني عند اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام دعاء أو مدحا أو احتجاجا أو غير ذلك ولا يخفى ضعف هذا الجواب وأن مقالوه في الالتفات من أن المقام قد يقتضيه قد قالوه أيضا في غيره من المحسنات البديعية فلامعنى لذكره في علم المعاني دونها ، وقد اعترض ابن الأثير على ما ذكره الزخمشى من ذلك بأنه لو كان صحيحا لما حسن الالتفات إلا في الكلام الطويل مع أنه قد أتى في القرآن حيث لا يمكن أن يقال إنه قد طال فيه الكلام وهو يرى أن الالتفات لا يكون إلا لفائدة اقتضته وأن تلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب الى أسلوب ولكنها لا تحد بحد ولا تضبط بضابط وإنما يشار الى مواضع منها ليقاس عليها كما سيأتي في سورة الفاتحة وأيات امرئ القيس ولكنه عاد أخيرا فلم ينكر أن في الانتقال من أسلوب الى أسلوب اتساعا وتفننا في أساليب الكلام مع أنه يكون لمقصد آخر معنوى هو أعلى وأبلغ وهذا لا يخالفه فيه الزخمشى لأنه فيما ذكره لم يرد إلا بيان وجه عام لحسن الالتفات ولا يمنع أن تختص مواقعه باطائف أخرى خاصة ، وكل هذا يؤيد رأينا في أن الالتفات كغيره من المحسنات البديعية ليس له مقامات معلومة تتطلبه فالأحسن أن يذكر في علم البديع مثلها .

(١) نظرية لنشاط السامع وأكثر إيقاظا للاصغاء اليه من إجرائه على أسلوب واحد ، وقد (٢) تختص مواقعه بلطائف كما في سورة الفاتحة فان العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه بقوله الحمد لله الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به ووجد من نفسه لا محالة محركا للاقبال عليه فإذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك ثم إذا انتقل إلى قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ثم إذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قوله مالك يوم الدين الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناسلت قوته وأوجب الاقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات ، وكما فى قوله تعالى (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول) ، لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه الى طريق الالتفات تفخيما الشأن رسول الله ﷺ وتعظيما لاستغفاره وتنبيها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان وذكر السكاكى لالتفات امرئ القيس فى الايات الثلاثة على تفسيره

(١) (نظرية) تجديدا تقول طريت الثوب اذا عملت ما يجعله طريا كأنه جديد .

(٢) (وقد تختص مواقعه بلطائف . . .) وقد اختلفوا فى أنه يلزم أن يلتمس ذلك فى كل التفات أولا يلزم أن يكون له فى كل مقام نكتة خاصة ويمكن أن يعد ما ذكره الزمخشري نكتة الالتفات البديعية أما هذه اللطائف فهى المقامات الخاصة التى تقتضيه فى الكلام ويمكن بها أن يعد فيما قالوا من علم المعانى وقد عرفت أنها غير محدودة ولا مضبوطة حتى يمكن الكلام عليها هنا .

وجوها أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفطاعه فنبه في التفاته
 الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولدت وله الشكلي فأقامها
 مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم
 عليه ^(١) وخاطبها بتطاؤل ليالك تسلية ، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت
 قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب
 وخاطبها بذلك تسلية وفي الثاني على أنه صادق في التحزن خاطب
 أولا وفي الثالث على أنه يريد نفسه ، ^(٢) أو نبه في الأول على أن النبأ لشدة
 تركه حائراً فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه
 من الخطاب الدائر في مجارى أمور الكبار أمرا ونهيا وفي الثاني على أنه
 بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة
 وفي الثالث على ما سبق ، ^(٣) أو نبه في الأول على أنها حين لم تثبت ولم
 تبصر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب فخاطبها على سبيل التوبيخ
 والتعير بذلك وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو
 الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو
 يدمدم قائلًا وبات له وفي الثالث على ما سبق ، هذا كلامه ^(٤) ولا يخفى
 على المنصف ما فيه من التعسف .

(١) (وخاطبها بتطاؤل ليالك تسلية) فالكاف على هذا مكسورة
 ويصح الفتح نظرا إلى كون النفس يراد بها شخصه .

(٢) (أو نبه في الأول على أن النبأ لشدة . . .) هذا هو ثانى الوجوه
 التي ذكرها السكاكي ولا يخفى أنه لا يلائم سياقه .

(٣) (أو نبه في الأول على أنها حين لم تثبت . . .) هذا هو ثالث
 تلك الوجوه .

(٤) (ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف) لأنه يحمل

(١) ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكى الأسلوب الحكيم وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد (٢) أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له أما الأول فكقول القبعثرى للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد لا حملتك على الأدهم - مثل الأمير يحمل (٣) على الأدهم والاشهب فانه أبرز وعيده في معرض الوعد وأراه بالطف وجهه أن امرأ القيس منه ما لا يمكن أن يكون قد خطر بباله فيه ، ولا يخفى أن كثيرا من تلك اللطائف التي تلتبس للالتفات متعسف فيها أيضا وأن ذلك يرجع الى عدم انضباطها ولو أنها كانت منضبطة لا يمكن الرجوع الى شيء ظاهر مقرر منها .

(١) (ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكى الأسلوب الحكيم) وهذا أيضا يذكره كثير من العلماء في المحسنات البديعية وقد قال السبكي إن القسم الأول منه قريب أو هو من تجاهل العارف بزيادة إشارة الى سفه رأى المخاطب وهو قريب من القول بالموجب وسيأتيان في البديع ولا يخفى أن مراعاة ذلك في الكلام مما يورثه حسنا ولكنه لا يصل الى أن يكون تركه مخلا بفصاحة أو بلاغة فان شأنه في ذلك شأن تجاهل العارف والقول بالموجب فالأجدر عده مثلهم ما في المحسنات البديعية (٢) (أو السائل بغير ما يتطلب) الفرق بين هذا وبين الأول أن فيه سؤالاً فهو أخص منه بهذا الاعتبار وأعم منه باعتبار آخر وهو أنه لا يشترط فيه حمل كلام سابق على خلاف ظاهره كما يشترط في الأول (٣) (على الأدهم والاشهب) يريد بالأدهم الفرس الذي غلب سواده على بياضه وبالاشهب الذي غلب بياضه على سواده .

من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد ^(١) فجدير بأن يصفد لا أن يصفد ، وكذا قوله له لما قال له في الثانية إنه حديد - لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا ، وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبر من قال مفتخرا .

(٢) أتت تشتكي عندي مزاولة القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلى فقلت كأننى ما سمعت كلامها - هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى ^(٣) وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة .

(٤) وأما الثانى فكقوله تعالى (يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس

(١) (فجدير بأن يصفد لا أن يصفد) يصفد الاوولى من الاصفاد وهو الاعطاء ويصفد الثانية من صفده إذا قيده والصفد بالتجريك الاعطاء والصفاد بالكسر القيد .

(٢) (أتت تشتكى عندي مزاولة القرى . البيتين) لم ينسبهما شراح الشواهد الى قائلهما والقرى بكسر القاف طعام الضيف وقد اعترض السبكي على التمثيل بهما لهذا القسم لأنه ليس فيهما حمل كلام على خلاف ظاهره وإنما هما من تلقى السائل بغير ما يتطلب تنبيهها على أن الاوولى بها الاستعداد لهم لا الشكوى منهم .

(٣) (وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة) ظاهر هذا أن القسم الاوول من الاسلوب الحكيم هو الذى يسمى بذلك وظاهر كلام السبكي أن الاسلوب الحكيم بقسميه يسمى مغالطة .

(٤) (وأما الثانى فكقوله تعالى يسألونك عن الأهلة . . .) هذا مثال للتنبيه على أن خلاف ما سألوا عنه هو الاوولى بحالهم والآية الآتية مثال للتنبيه على أن خلاف ما سألوا عنه هو المهم لهم ولا يخفى أنه لا يكاد يكون هناك فرق بين الأمرين .

(والحج) قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وكقوله تعالى (يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فقلوا الدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) ، سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصروف ،^(١) ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه وأن ما هو للواقع كالواقع كقوله تعالى (ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله) وقوله (ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا) وقوله تعالى (ونادى أصحاب النار) وقوله تعالى (ونادى أصحاب الأعراف) جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع وعن حسان أن ابنه عبدالرحمن سمعه زنبور وهو طفل فجاء إليه يبكي فقال له

ومن هذا أيضا أجوبة موسى عليه السلام لفرعون (قال فرعون وما رب العالمين . قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين . قال لمن حوله ألا تستمعون . قال ربكم ورب آبائكم الأولين قال إن رسولكم الذي أرسل اليكم لجنون . قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون) .

(١) (ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي) وكذا التعبير عن الماضي بلفظ المضارع إحضارا لصورته العجيبة كقوله تعالى (والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا) ولا يخفى أن كلا من ذلك مبناه على المجاز المرسل أو الاستعارة بتشبيه المستقبل المتحقق الوقوع بالماضي أو الماضي في صورته العجيبة المستحضرة بالحاضر فذلك من فروع علم البيان ولا معنى لذكره هنا إذ لا فرق بينه وبين غيره من أنواع المجاز فيما جعل به من باب خلاف مقتضى الظاهر .

يابنى مالك قال (١) لسعنى طوير كانه ملتف فى بردى حبرة ، فضمه الى صدره وقال يابنى قد قلت الشعر ، (٢) ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى (وإن الدين لواقع) وكذا اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود) .

(٣) ومنه القلب كقول العرب عرضت الناقة على الحوض

(١) (لسعنى طوير كانه ملتف فى بردى حبرة) طوير تصغير طائر والحبرة ضرب من برود اليمن .

(٢) (ومثله التعبير عنه باسم الفاعل . .) وذلك لأن كلا من اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة فى المتلبس بالفعل فى الحال اتفاقا وفى الماضى على قول ضعيف فىكون إطلاقه على المستقبل مجازا أيضا .

(٣) (ومنه القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر فلا يعد منه نحو فى الدار زيد وضرب عمر زيدا وغيرهما ، وهو قسمان : أحدهما لفظى نحو قوله - ولا يك موقف منك الوداعا - إذ لا قلب فى المعنى وإنما القلب فى اللفظ إذ نكر ما هو فى موضع المبتدأ وعرف الخبر والاتصل فى ذلك العكس ، وثانيهما معنوى نحو قولهم عرضت الناقة على الحوض لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لا جل أن يميل للمعروض أو يحجم عنه ولكنه لما كان المعتاد فى ذلك أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه وكانت الناقة هى التى يؤتى بها للحوض نزل كل منهما منزلة الآخر ، ومن ذلك قولهم أدخلت الخاتم فى الأصبع والقلنسوة فى الرأس والاتصل فيه أدخلت الأصبع فى الخاتم والرأس فى القلنسوة ولكن لما كان المعتاد أن المظروف ينقل الى الظرف وكان الأمر هنا بالعكس صح فيه هذا القلب .

(١) ورده مطلقا قوم (٢) وقبله مطلقا قوم منهم السكاكى (٣) والحق إنه إن تضمن اعتبارا لطيفا قبل وإلا رد أما الأول (٤) فكقول رؤية : ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للبالغه ، ونحوه قول أبى تمام يصف قلم الممدوح

(٥) لعاب الأفاعى القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

(١) (ورده مطلقا قوم) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود وقد قال السبكي إنه لا يكاد أحد يمنع مطلقا وروده فى القرآن وفصيح الكلام ولعل ذلك منهم للفظى دون المعنوى .

(٢) (وقبله مطلقا قوم منهم السكاكى) لأن قلب الكلام مما يحوج الى التنبه للاصل وذلك مما يورث الكلام ملاحظة ولطفاً .

(٣) (والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا . . .) أى غير تلك الملاحظة كالبالغة الآتية فى بيت رؤية لأنه بدون هذا يكون عدولا عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها إذ لا يعتد فيه بتلك الملاحظة وحدها ولا يخفى أن القلب بهذا الاعتبار وتلك الملاحظة يكون من المحسنات البديعية فالأجدر به أن يذكر فى البديع لا فى علم المعاني وإن كان بعض أمثله من المجاز العقلى مثل قولهم عرضت الناقة على الحوض وبعضها من التشبيه المقلوب كما سيأتى فى أمثاله

(٤) (فكقول رؤية : ومهمه مغبرة أرجاؤه . البيت) هو رؤية بن العجاج ، والمهمه المفازة ، والأرجاء جمع رجا وهو الناحية

(٥) (لعاب الأفاعى القاتلات لعابه . البيت) الأفاعى الحيات ، وأرى الجنى العسل من إضافة الموصوف إلى الصفة ، واشتارته جنته ، وأيد عواسل عارفة بجنه ، والأولى صفة هذا القلم مع الإهداء ، والثانية

وأما الثاني ^(١) فكقول القطامي

كما طينت بالفدن السياعا

(٢) وقول حسان

يكون مزاجها عسل وماء

صفته مع الأولياء

(١) (فكقول القطامي : كما طينت بالفدن السياعا) هو عمير بن شليم التغلبي وهذا من قصيدة له في مدح زفر بن حارث الكلابي وقد كان أسيرا له فأطلقه :

فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا
أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن تستطاعا
يصف ناقته بالسمن ، والfdن القصر ، والسياع الطين المخلوط بالبن
أو الآلة التي يطين بها ، يعنى أنها صارت ملساء من السمن مثل القصر
المطين بالسياع ، فإن حمل السياع على الآلة فلا كلام في عدم تضمن القلب
فيه اعتبارا لطيفا وإن حمل على السطين فيجوز أن يكون المقصود منه
المبالغة في سمنها لأنه يقصد تشبيهه بالسياع الذي صار لكثرتة كأنه الأصل
والfdن هو الفرع فيكون هو أيضا مثله من أصله كالعظم وغيره

(٢) (وقول حسان : يكون مزاجها عسل وماء) هو حسان بن ثابت

الأنصاري :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء
على أنيابها أو طعم غض من التفاح عصره اجتناء
وهو قلب لفظي ، والسبيئة الخمر المشتراة للشرب ، وبيت رأس مدينة
صغيرة بالشام بين رملة وغزة ، والغض الطرى ، وعصره أماله كناية
عن إدراكه وقت نضجه ، شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء أو بماء
تفاح طرى في وقت نضجه

(١) وقول عروة بن الورد

فدبت بنفسه نفسى ومالى

(٢) وقول الآخر

ولا يك موقف منك الوداعا

(٣) وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ليس واردا على القلب إذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبار لطيف وكذا قوله تعالى ثم دنا فتدلى وكذا قوله تعالى اذهب بكتابى هذا فآلقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون ، فأصل الأول أردنا إهلاكها

(١) (وقول عروة بن الورد: فدبت بنفسه نفسى ومالى) هو جواب شرط قبله :

فلو أنى شهدت أباسعاد غداة غد لمهجته يفوق

فدبت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق

وفى بعض الروايات بمهجته ويقال فاق بمهجته إذا أشرفت نفسه على الخروج أخرجت ، وما آلوك لم أقصر فيك

(٢) (وقول الآخر : ولايك موقف منك الوداعا) هو القطامى فى مطلع قصيدته السابقة :

قنى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا

قنى وافدى أسيرك إن قومى وقومك لا أرى لهم اجتماعا

والآلف من ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة له

(٣) (وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها ...)

ومن يجعل ذلك من القلب يقول إن الأصل فى الآية الأولى جاءها بأسنا فأهلكناها ، وفى الثانية ثم تدلى فدنا ، وفى الثالثة فانظر ماذا يرجعون ثم

تول عنهم

فجاءها بأسنا أى إهلاكنا وأصل الثانى ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه فى الهواء ومعنى الثالث تنح عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال إنه دخل عليها من كوة فألقى الكتاب إليها وتوارى فى الكوة وأما (١) قول خدش:

« وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر »

فقد ذكر له سوى القلب وجهان أحدهما أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها والثانى أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيرا لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها كما يقال شقى الخبز بجسم فلان إذا لم يكن أهلا للبسه ، وقيل فى قول قطرى بن الفجاءة :

(٢) ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الاقدام

(١) (وأما قول خدش : وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر) هو خدش

ابن زهير

وتلحق خيل لا هوادة بينها وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر أى يتلاحق فرسان لا صلح بينهم ، والضياطرة جمع ضيطر ويقال أيضا ضوطر وضيطار وهو العظيم أو الضخم اللثيم العظيم الاست والحمر جمع أحمر اللون وقيل هو الذى لا سلاح معه

(٢) (ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب البيت) أصبت بالبناء للفاعل وأصب بالبناء للمفعول ، ويقال فلان جذع إذا كان حديث السن وقارح إذا كان قديما وجذوع البصيرة عدم تجربة الأمور وقروح الاقدام إقدام أهل العقول والسن القديم وهذا عكس المراد لان المقصود وصفه ببصيرة القارح وإقدام الجذع فهذا هو الذى يتمدح به لا العكس والاتصل على هذا أن يقال ثم انصرفت قارح البصيرة جذع الاقدام وقد أصبت

إنه من باب القلب على أن لم أصب بمعنى لم أجرح أى قارح البصيرة
 جذع الاقدام كما يقال إقدام غرور أى مجرب (١) وأجيب عنه بأن لم
 أصب بمعنى لم ألف أى لم ألف هذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع
 الاقدام قارح البصيرة على أن قوله جذع البصيرة قارح الاقدام حال من
 الضمير المستتر فى لم أصب فيكون متعلقاً بأقرب مذكور ويؤيد هذا الوجه
 قوله قبله :

(٢) لا يركن أحد إلى الاحجام يوم الوغى متخوفاً للحام

ولم أصب أى جرحت ولم أجرح ولكنه قلب فأوهم خلاف المراد
 (١) (وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألف) هذا جواب عنه
 بجعل كلامه لا قلب فيه وأن لم أصب بمعنى لم أوجد لا بمعنى لم أجرح
 (٢) (لا يركن أحد إلى الاحجام : الايات) الاحجام التأخر ،
 والوغى الحرب ، والحام الموت ، والدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن ، وعن
 اسم بمعنى جانب لا حرف لدخول من عليها ، وأكناف السرج جوانبه
 والعنان سير اللجام

وهذه أمثلة تتعلق بالالتفات وما بعده نختتم بها الكلام فى أحوال
 المسند إليه :

أأنت الهلالى الذى كنت مرة	سمعنا به والارحى المغلب
ومية أجمال الثقلين جيداً	وسالفة وأحسنه قذالاً
كلوا فى بعض بطنكمو تعفوا	فان زمانكم زمن خميص
فرجى الخير وانتظرى إيابى	إذا ما القارظ العنزى آبا
رأين شيخاً قد تحنى صلبه	يمشى فيقعس أو يكب فيعثر
وعزلت أهل العشق حتى ذفته	فعجبت كيف يموت من لا يعشق
سألت نسيم أرضك حين وافى	وقلت صف القوام ولا تحاشى

فلقد أراني للرماح دريشة من عن يميني مرة وأمامي
حتى خضبت بما تحدر من دمي أكناف سرجي أو عنان الجامي
فإن الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح وأيضاً فحوى كلامه
أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت لإعلاماً أن الاقدام غير عالة
للحمام وحشاً على الشجاعة وبغض الفرار

القول في أحوال المسند

(١) أما تركه فلنحو ما سبق في باب المسند إليه من تخيل العدول إلى
أقوى الدليلين ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تنبهه
ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (٢) إما مع ضيق

أحوال المسند

(١) (أما تركه فلنحو ما سبق في باب المسند إليه . . .) إنما قدم بيان
اعتبارات الحذف هنا وفيما سبق على اعتبارات الذكر لأن اعتبارات
الحذف أعلى منزلة في البلاغة من اعتبارات الذكر حتى إن عبد القاهر في
كتابه (دلائل الإعجاز) أهمل بيان اعتبارات الذكر لضعف أمرها في البلاغة
ولم يكن يعنى هو وغيره من المتقدمين بهذه الاعتبارات النحوية وما إليها مما
عنى به السكاكي والخطيب وإذا كان عبد القاهر ذكر في تعريف البلاغة
أن النظم هو تآخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي
يصاغ لها الكلام ، فإنه يريد بمعاني النحو ما يذكر فيه من أحوال الحذف
والذكر والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير لا تلك الاعتبارات
النحوية التي لا تخرج فيها الألفاظ عن تأدية معانيها الأصلية

(٢) (إما مع ضيق المقام) ضيق المقام قد يكون لكون الكلام
شعراً أو لقلة زمن التكلم أو نحو ذلك وقد عرفت أن الأحسن أن يعد
ضيق المقام غرضاً مستقلاً

المقام (١) كقوله

فاني وقيار بها لغريب

أى وقيار كذلك (٢) وقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

أى ونحن بما عندنا راضون ، وكقول أبى الطيب

قالت وقد رأت اصفرارى من به وتنهدت فأجبتها المتنهد

(٣) أى المتنهد هو المطالب به دون المطالب به هو المتنهد إن فسر بمن

(١) (كقوله فاني وقيارها لغريب) هو ضابى بن الحارث البرجمي

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فاني وقيارها لغريب

وكان عثمان بن عفان حبسه فى قوم هجاءه ، والرحل المنزل والمأوى

وقيار اسم فرسه أو غلامه ، وجواب الشرط محذوف تقديره فقد حسنت

حالته وسأت حالتى ، ولا يصح أن يكون قيار عطفاً على محل اسم إن

ولغريب خبر عنها لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى خبرها ولا

يجوز أيضاً أن يكون خبراً عن قيار والمحذوف خبر إن لاقتراانه بلام

الابتداء وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يقترن بها إلا شذوذاً

(٢) (قوله نحن بما عندنا وأنت بما البيت) هو عمرو بن امرئ

القيس الخزرجي والحذف هنا من الاول لدلالة الثانى عليه ويريد بقوله

(والرأى مختلف) أن يتبع كل منهما رأيه على اختلافهما لرضا كل منهما

برأيه وعدم انقياده لصاحبه

(٣) (أى المتنهد هو المطالب به) فيكون من حذف المسند لا من حذف

المسند إليه وقد جوز السكاكى كلاماً من التقديرين لأنه إذا جعلت كلمة من

مبتدأ والمطالب به خبرها وهو مذهب سيديويه فالأولى أن يقدر (المتنهد هو

المطالب به) ليطابق الجواب السؤال وإن جعلت كلمة من خبراً مقدماً

المطالب به لأن المطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنه
المطالب به ليتعين عندها لا الحكم على المطالب به بالتعيين ؛ وقيل معناه
من فعل به فيكون التقدير فعل به المتشهد ، وإما بدون الضيق كقوله تعالى
والله ورسوله أحق أن يرضوه على وجه أى والله أحق أن يرضوه ورسوله
كذلك ويجوز أن يكون جملة واحدة وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت
بين رضا الله ورضا رسوله فكانا في حكم مرضى واحد كقوله إحسان زيد
وإجماله نعشني وجبر مني ، وكقوله زيد منطلق وعمرو أى وعمرو كذلك
وعليه قوله تعالى واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن
ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن أى واللاتى لم يحضن مثلهن ^(١) وقوله
خرجت فاذا زيد وقوله لمن قال هل لك أحد إن الناس إلب عليك
إن زيدا وإن عمرا أى ^(٢) إن لي زيدا وإن لي عمرا وعليه ^(٣) قوله :

فالأولى أن يقدر (المطالب به هو المتشهد) ليطلق الجواب السؤال أيضا
(١) (وقوله خرجت فاذا زيد) أي موجود أو حاضر والحذف
في هذا للاختصار والاحتراز عن العبث ولا تباع الاستعمال أيضا لأنه
يطرد حذف المسند إذا وقع المسند إليه بعد إذا الفجائية لأنها تدل على
مطلق الوجود وقد توجد معها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ
الخروج في المثال فانه يشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو
نحو ذلك

(٢) (أى إن لي زيدا وإن لي عمرا) وهذا فيه أيضا مع ذلك اتباع
الاستعمال الوارد لأطراد حذف المسند مع تكرار إن وتعدا اسمها
(٣) (قوله إن محلا وإن مرتحلا) هو أعشى قيس :

إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا

إن محلا وإن مرتحلا

أى إن لنا محلا في الدنيا وإن لنا مرتحلا عنها إلى الآخرة ^(١) وقوله تعالى (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) تقديره لو تملكون تملكون مكررا لفائدة التأكيد فأضمر تملك الأول إضممارا على شريطة التفسير وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم لسقوط ما يتصل به من اللفظ فأنتم فاعل الفعل المضمر وتلكون تفسيره قال الزمخشري هذا ما يقتضيه علم الاعراب فأما ما يقتضيه علم البيان ^(٢) فهو أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح

ومحلا ومرتحلا مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال ، والسفر المسافرون ويعني بهم الموتى ، وإذ مضوا ظرف أو تعليل ، والمهل بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة ، والمعنى إن في غيبة الموتى طولا وبعدا لأنهم مضوا مضيا لا رجوع له .

(١) (وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون رحمة ربى) هذا لما حذف فيه المسند إلى الفاعل لأن لو إنما يليها الفعل وذهب البصريون إلى أنه لا يليها مقعدرا إلا نادرا كما في قول حاتم (لو ذات سوار لطمتنى) وقيل إن الآية على تقدير لو كنتم أنتم تملكون فحذفت كان واسمها وأنتم تأكيد له .

(٢) (فهو أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص) ذكر السبكي أن هذا مردود على الزمخشري بأن الاختصاص إنما يكون في الجملة الاسمية التي يقدم فيها المسند إليه على خبره الفعلى كما سبق وما هذا ليس كذلك وبأن هذا لو صح أن يدل على اختصاص لكان معناه (لو اختصاصتم بملك خزائن الرحمة لأنفسكم) وليس في هذا ما يقتضى اختصاصهم بالشح كما قال الزمخشري لأنه لا ينفى أن غيرهم لو اختص بذلك لشح وإنما يكون ذلك لو قيل (أنتم لو تملكون ذلك لأنفسكم) .

المتبالغ ، ونحوه قول حاتم ^(١) لو ذات سوار لطمتني وقول ^(٢) المتلمس :
ولو غير إخواني أرادوا نقيصتي

وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لا أجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر، وكقوله تعالى (أئمن زين له سوء عمله فرآه حسنا) أى كمن لم يزين له سوء عمله والمعنى أئمن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما الذين كفروا والذين آمنوا كمن لم يزين له سوء عمله ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال لا ففيل (إن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) وقيل المعنى أئمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات فحذف الجواب لدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو أئمن زين له سوء عمله كمن هداه الله فحذف لدلالة فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، وأما قوله تعالى

(١) (لو ذات سوار لطمتني) قد روى الأصمعي هذا المثل على هذا الوجه (لو غير ذات سوار لطمتني) على أن حاتما كان قد مر ببلاد عنزة فناداه أسير لهم يا أبا سفيانة أكلني الأسار والقمل ولم يكن معه شيء فساوم القوم به ثم قال أطلقوه واجعلوا يدي في القيد مكانه ففعلوا فجاءته امرأة يبيعير ليفصده فقام فنحره فاطمته فقال لها ذلك يعنى أنه لا يقتص من النساء فعرف فقضى نفسه فداء عظيم ، وقيل إن التي ضربته كانت أمة لا أهل الحى فقال لها (لو ذات سوار لطمتني) .

(٢) (وقول المتلمس : ولو غير إخواني أرادوا نقيصتي) سبق

بيان اسمه .

ولو غير إخواني أرادوا نقيصتي جعلت لهم فوق العرانيين ميسما
والعرانيين جمع عرنيين وهو الأنف كله أو ما صلب منه
والميسم العلامة .

(بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل) وقوله تعالى (سورة أنزلناها) وقوله (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة) فكل منها يحتمل الأمرين حذف المسند إليه وحذف المسند أي فأمرى صبر جميل^(١) أو فصبر جميل أجمل وهذه سورة أنزلناها أو فيها أو حيناً اليك سورة أنزلناها وأمرهم أو الذي يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخالص من المؤمنين الذين طاب باطن أمرهم ظاهره لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها أو طاعتكم طاعة معروفة أي بأنها بالقول دون الفعل أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة ، وما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى (ولا تقولوا ثلاثة) قيل التقدير ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ورد بأنه تقرير لثبوت آلهة لأن النفي إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ كما تقول ليس أمراًونا ثلاثة فانك تنفي به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء وذلك إشراك مع أن قوله تعالى بعده (إنما الله إله واحد) يناقضه والوجه أن ثلاثة صفة مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف بميزة لاخير مبتدأ والتقدير ولا تقولوا لنا أوثى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ثم حذف الخبر كما حذف من لا إله إلا الله وما من إله إلا الله ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان في غير هذا الموضع فيكون النهي عن إثبات الوجود لآلهة وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلهين مع أن ما بعده أعنى قوله (إنما الله إله واحد) ينفي ذلك

(١) (أو فصبر جميل أجمل) أي من الصبر غير الجميل وهو الذي تكون معه شكاية فقيه جمال أيضاً لأنه خير من عدوه وبهذا يصح تفضيل الصبر الجميل عليه ولكن التقدير الأول خير من هذا التقدير لما فيه من هذا التكلف

فيحصل النهي عن الاشرار والتوحيد من غير تناقض ولهذا يصح أن يتبع نفى الاثنين فيقال ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان لأنه كقولنا ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان وهذا صحيح ولا يصلح أن يقال على التقدير الأول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان لأنه كقولنا ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد^(١) ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة أى لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) فيكون المعنى ثلاثة مستوون في الصفة والرتبة فإنه قد استقر في العرف أنه إذا أريد إلحاق اثنين بواحد في وصف وأنها شبيهان له أن يقال هم ثلاثة كما يقال إذا أريد إلحاق واحد بآخر وجعله في معناه هما اثنان ، واعلم أن الحذف لا بدله من قرينة^(٢) كوقوع الكلام جوابا عن سؤال إما محقق كقوله تعالى (واتن سألهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) وقوله (واتن سألهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله) وإما مقدر^(٣) نحو :

(١) (ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة) وعلى هذا يكون من حذف المسند إليه والمعنى صحيح بخلاف الوجه الذي أبطله وقد أجاب السبكي عنه بأن السالبة تحتل نفى موضوعها كما تحتل نفى محمولها وحده فيكون المعنى عليه محتملا لنفى الثلاثة والاثنين أيضا .

(٢) (كوقوع الكلام جوابا عن سؤالي إما محقق . . .) السؤال المحقق هو المذكور في الكلام والسؤال المقدر بخلافه .

(٣) (نحو : لبيك يزيد ضارع لخصومة) هو للحارث بن ضرار النهشلي وقيل للحارث بن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلي :

لبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

ويزيد هو يزيد بن نهشل ، والضارع الذليل ، والمختبط الذي يأتي

ليك يزيد ضارع الخصومة

وقراءة من قرأ (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) وقوله (كذلك
يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) ببناء الفعل للمفعول
وفضل هذا التركيب على خلافه أعنى نحو ليك يزيد ضارع ببناء
الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه أحدهما أن هذا التركيب يفيد إسناد
الفعل الى الفاعل مرتين إجمالاً ثم تفصيلاً (١) الثانى أن نحو يزيد فيه
ركن الجملة لا فضلة الثالث أن أوله غير مطمع للسامع فى ذكر الفاعل
فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب وخلافه
بخلاف ذلك

ومن هذا الباب أعنى الحذف الذى قرينته وقوع الكلام جواباً عن
سؤال مقدر قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) (٢) على وجه فان الله شركاء
إن جعلوا مفعولين لجعلوا فالجن يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره الشيخ
عبد القاهر من أن يكون منصوباً بمحذوف دل عليه سؤال مقدر كأنه
قيل من جعلوا لله شركاء فليل الجن فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقاً
فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن فى الإنكار دخول اتخاذه من الجن والثانى
ما ذكره الزمخشري وهو أن ينتصب الجن بدلاً من شركاء فيفيد إنكار
اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الأذهاب والاهلاك والطوائع
جمع مطيحة على غير القياس وجمعها القياسى مطاوح أو مطيحات .

(١) الثانى أن نحو يزيد فيه ركن الجملة لا فضلة وهذا يفيد الاعتناء
بشأنه ويناسب مقام رثائه .

(٢) (على وجه) هو الوجه الذى ذكره عبد القاهر بخلاف الوجهين
المذكورين بعده .

الشريك مطلقاً أيضاً (١) وإن جعل لله لغواً كان شركاء الجن مفعولين. قدم ثانیهما على الأول وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ الله شريكاً ملكاً كان أوجنياً أو غيرهما ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ولو لم يبين الكلام على التقديم وقيل وجعلوا الجن شركاء لله لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء والله أعلم .

ومنه ارتفاع المخصوص في باب نعم وبئس (٢) على أحد القولين (٣) وأما ذكره فاما لنحو ما مر في باب المسند اليه من زيادة التقرير والتعريض بغياوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والاهانة وبسط الكلام (٤) وإما ليتعين كونه اسماً فيستفاد منه الثبوت أو كونه فعلاً فيستفاد منه

(١) (وإن جعل لله لغواً) أي جارا ومجرورا متعلقا بشركاء مقدما عليه (٢) (على أحد القولين) وهو قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر فيكون التقدير في نحو نعم الرجل زيد هكذا زيد الممدوح وقيل إنه خبر مبتدأ محذوف وقيل إنه مبتدأ خبره الجملة قبله وقيل إنه بدل من الفاعل قبله فالأقوال فيه أربعة لا اثنان .

(٣) (وأما ذكره فاما لنحو ما مر في باب المسند اليه من زيادة التقرير...) لم يذكر ما مر من كون الذكر هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وقد عرفت عدم صحته هناك وكذلك حاله هنا فهو نكتة نحوية والذكر كالحذف لا بد أن يكون مع قرينة ومتى قامت القرينة فالأصل معها الحذف لا الذكر ومن ذكر المسند لزيادة التقرير قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) ومن ذكره للتعريض بغياوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم؟ ومن ذكره لاستلذاذه نحو هي سعاد في جواب من قال هل هذه حبيبتك سعاد؟ وهكذا .

(٤) (وإما ليتعين كونه اسماً فيستفاد منه الثبوت ٠٠٠) وإما يقصد كل

التجدد أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد وإما لنحو ذلك ، قال السكاكي وإما للتعجب من المسند اليه بذكره (١) كما اذا قلت زيد يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الاحوال وفيه نظر لحصول التعجب بدون الذكر إذا قامت القرينة .

(٢) وأما إفراده فليكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم كقولك زيد منطلق وقام عمرو والمراد بالسببي نحوز يد أبوه منطلق ، قال السكاكي وأما الحالة المقتضية لإفراده فهي إذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت، للمسند اليه أو بالا نفاء عنه كقولك أبو زيد منطلق (٣) والكر

من الاسم والفعل اذا اقتضى المقام ذلك كما سبق في قوله تعالى (ثم إنكم بعد ذلك لميتون ثم إنكم يوم القيامة تبعثون) وقد ذكر السببي أن احتمال الثبوت والتجدد في كونه ظرفا قائم عند ذكره وعند حذفه فالأحسن الاختصار على ما قبله .

(١) (كما إذا قلت زيد يقاوم الأسد) أى فى جواب من قال من يقاوم الأسد ؟

(٢) (وأما إفراده فليكونه غير سببي . . .) أى مع اقتضاء المقام ذلك بأن كان المخاطب به خالى الذهن من الحكم فلا يؤتى له بصيغة تفيد تقويته فيقال فى ذلك زيد منطلق أو أبوه منطلق وانطلق زيد أو انطلق أبو زيد لأن المسند الفعلي مفرد أيضا . ولا يقال زيد انطلق ولا أبو زيد انطلق فان اقتضى المقام تقوية الحكم أتى فيه بصيغة التقوية لإفادة التقوية وحدها أو إفادتها فى ضمن إفادة التخصيص على ما سبق فى نحو ما أنا فعلت هذا (٣) (والكر من البربستين) الكر بضم الكاف مكيال قيل إنه أربعون أردبا وقيل غير ذلك .

من البربستين وضرب أخو عمرو ويشكر بكراً إن تعطه وفي الدار خالد
إذ تقديره استقر أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين لتسام الصلة
بالظرف (١) كقولك الذي في الدار أخوك وفيه نظر من وجهين
أحدهما أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند
مطلقاً والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي إذ فسر المسند
السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقولنا زيد أبوه منطلق
أو انطلق والبرالكرمه بستين (٢) فجعل كما ترى أمثلة السببي مقابلة لأمثلة

(١) (كقولك الذي في الدار أخوك) فإن تقديره الذي استقر أو
حصل في الدار أخوك ولا يصح أن يقدر فيه حاصل أو مستقر لأن
الصلة لا تتم به .

(٢) (فجعل كما ترى أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي . . .) وقد عرف
بعضهم المسند السببي بأنه جملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه
في تلك الجملة فلا يشترك معه المسند الفعلي في ذلك كما يشترك معه فيما
عرفه به السكاكي .

وقد جمع قوله تعالى (وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها
عن نفسه قد شغفها حبا إنا لنراها في ضلال مبين) من المسند المفرد وغير
المفرد ما اقتضاه المقام منهما ففي الجملة الأولى (وقال نسوة) أفرد المسند
لعدم اقتضاء المقام فيه القصد إلى تقوية الحكم ، وفي الجملة الثانية (امرأة
العزيز تراود فتاها) أتى به جملة لأن مرادها لفتاها مستغرب فأتى به
على صيغة التقوية ، وفي الجملة الثالثة (قد شغفها حبا) أتى به مفرداً ولكنه
عوض بقدم المؤكدة ما فاتته من صيغة التقوية ، وفي الجملة الرابعة (إنا لنراها
في ضلال مبين) عاد إلى صيغة التقوية والتأكيد بان لمثل ما أكدت له
الجملة الثانية .

الفعل مع الاشتراك في أصل المعنى والثاني أن الظرف الواقع خبرا اذا كان مقدرا بجملة كما اختاره كان قولنا السكر من البر بستين تقديره السكر من البر استقر بستين فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما مرو كذا إذا كان في الدار خالد تقديره استقر في الدار خالد كان المسند جملة أيضا ليكون استقر مسندا الى ضمير خالد لا الى خالد على الاصح لعدم اعتماد الظرف على شيء .

(١) وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد وأما كونه اسما (٢) فلا فائدة عدم التقييد والتجدد ومن

(١) (وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة . . .) لا يخفى أن الفعل يدل بأصل وضعه على كل من هذين الأمرين فلا يصح أن تعد دلالة وحدها عليهما وجهان وجوه البلاغة ولهذا اعتبر معها ما فيه من الاختصار في دلالة عليهما لأنه يمكن أن يقال في زيد قام زيد قائم أمس فيدل على الزمن الماضي أيضا ولكن الأول أخصر منه ، والتجدد يطلق على معنيين أحدهما حصول الشيء بعد عدمه وثانيهما الحصول شيئا فشيئا على سبيل الاستمرار والمعتبر في مفهوم الفعل هو المعنى الأول وقد يدل المضارع على المعنى الثاني بمعونة القرائن كما سيأتى في بيت طريف ، وقد يشارك بعض الأسماء الأفعال في الدلالة على أحد الأزمنة كاسم الفاعل فانه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ولكنه لا يشاركها في الدلالة على التجدد حتى إنك اذا قلت زيد ضارب غدا فمعناه كما قال السبكي أن الضرب الذي سيقع منه غدا يقع ثابتا مستقرا سواء كان موجودا قبل ذلك أم لا فان كان فيه دلالة على سبق عدم فهي من الظرف (غدا) لا من اسم الفاعل وكذلك زيد ضارب في دلالة على الحال دون الاستقبال (٢) (فلا فائدة عدم التقييد والتجدد) يعنى لا فائدة الدوام والثبوت

البين فيهما (١) قول الشاعر :

لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
(٢) وقوله :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم
إذ معنى الأول على انطلاق ثابت الدرهم مطلقاً من غير اعتبار تجدد
وحدوثه ومعنى الثاني على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك .
والدوام في الاسم في مقابلة التقييد في الفعل والثبوت في مقابلة التجدد
وقد يدل الفعل على الدوام والاستمرار ولكنه يكون كما سبق استمراراً
تجددياً فلا يلزم من الدوام الثبوت كما زعم بعضهم ، ثم إن دلالة الاسم
على الثبوت عامة في كل الأسماء بخلاف دلالاته على الدوام فانها في بعض
الأسماء كما في الصفة المشبهة ودلالاته على كل منهما دلالة وضعية نحوية
ولكن المقام قد يقتضى ذلك كما اذا كان المقام يقتضى كمال المدح أو الذم
أو نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت ولا يراعى في النحو مثل ذلك بل
يقال فيه زيد منطلق كما يقال انطلق زيد وهكذا ، وإنما تفيد الجملة الاسمية
الثبوت والدوام اذا كان خبرها مفرداً أو جملة ليس فيها فعل فاذا كان
خبرها فعلاً أفادت التجدد مثل الجملة الفعلية .

(١) (قول الشاعر : لا يالف الدرهم المضروب صرتنا . البيت) هو
النضر بن جؤية ، والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول والأحسن نصب
الدرهم ليكون عدم الألفة من جانب الصرة لأن هذا نص في حصوله
فيها وعدم إلفتها له بخلاف الأول فقد يكون عدم إلفه لها بعدم حصوله
فيها لفقرهم وهو يقصد التمدح بغناهم وكرمهم .

(٢) (وقوله : أو كلما وردت عكاظ قبيلة . البيت) هو طريف بن
تميم العنبري ، وعكاظ سوق بين نخلة والطائف ، وعريف القوم القيم
بأمرهم يريد أنهم يبعثونه ليتأسوا به لشجاعته أو لظهار مفاخرتهم بحضرته

(١) وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلترية الفائدة كقولك ضربت ضرباً شديداً وضربت زيدا وضربت يوم الجمعة وضربت أمامك وضربت تأديبا وضربت بالسوط وجلست والسارية وجاء زيد راكباً وطاب زيد وقد ذكر السبكي أن الدلالة على تجدد التوسم مأخوذة من كلاً الدالة على التكرار الذي هو ملزوم التجدد وهي غفلة ظاهرة لأن التجدد المدلول عليه بالفعل واقع في قوله يتوسم والتجدد المأخوذ من كلاً واقع في قوله بعثوا نعم يمكن أن يقال إن التجدد الأول مأخوذ من معنى التوسم في ذاته لا من وروده بصيغة المضارعة .

ومما يتبين الفرق فيه بين المسند الفعلي والمسند الاسمي حيث لا يصلح أحدهما مكان الآخر قوله تعالى (وكلهم باسط ذراعيه بالصيد) وقول الأعشى :

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نار في يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمخلق
وقول أبي تمام :

السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب
وقول الآخر :

نروح ونغدو لحاجتنا وحاجة من عاش لا تنقضي
(١) (وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلترية الفائدة) أي تكثيرها ولا يخفى أن هذه فائدة تقييد الفعل بهذه الأمور في أصل معانيها النحوية وأن تقييدها من مباحث متعلقات الفعل الآتية فلا معنى لذكره هنا وسيأتي فيها بيان وجوه البلاغة في ذلك ومنها أن تقول لو شئت أن أرد على الأمير رددت فتذكر المفعول لتقررره في نفس السامع وتؤنس به لغرابته ومثل هذا قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكى دماً لبكيتك عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

نفساً (١) وما ضرب إلا زيد وما ضربت إلا زيدا (٢) والمقيد في نحو كان زيد قائماً هو قائماً لا كان .

وأما ترك تقييده (٣) فلما نفع من تربية الفائدة .

(٤) وأما تقييده بالشرط فلا اعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين

(١) (وما ضرب إلا زيد وما ضربت إلا زيدا) الاستثناء في المثال الأول من الفاعل وفي المثال الثاني من المفعول وقيد الفعل فيهما هو المستثنى لأن الفعل في الحقيقة منسوب إلى المستثنى منه المحذوف في المثالين والمستثنى المذكور قيد للفعل وإن كان في المثال الأول هو الفاعل في الظاهر وقد ذكر السبكي أن الخطيب جعل هذا المثال من تقييد الفعل بمفعول ونحوه وكأنه يعني التقييد بالحصر في الخبر عنه .

(٢) (والمقيد في نحو كان زيد قائماً هو قائماً لا كان) لأنه هو الدال على الحدث وكان تدل على الزمان دون الحدث فكأنك في المثال قلت زيد قائم في الزمان الماضي وقد اختار الرضى أن كان تدل على الحدث وأنها المسندة لزيد في هذا المثال فمعنى كان زيد حصل شيء ما لزيد وذكر الخبر بعد ذلك لبيان هذا الإجمال والمعنى الكامل للمثال على ذلك شيء ما ثبت لزيد في الزمن الماضي مبين بالانطلاق فيكون منطلقاً هو القيد لا كان وكل هذا تكلف ظاهر .

(٣) (فلما نفع من تربية الفائدة) مثل خوف انقضاء فرصة أو ضيق مقام بضجر أو نحو ذلك ولا يخفى أن ترك التقييد بذلك إنما يعد من وجوه البلاغة عند قيام القرينة وكذلك التقييد وإلا كان كل منهما متعيناً فلا يكون علم المعاني موضع بحثه بل يكون ذلك لعلم النحو ومثال ترك التقييد لخوف انقضاء فرصة قول الصياد لا أخرج حبس الصيد فلا يقول له في الشرك ليبادر بادراكه قبل فواته بالفرار أو موته حتف أنفه .

(٤) (وأما تقييده بالشرط فلا اعتبارات . . .) يريد تقييد المسند

أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو ولكن لا بد من النظر
ههنا في إن واذا ولو أما إن واذا فهما للشرط في الاستقبال لكنهما يفترقان
في شيء (١) وهو أن الاصل في إن أن لا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه
كما تقول لصاحبك إن تكرمني أكرمك وأنت لا تقطع بأنه يكرمك
(٢) والاصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه كما تقول إذا زالت
الشمس آتيتك ولذلك كان الحكم النادر موقعا لأن لأن النادر غير مقطوع

بالشرط لأن الشرط قيد لحكم الجزاء كالمفعول وغيره فقولك إن جئتنى
أكرمك بمنزلة أكرمك وقت مجيئك وهكذا ولا يخفى أن تلك الاعتبارات
المبينة في علم النحو اعتبارات نحوية وليست من الاعتبارات التي يصح
أن تعد وجهها من وجوه البلاغة إلا أن ينظر إلى دلالة هذه الحروف على
تعليق الجزاء بالشرط في أخصر عبارة نظير ما مر في حروف العطف
فيكون وجهها ضعيفا من وجوه البلاغة .

(١) (وهو أن الاصل في إن ألا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه)
وذلك بأن يكون مترددا في وقوعه أو مظلونا عدم وقوعه بخلاف ما إذا
كان مقطوعا بعدم وقوعه لاستحالة فلا تستعمل فيه إن ولا إذا إلا
لنكتة على ما سيأتى في قوله تعالى (قل إن كان للرحمن ولد) ومثل إن في
دالاتها على ذلك سائر أدوات الشرط .

(٢) (والاصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه) وقد
يكون مظلونا لا مقطوعا به فلها حالتان في هذا كما أن لها حالتها فيما سبق
وكل منهما يدل على ذلك بأصل الوضع ولكنها دلالة زائدة على المعنى
الاصلي لجملة الشرط وهو مطلق التعليق فصح أن يعد مراعاة هذا فيهما
وجهها من وجوه البلاغة لا سيما ما يأتى من استعمال كل منهما في
مقام الأخرى .

به في غالب الأمر وغلب لفظ الماضي مع إذا لكونه أقرب الى القطع بالوقوع ^(١) نظرا الى اللفظ ^(٢) قال الله تعالى (فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه) أتى في جانب الحسنة بلفظ إذا لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وجوز السكاكي أن يكون تعريفها للعهد وقال وهذا أقصى لحق البلاغة ^(٣) وفيه نظر وأتى في جانب السيئة بلفظ إن لأن السيئة نادرة بالنسبة الى الحسنة المطلقة ^(٤) ولذلك نكرت ومنه قوله تعالى (وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) أتى بأذا في جانب الرحمة وأما تنكيرها فجعله السكاكي

(٣) (نظراً الى اللفظ) إنما كان هذا نظراً الى اللفظ لأن الماضي ينقل معها الى معنى الاستقبال .

(٤) (قال الله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة . . .) هذا يرد في كلام الله تعالى وإن كان لا يتصور منه جزم ولا ظن ولا شك لأنه وارد على أساليب كلامهم فيأتي في هذا على ما ينبغي أن يعتبر فيه على فرض أنه لمخلوق يجوز عليه التردد والجزم .

(٥) (وفيه نظر) قال السبكي وجهه أنه قرر أن المراد بالحسنة المطلقة فكيف يجعلها للعهد وهو يناقض الاطلاق ثم أجاب عنه بأنه يريد العهد الذهني لا الخارجي والعهد الذهني جنسي أيضا فلا يناقض الاطلاق وإنما كان العهد أقصى لحق البلاغة لأن المعهود أقرب الى التحقق من الجنس الذي لا عهد فيه .

(٦) (ولذلك نكرت) لأن التنكير يفيد التقليل لدلالته على الوحدة بخلاف أل الجنسية .

لنوعية نظرا الى لفظ الاذاقة (١) وجعله للتقليل نظرا الى لفظ الاذاقة كما قال أقرب وأما قوله تعالى (واذا مس الناس ضر) بلفظ اذا مع الضر فللنظر الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد فى المقام التويخى القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر وللتنبية على أن مساس قدر يسير من الضر لا مثال هؤلاء حقه أن يكون فى حكم المقطوع به وأما قوله تعالى (واذا مسه الشر فذروا دعاء عريض) بعد قوله عز وجل (واذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه) أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير فى مسه للمعرض المتكبر ويكون لفظ اذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به .

قال الزمخشري وللجهل بموقع إن واذا يزيع كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع فى قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها .

(٩) ذمت ولم تحمد وأدركت حاجتى تولى سواكم أجرها واصطناعها.

(١) (وجعله للتقليل نظراً الى لفظ الاذاقة كما قال أقرب) هذا كما ذكره السبكي ينافى ما سبق فى الآية الاولى من أن إطلاق الحسنة المفيد للتكثير هو المناسب لاذا فعلى هذا لا يكون التقليل هنا فى الرحمة مناسبا لها وقد اختار أن الايتان باذا وإن فى الآيتين لمادة كل من الحسنة والرحمة والسيئة ولا شأن للتعريف والتكثير فيهما .

(٢) (ذمت ولم تحمد وأدركت حاجتى . الايتات) ذمت ولم تحمد على الخطاب والبناء للمفعول وأدركت على التكلم والبناء للفاعل وقد أجيب عما اعترض به عليه بأنه يقصد إثبات حث نفسه له على الخير

أبى لك كسب الحمد رأى مقصر ونفس أضاق الله بالخير باعها
إذا هي حشته على الخير مرة عصاها وإن همت بشر أطاعها
فلو عكس لا صاب .

(١) وقد تستعمل إن في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة (٢) كالتجاهل
لاستدعاء المقام إياه وكعدم جزم المخاطب (٣) كقولك لمن يكذبك فيما
وأنه مع ذلك يعصيا وهو أبلغ في الذم وكذلك في همها بالشر يريد أنه
يبادر إليه بمجرد توهمها له وهو أبلغ في الذم أيضا .

(١) (وقد تستعمل إن في مقام القطع بوقوع الشرط) وقد تستعمل
أيضا في مقام القطع بعدم وقوعه فيفرض معها وقوعه لغرض من
الاعراض كالتبكيك وإلزام الخصم والمبالغة وغير ذلك نحو قوله تعالى
(قل إن كان الرحمن ولدا فانا أول العابدين) وقد تستعمل اذا في مقام الشك
للاشعار بأن الشك في الشرط لا ينبغي أن يكون كقولك لمن قال لا أدري
هل تفضل على الأمير بهذا النوال أولا - اذا تفضل عليك كيف يكون
شكرك - للاشعار بأن الأمير لا ينبغي الشك في تفضله وقد تستعمل
في ذلك أيضا لتغليب المتصف بالشرط على غير المتصف به ولكن استعمال
اذا في مقام الشك نادر بخلاف استعمال إن في مقام الجزم .

(٢) (كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه) كما اذا سئل خادم عن سيده
هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول إن كان فيها أخبرك فيتجاهل
خوفا من سيده .

(٣) (كقولك لمن يكذبك) أي لمن يجوز كذبك لأن المقام في عدم
جزم المخاطب .

تخبر إن صدقت فقل لى ماذا تفعل (١) وكتنزيه منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذى أباه إن كان أباك فلا تؤذه وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض المحال لغرض كقوله تعالى (أفنضرب عنكم الذكركر صفحا إن كنتم قوما مسرفين) فيمن قرأ إن بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل فى هذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض (٢) وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به ومجىء قوله تعالى (وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا) بأن يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها (٣) ويحتمل أن يكون

(١) (وكتنزيه منزلة الجاهل) يريد تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل به أى الشاك فيه فشك المخاطب هنا غير حقيقى بخلاف ما قبله .

(٢) (وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به) يعنى تغليب المشكوك فى اتصافه به على المجزوم باتصافه به لا تغليب المجزوم بعدم اتصافه به على المجزوم باتصافه به لأن كلا منهما ليس هو المقام الاصلى لان والمراد تغليب مقامها الاصلى على غيره .

(٣) (ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين . . .) لا يخفى أن التغليب كما قال السبكي أن تجمع بين ما تقتضيه الكلمة وغيره وهنا جمع فى فعل الشرط بين مرتاب يقينا وغير مرتاب يقينا وكل منهما غير ما نستعمل فيه إن فالوجه أن يجعل التغليب بأن يدعى أن بعض المخاطبين كانت حالته حال من يشك الانسان فى أن عنده ريبا أولا كالمناققين وبعضهم بخلاف ذلك فغلب المشكوك فى ريبه على خلافه وجرى أسلوب القرآن

لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فانه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا وكذلك قوله تعالى (إن كنتم في ريب من البعث) .

(١) والتغليب باب واسع يجرى (٢) في فنون كثيرة كقوله تعالى (لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أولتعودن في ملتنا) أدخل شعيب عليه السلام في لتعودن في ملتنا بحكم التغليب إذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلا ومثله قوله تعالى (إن عدنا في ملتكم) وكقوله تعالى (وكانت من القانتين) (٣) عدت، الآتي من الذكور بحكم التغليب على ذلك وإن كان الله تعالى لا يتصور الشك في حقه .

(١) (والتغليب باب واسع) التغليب أمر لفظي محدود في المحسنات البديعية فلا معنى لذكره هنا وقد عرفوه بأنه إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له في الهيئة أو المادة فالأول كقوله تعالى (وكانت من القانتين) والثاني نحو الابوين للآب والائم والقمرين للشمس والقمر، وجميع باب التغليب من المجاز المرسل وعلاقته ترجع إلى علاقة المجاورة ويصح أن يكون من قبيل عموم المجاز على أن يراد بقوله (وكانت من القانتين) الذوات المتصفة بالقنوت وهكذا ويكون للتغليب بهذا ارتباط بفن البيان أيضا .

(٢) (في فنون كثيرة) أي أساليب من الكلام لا اعتبارات وأحوال مختلفة .

(٣) (عدت الآتي من الذكور بحكم التغليب) هذا على جعل من في الآية تبعيضية ويجوز أن تجعل ابتدائية ويكون المراد بالقانتين آباؤها الأولون من إبراهيم وإسحق ويعقوب وغيرهم فلا يكون ذلك من التغليب ولكن الأول أبلغ لما في التغليب من فكتة الاشعار بأن مريم بلغت في طاعتها مبلغ أولئك الرجال القانتين حتى عدت منهم .

وكقوله تعالى (فسجدوا إلا إبليس) عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب وكقوله تعالى (بل أنتم قوم تجهلون) بناء الخطاب (١) غلب جانب أنتم على جانب قوم ومثله (وما ربك بغافل عما تعملون) (٢) فيمن قرأ بالتاء وكذا قوله تعالى (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) غلب المخاطبون في قوله (لعلكم تتقون) على الغائبين في اللفظ والمعنى على إرادتهما جميعا لأن لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا وهذا من غوامض التغليب وكقوله تعالى (وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه) فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام فغلب فيه المخاطبون على الغيب (٣) والعقلاء على الأنعام وقوله تعالى (يذروكم فيه) أي يترككم ويكثركم في هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمنع والمعدن للبت والتكثير ولذلك قيل يذروكم فيه ولم يقل به كما في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة)

(١) (غلب جانب أنتم على جانب قوم) وقيل إن ما في الآية التفات من الغيبة إلى الخطاب وقد رد بأن الخطاب فيه مسبوق بخطاب مثله فلم يجز على خلاف سياقه .

(٢) (فيمن قرأ بالتاء) وهذا في آية سورة هود (والله غيب السموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه وما ربك بغافل عما تعملون) فغلب فيها خطاب النبي على من يشملهم الكلام من ورد ذكرهم قبل هذه الآية في قوله تعالى (وقل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم إنا عاملون . وانتظروا إنا منتظرون) .

(٣) (والعقلاء على الأنعام) وهذا في التعبير بضمير جمع الذكور والأفصح الأفراد في جماعة غير العقلاء .

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بغيره أعنى الجزء بالشرط ^(١) فى الاستقبال امتنع فى كل واحدة من جمليتهما الثبوت وفى أفعالهما المضى أعنى أن يكون كلمتا الجملتين أو إحداهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا ^(٢) ولا يخالف ذلك لفظا نحو إن أكرمتنى أكرمتك وإن أكرمتنى أكرمك وإن تكرمنى أكرمتك وإن تكرمنى فأنت مكرم وإن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس إلا للنكته ما ^(٣) مثل إبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل إما لقوة الأسباب المتأخذة فى وقوعه

(١) (فى الاستقبال) جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائنين فى الاستقبال على أنه حال مما قبله ولا يتعلق بتعليق لانه فى الحال لا فى الاستقبال .
(٢) (ولا يخالف ذلك لفظا . . .) يعنى أن هذه المخالفة فى اللفظ فقط والمعنى على الاستقبال فاذا قيل إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس فالمعنى إن تعتمد باكرامك إياى الآن أعتمد باكرامى إياك أمس وكذا قوله تعالى (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) جواب الشرط فيه محذوف تقديره فاصبر .

وقد تستعمل إن فى الماضى لفظا ومعنى قياسا مطردا مع كان نحو قوله تعالى (إن كنت قلته فقد علمته) وقليل فى غير ذلك كقول أبي العلاء :
فيا وطنى إن فاتنى بك سابق من الدهر فلينعم لسا كنك البال
وقد تستعمل إذا للماضى نحو قوله تعالى (حتى إذا ساءى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال آتوني أفرغ عليه قطرا) واستعمال كل منهما فى هذا استعمال لغوى لا يحتاج الى نكته بما ذكره فى استعمالهما للماضى فى اللفظ فقط .

(٣) (مثل إبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل) هذه هى النكته العامة لهذا الاستعمال وما بعدها من قوة الأسباب وغيرها علل وفروع لها

كقوله إن اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب في ذلك وإما لأن ما هو للوقوع كالمواقع كقوله إن مت كان كذا وكذا كما سبق (١) وإما للتفاوت وإما لإظهار الرغبة في وقوعه نحو إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكبر تصوره إياه فربما يخيل إليه حاصلًا (٢) وعليه قوله تعالى (ولا تكثرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصننا) وقد يقوى هذا التخيل عند الطالب حتى إذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلظه تارة واستخرج له محملاً أخرى وعليه قول أبي العلاء المعري .

(٣) ما سرت إلا وطيف منك يصحبنى سرى أمامى وتأويبا على أثرى يقول لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى فأعدك بين يدى مغلطا للبصر بعله الظلام إذا لم يدركك ليلا أمامى وأعدك خلفى إذا لم يتيسر لى تغليظه حين لا يدركك بين يدى نهارا وإما لنحو ذلك (٤) قال السكاكى أوللتعريض كما فى قوله تعالى (ائن أشركت ليحبطن عملك)

(١) (وإما للتفاوت وإما لإظهار الرغبة فى وقوعه) التفاؤل للسامع وهو ذكر ما يسره والرغبة من المتكلم والمثال المذكور يصلح لكل منهما . (٢) (وعليه قوله تعالى ولا تكثرهوا فتياتكم . . .) ومعنى إظهار الرغبة فى حقه تعالى إظهار كمال رضاه أو إظهار كون الشيء مرغوبا فى ذاته لتزده تعالى عن الرغبة .

(٣) (ما سرت إلا وطيف منك يصحبنى . البيت) الطيف الخيال والتأويب السير نهارا مشتق من الأوب لأن الغالب أنهم يسرون ليلا ويأتون إلى منازلهم نهارا .

(٤) (قال السكاكى أوللتعريض) هذا بما ذكره السكاكى فى الأسباب المذكورة لإبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل وإنما أضافه وحده له

وقوله تعالى (ولئن اتبعت أهواهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين) وقوله تعالى (فإن زللتم من بعد ما جاءكم البينات)^(١) ونظيره في التعريض قوله (ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون) المراد ومالك لا تعبدون الذي فطركم والمنبه عليه ترجعون وقوله تعالى (أتأخذون من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئاً ولا ينقذونني إذا في ضلال مبين) إذا المراد أتأخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً ولا ينقذونكم إنكم إذا في ضلال مبين ولذلك قيل آمنت بربكم دون بربي وأتبعه فاسمعون^(١) ووجه حسنه تطلب إسماع المخاطبين الذين هم أعداء المسمع الحق على وجه لا يورثهم مزيد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك ويعين على قبوله لكونه أدخل في إحاض النصح لهم حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ومن هذا القبيل قوله تعالى (قل لا تسألون عما أجرنا ولا تسأل عما تعملون) فإن حق النسق من حيث الظاهر قل لا تسألون

لأن التعريض يحصل في ذلك ولو عبر بالمضارع بدل الماضي فلا يصلح نكتة للتعبير بالماضي دونه وقيل إن ذكر المضارع في ذلك لا يفيد التعريض لكونه على أصله والحق أنه يفيد لأن التعريض في ذلك مبناه على نسبة الفعل فيه لمن لا يصح وقوعه منه .

(١) (ونظيره في التعريض قوله ومالي لا أعبد . . .) قد جعله فيما سبق من الالتفات والحق أنه كما هنا من التعريض .

(٢) (ووجه حسنه . . .) أي حسن هذا التعريض في قوله (ومالي لا أعبد الذي فطرني) ونحوه بخلاف التعريض في قوله (لنن أشركت ليحبطن عملك) لأن المقصود منه نسبة الحبط إليهم على وجه أبلغ من التصريح بنسبته إليهم .

عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون وكذا ما قبله (وإننا أولياكم لعلي هدى أو فى ضلال مبين) قال السكاكى رحمه الله وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف . وما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قد رآه قوله تعالى (وودوا لو تكفرون) عطفاً على جواب الشرط فى قوله تعالى (إن يشفقوكم يَكُونُوا لَكُمْ أَعْداء وَيَبْسُطُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُوا لَوْ تَكْفُرُونَ) وقال الماضى وإن كان يجرى فى باب الشرط مجرى المضارع فى علم الأعراب فإن فيه نكتة كأنه قيل وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعنى أنهم يريدون أن يلاحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وردكم كفاراً وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولها لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم لأنكم بذالون لها دونه والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه ، هذا كلامه وهو حسن دقيق لكن فى جعل وودوا لو تكفرون عطفاً على جواب الشرط نظراً لأن وودادتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم فلا يكون فى تقييدها بالشرط فائدة فالأولى أن يجعل قوله وودوا لو تكفرون عطفاً على الجملة الشرطية كقوله تعالى وإن يقاتلوكم يولوكم الأديبار ثم لا ينصرون .

(١) وأما لو فهمى للشرط فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم

(١) (وأما لو فهمى للشرط فى الماضى . . .) يعنى أن العرب وضعت لو للدلالة على امتناع الجزاء وأن امتناعه ناشئ عن امتناع الشرط إما بجعل المتكلم وإما بغيره ولا يريد أن دلالتها على امتناع الشرط بالوضع وعلى امتناع الجواب باللزوم حتى يعترض عليه بأن الشرط سبب فى الجزاء ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لجواز أن يكون له سبب آخر غير هذا السبب ، ثم إنه إذا كان معنى لو وضعاً ذلك فإنه يلزم منه العلم بامتناع الشرط لأجل العلم بامتناع الجواب فيكون لها بهذا معنيان أحدهما

انتفاء الجزاء كانتفاء الاكرام فى قولك لو جئتني لا كرمك ولذلك قيل
هى (١) لامتناع الشئ لامتناع غيره ويلزم كون جملتها فمليتين (٢) وكون
الفعل ماضيا فدخلها على المضارع فى نحو قوله تعالى (لو يطيعكم
موضعى وهو الشائع فى القرآن والحديث وأشعار العرب كما قال الحماسى :
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر
وكما قال أبو العلاء المعرى :

ولودامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما الهن دوام
وثانيهما عقلى وهو الذى اعتمد عليه علماء المنطق وقدشاع فى مقامات
الاستدلال العقلى وعليه قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)
لأن الغرض منه الاستدلال بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة
دون العكس .

وقيل إن لو قد تجىء لمجرد التعليق مثل إن ولا تدل على امتناع فى
الشرط والجزاء كما فى قوله تعالى (ولو أن ما فى الأرض من شجرة
أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) لأنها لو
دلت فيه على الامتناع لزم وجود نفاد كلمات الله وهو خلاف المقصود
من الآية .

(١) (لامتناع الشئ لامتناع غيره) أى لامتناع الجزاء لامتناع الشرط
لأن لو فى كلام العرب إنما تستعمل فى الشرط الذى لم يبق لجزائه سبب
سواء فاذا حصل حصل وإذا انتفى انتفى .

(٢) (وكون الفعل ماضيا) هذا مذهب الجمهور ومذهب المبرد الى أنها
قد تستعمل وضعاً فى المستقبل فلا يلتمس لها فيه نكتة كقوله :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظل صدى صوتى وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويضطرب

فى كثير من الامر لعنتم (١) لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتنا فوقتنا كما فى قوله تعالى (الله يستهزئ بهم) (٢) بعد قوله (إنما نحن مستهزئون) وفى قوله تعالى (فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون) ودخولها عليه فى نحو قوله تعالى (ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم) وقوله تعالى (ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم) تنزيله منزلة الماضى لصدوره عن لاخلاف فى إخباره كما نزل (٣) يود منزلة ود فى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا) (٤) ويجوز أن يرد الغرض من لفظ ترى ويود الى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسى الرؤوس قائلين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقابلين

(١) (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتنا فوقتنا) والمعنى فى الآية على هذا أن امتناع عنهم بسبب امتناع استمراره على إطاعتهم .
(٢) (بعد قوله إنما نحن مستهزئون) إذ لم يقل الله مستهزئ بهم كما قالوا نحن مستهزئون فالعدول هنا عن اسم الفاعل الى المضارع وإنما عدل اليه مع أن الجملة الاسمية تفيد الاستمرار والثبوت لأن الاستمرار فى المضارع يحدد المعنى عليه فى الآية أبلغ .

(٣) (كما نزل يود منزلة ود ...) لأن مذهب ابن السراج وأبى على أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضياً وأجاز الجمهور وقوع المضارع والجملة الاسمية بعدها .

(٤) (ويجوز أن يرد الغرض من لفظ ترى ويود الى استحضار صورة ...) الحق أن هذا إنما يكون فى حكاية الحال الماضية كما فى قوله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) ولم يثبت فى كلامهم حكاية الحال المستقبلية كما هنا وقد قيل إن ما هنا من حكاية الحال الماضية أيضاً بعد تنزيل المضارع منزلة الماضى وهو تكلف ظاهر .

بتلك المقالات وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا كما في قوله تعالى والله
الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحييناه بالارض
بعد موتها) إذ قال فتثير سحابا استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة
على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض تبدو
في الأول كأنها قطع قطن مندوف ثم تتضام متقابلة بين أطوار حتى
يعدن ركاما وكقول تأبط شرا .

(١) ألا من مبلغ فتیان فهم بما لا قیت عند رجا بطان
بأنی قد لقیتم الغول تهوی سهب كالصحيفة صحصحان
فقلت لها كلانا نضو أرض أخو سفر فخلی لی مكاني
فشدت شدة نحوی فأهوت لها كفی بمصقول یمانی
فأضر بها بلا دهش فخرت صریعا للیدین وللجران
إذ قال فأضر بها ليصور لقومه الحالة التي تشجع فيها على ضرب العول

(١) (ألا من مبلغ فتیان فهم . الا بیات) فهم قبيلة تأبط شرا هو . حا
بطان أرض بالبادية ، وتهوی أسرع . والسهب بضم السين المستوى من
الأرض في سهولة . والصحصحان المستوى من الأرض صفة مؤكدة
والنضو المزلزل من كل شيء فعل بمعنى مفعول كأنه نضى وأخرج عن
لحمه من جذبها ، وصریع فعيل يستوی فيه المذكر والمؤنث ، والجران
في الأصل مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منجره .

وهذه أمثلة لهذه الحروف الثلاثة من الشعر العربي :

إذا امتحن الدنيا لیب تکشفت له عن عدو فی ثياب صديق
إن یسمعوا الخیر یخفوه وإن سمعوا شرا أذاعوا وإن لم یسمعوا کذبوا
إذا ما أنیت الأمر من غیر بابه ضللت وإن تقصد الى الباب تهتدی
ولو لبس الحمار ثياب خنز لقال الناس یالك من حمار

كانه يبصرهم إياها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيباً من جراته على كل هول وثباته عند كل شدة ومنه قوله تعالى (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) إذ قال كن فيكون دون كن فكان وكذا قوله تعالى (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق) .

وأما تنكيره (١) فاما لارادة عدم الحصر والعهد كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه (٢) أو انحطاطه على مامر في المسند اليه كقوله تعالى (هدى للمتقين) أى هدى لا يكتنه كنهه وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف (٣) فلتكون الفائدة أتم كما مروا مترك

(١) (فاما لارادة عدم الحصر والعهد) وذلك لأن تعريف المسند إن كان بأداة عهدية أو بمضمر أو اسم إشارة فهو معهود وإن كان بأداة حنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر وقد لا يفيد التعريف شيئاً منهما فيكون مثل التنكير ولكنه على خلاف الاصل فيه كما في قول الشاعر :

إذا قبح البكاء على قتيـل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

(٢) (أو انحطاطه) كقول قيس بن جروة يخاطب عمرو بن هند :

غدرت بأمر كنت أنت دعوتنا إليه وبئس الشيعة الغدر بالعهد
وقد يترك الغدر الفتى وطعامه إذا هو أمسى حلبة من دم الفصد

(٣) (فلتكون الفائدة أتم كما مر) من إن زيادة الخصوص توجب

تمام الفائدة ثم إن جميع ما ذكر من أغراض الاضافة والوصف في المسند إليه يأتى هنا ومن أمثلة ذلك :

حى الحديد عليهم فكأنه ومضان برق أو شعاع شموس
وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة أسبها إلا كشفت غطاها

تخصيصه بهما (١) فظاهر بما سبق .

(٢) وأما تعريفه فلا فائدة السامع إذا حكمنا على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك (٣) وإنما لازم حكم بين أمرين كذلك . فمفسر هذا أنه قد يكون الشيء صفتان من صفات التعريف (٤) ويكون السامع عالما باتصافه بأحدهما دون الآخر فإنا أردت أن نخبره بأنه متصف بالآخرى فنحذف اللفظ الدال على الأولى ونجعله متصفاً وتعتمد على اللفظ الدال على الثانية ونجعله غيراً فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما إذا كان السامع أخ يسعى زيدا وهو يعرفه

(١) (فظاهر بما سبق) أي في ترك تقييد المسند لما نفع من تربية الفائدة كقصد الإغفال على السامعين ونحو ذلك .

(٢) (وأما تعريفه فلا فائدة السامع إذا حكمنا على أمر معلوم . . .) وهذا لأنه يجب تعريف المسند إليه عند تعريف المسند في الجملة الخبرية وأما قول القاطع (ولا لك موقف منك الوداعا) فعلى القلب كما سبق ثم إنه لا يلزم من علم السامع لكل من المسند والمسند إليه باحدى طرق التعريف أن يكون هذا إخباراً بمعلوم له لأن المراد أنه يعلم كلا منهما ويجهل إسناد أحدهما إلى الآخر .

(٣) (وإما لازم حكم بين أمرين كذلك) يعني بهذا ما سماه فيما سبق لازم فائدة الخبر وهذا عند علم المخاطب بالحكم كأن تقول الذي مدحك أمس في غيبتك أنت المادح لي أمس .

(٤) (ويكون السامع عالماً باتصافه بأحدهما دون الآخر) أي مع علمه بكل منهما في ذاته كما هو أصل الموضوع من علم السامع بكل من المسند إليه والمسند .

بينته واسمه^(١) ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له زيد أخوك سواء عرف أن له أخا لم يعرف أن زيدا أخوه^(٢) أو لم يعرف أن له أخا أصلا وإن عرف أن له أخا في الجملة وأردت أن تعيينه عنده قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا^(٣) فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد ، وكذا إذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وعرف أنه كان من إنسان انطلق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره^(٤) فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق

(١) (ولكن لا يعرف أنه أخوه) ولا بد أن يكون مع هذا عارفا بأن له أخا كما هو أصل موضوع المسألة .

(٢) (أولم يعرف أن له أخا أصلا) اعترض السبكي على هذا بأنه إذا لم يعرف أن له أخا أصلا لم يكن معلوما عنده باحدى طرق التعريف فيكون خارجا عن أصل موضوع المسألة وهو اعتراض صحيح وإنما يقال في هذا زيد أخ لك بالتنكير لأن المقام له لا للتعريف .

(٣) (فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد) فكل منهما يقال في مقام لا يقال فيه الآخر ويكون واجبا فيه بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا لحصول المقصود من الاخبار مع التقديم والتأخير ولهذا اختلف النحويون في هذا ونحوه لأنهم لا ينظرون الى مثل هذه الاعتبارات والمشهور عندهم أن الاول هو المبتدأ وقيل إن المبتدأ أعرفهما وقيل إنه المعلوم عند المخاطب والمجهول خبر وقيل إنه الاسم والوصف خبر وقيل إن كلا منهما صالح للابتدائية والخبرية وهو قول أبي علي وظاهر قول سيبويه في باب كان .

(٤) (فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق . . .) قال هذا للعهد

فَنَقُولُ زَيْدُ الْمُنْطَلَقِ (١) وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَهُ أَنْ ذَلِكَ الْمُنْطَلَقُ هُوَ زَيْدٌ
قُلْتَ الْمُنْطَلَقُ زَيْدٌ وَكَذَا إِذَا عَرَفَ السَّامِعُ إِنْسَانًا يُسَمَّى زَيْدًا بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ
وَهُوَ يَعْرِفُ مَعْنَى جِنْسِ الْمُنْطَلَقِ وَأَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَهُ أَنْ زَيْدًا مُتَّصِفٌ بِهِ
فَنَقُولُ زَيْدُ الْمُنْطَلَقِ وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعَيِّنَ عِنْدَهُ جِنْسَ الْمُنْطَلَقِ قُلْتَ الْمُنْطَلَقُ
زَيْدٌ ، لَا يَقَالُ زَيْدٌ دَالٌ عَلَى الذَّاتِ فَهُوَ مُتَّعِينَ الْإِبْتِدَاءِ تَقْدِمْ أَوْ تَأْخِرَ
وَالْمُنْطَلَقُ دَالٌ عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ فَهُوَ مُتَّعِينَ لِلْخَبَرِيَّةِ تَقْدِمْ أَوْ تَأْخِرَ لَا نَا
نَقُولُ الْمُنْطَلَقُ لَا يَجُوزُ مُبْتَدَأٌ إِلَّا بِمَعْنَى الشَّخْصِ الَّذِي لَهُ الْإِنْتِلَاقُ وَإِنَّهُ
بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا وَزَيْدٌ لَا يَجْعَلُ خَبْرًا إِلَّا بِمَعْنَى صَاحِبِ
اسْمِ زَيْدٍ وَإِنَّهُ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً .

(٢) ثُمَّ التَّعْرِيفُ بِإِلَامِ الْجِنْسِ قَدْ لَا يَتِمُّدُ قَصْرُ الْمَعْرِفِ عَلَى مَا حَكَمَ عَلَيْهِ
بِهِ كَقَوْلِ الْخَنَسَاءِ :

وَفِيمَا سِيَّانِي لِلْجِنْسِ كَمَا صَرَحَ بِهِ .

(١) (وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَهُ أَنْ ذَلِكَ الْمُنْطَلَقُ هُوَ زَيْدٌ . . .) بَأَنَّ كَانَ
يَعْرِفُ ذَاتَ الْمُنْطَلَقِ وَلَا يَعْرِفُ أَنَّهُ زَيْدٌ فَكُلٌّ مِنَ الْمَثَالَيْنِ يُقَالُ فِي اعْتِبَارِ
خَاصٍّ بِهِ كَأَنَّهُ الْقَاعِدَةُ السَّابِقَةُ وَلَا يُقَالَانِ فِي اعْتِبَارِ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ ظَاهِرٌ .
وَبِمَا يَتَّبِعُ الْفَرْقَ فِيهِ جَلِيًّا فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ
وَقَوْلُ جَرِيرٍ :

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بِطُونٍ رَاحَ
فَلَوْ قِيلَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ الْمَسْكُ إِلَّا الطَّيِّبُ وَأَلَيْسَ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ
الْمَطَايَا إِبْرَاهِيمُ لَتَغْيِيرِ الْمَعْنَى تَغْيِيرًا وَاضِحًا .

(٢) (ثُمَّ التَّعْرِيفُ بِإِلَامِ الْجِنْسِ . . .) يَعْنِي فِي الْمَسْنَدِ كَأَنَّهُ أَصْلُ
الْمَسْأَلَةِ وَإِنْ كَانَ التَّعْرِيفُ بِإِلَامِ الْجِنْسِ فِي الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ كَذَلِكَ .

بعبته واسمه^(١) ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له زيد أخوك سواء عرف أن له أخا لم يعرف أن زيدا أخوه^(٢) أو لم يعرف أن له أخا أصلا وإن عرف أن له أخا في الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين علي من لا يعرفه المخاطب أصلا^(٣) فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد ، وكذا إذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره^(٤) فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق

(١) (ولكن لا يعرف أنه أخوه) ولا بد أن يكون مع هذا عارفا بأن له أخا كما هو أصل موضوع المسألة .

(٢) (أولم يعرف أن له أخا أصلا) اعترض السبكي على هذا بأنه إذا لم يعرف أن له أخا أصلا لم يكن معلوما عنده باحدى طرق التعريف فيكون خارجا عن أصل موضوع المسألة وهو اعتراض صحيح وإنما يقال في هذا زيد أخ لك بالتشكيك لأن المقام له لا للتعريف .

(٣) (فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد) فكل منهما يقال في مقام لا يقال فيه الآخر ويكون واجبا فيه بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا لحصول المقصود من الاخبار مع التقديم والتأخير ولهذا اختلاف النحويون في هذا ونحوه لأنهم لا ينظرون الى مثل هذه الاعتبارات والمشهور عندهم أن الاول هو المبتدأ وقيل إن المبتدأ أعرفهما وقيل إنه المعلوم عند المخاطب والمجهول خبر وقيل إنه الاسم والوصف خبر وقيل إن كلا منهما صالح للابتدائية والخبرية وهو قول أبي علي وظاهر قول سيوييه في باب كان .

(٤) (فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق . . .) قال هذا للعهد

فتقول زيد المنطوق (١) وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطوق هو زيدا قلت المنطوق زيد وكذا إذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطوق وأردت أن تعرفه أن زيدا متصرف به فتقول زيد المنطوق وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطوق قلت المنطوق زيد . لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين الابتداء تقدم أو تأخر والمنطوق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر لا لنا نقول المنطوق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبرا إلا بمعنى صاحب اسم زيد وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ .

(٢) ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعروف على ما حكم عليه به كقول الخنساء :

وفيما سيأتي للجنس كما صرح به .

(١) (وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطوق هو زيد . . .) بأن كان يعرف ذات المنطوق ولا يعرف أنه زيد فكل من المثالين يقال في اعتبار خاص به كما هي القاعدة السابقة ولا يقالان في اعتبار واحد كما هو ظاهره . وبما يتبين الفرق فيه جليا في ذلك قول العرب ليس الطيب إلا المسك وقول جرير :

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح
فلو قيل في ذلك ليس المسك إلا الطيب وأليس خير من ركب
المطايا إياكم لتغير المعنى تغيرا واضحا .

(٢) (ثم التعريف بلام الجنس . . .) يعني في المسند كما هو أصل المسألة وإن كان التعريف بلام الجنس في المسند إليه كذلك .

(١) اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا
وقد يفيد قصره إما تحقيقا كقولك زيد الأُمير اذا لم يكن أُمير سواه
وإما مبالغة لـكمال معناه في المحكوم عليه كقولك عمرو الشجاع أى
الكامل في الشجاعة فتخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد
إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال .
ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبار تقييده
بشيء كما مر وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره كقولك
هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا فان المقصور هو الوفاء في هذا
الوقت لا الوفاء مطلقا (٢) وكقول الأعشى :

هو الواهب المائة المصطفاة إما مخاضا وإما عشارا

فانه قصر هبة المائة من الابل في إحدى الحالتين لاهبتها مطلقا
ولا الهبة مطلقا ، وهذه الوجوه الثلاثة أعنى العهد والجنس للقصر تحقيقا .

(١) (إذا قبح البكاء على قتيل . البيت) أى على أى قتيل كان بقرينة
المقام وإن كانت النكرة في سياق الإثبات لا تعم ، وإنما لم يكن التعريف
هنا للقصر لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرنى
قبیح كغيره فيكون باخراجه من القبح الى الحسن وإنما يصح القصر
إذا كان الكلام للرد على من يسلم حسن البكاء على المرنى ولكنه يدعى
أن بكاء غيره حسن أيضا وهذا لا يلائمه أول البيت ، وفائدة التعريف
هنا ادعاء أن حسن ذلك البكاء معلوم لأن آل الجنسية يشار بها الى هذا .
(٢) (كقول الأعشى : هو الواهب . البيت) هو أعشى قيس
والمخاض بفتح الميم الحوامل من النوق لا واحد له من لفظه ، والعشار
بكسر العين جمع عشاء كنفساء . وهى من النوق كالنفساء من النساء أو
التي مضى لحملها عشرة أشهر .

والجنس للقصر مبالغة تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعروف بخلاف المنكر فلا يقال زيد المنطلق وعمرو ولا زيد الأمير وعمرو ولا زيد الشجاع وعمرو .

(١) وأما كونه جملة فاما لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق وإما لكونه سببياً وقد تقدم بيان ذلك ، (٢) وفعليتها لافادة التجدد واسميتها لافادة الثبوت فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت وعليهما قول رب العزة (واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم) وقوله تعالى (قالوا سلاما

(١) (وأما كونه جملة فاما لارادة تقوى الحكم . . .) نكتة تقوى الحكم نكتة بيانية ولها مقاماتها السابقة في نحو قولهم هو يعطي الجزيل وغيره مما سبق وأما كون المعنى سببياً فنكتة نحوية لا معنى لذكرها هنا وقد اعترض الحصر في النكتتين بأن خبر ضمير الشأن جملة وليس للسببية ولا لتقوى الحكم وأجيب عن هذا بأن جملة الخبر في ضمير الشأن في حكم المفرد لأنها مفسرة له وقيل إنها تفيد التقوى أيضا لما فيها من البيان بعد الابهام .

(٢) (وفعليتها لافادة التجدد واسميتها لافادة الثبوت . . .) هذا كما قال السبكي استطراد في فعلية الجملة واسميتها مسندة أو غير مسندة وهو كما لا يخفى خلاف ظاهر سياقه ولكن ما ذكره من الأمثلة يؤيده لأن اسمية الجملة المسندة مثل زيد أبوه منطلق وفعليتها مثل زيد قام وشرطيتها مثل زيد إن تلقه يكرهك ولو أنه مثل بهذا الجرى سياقه على ظاهره ولم يتكرر مع ما سبق له في كون المسند فعلا أو اسما لأن ما هنا يكون في بيان نكتة كون المسند جملة فعلية أو اسمية بخلاف ما هناك .

قال سلام) إذ أصل الاول نسلم عليك سلاما وتقدير الثاني سلام عليكم كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخذاً بأدب الله تعالى في قوله تعالى (واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها) وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة، من كل نقص ولهذا أطلق وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارنة لوجودهم فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكمال الانسان متجدد لانه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدريج فناسب أن يحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت (١) وفيه نظر ، وقوله تعالى (سواء عليكم أَدْعَوْتُمْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) أى أحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم فقليل لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم وقوله تعالى (قالوا أَجِئْنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ) أى أحدثت عندنا تعاطى الحق فيما نسمعه منك أم اللعب أى أحوال الصبا بعد مستمرة عليك وأما قوله تعالى (وما هم بمؤمنين) فى جواب آمنا بالله وباليوم الآخر فلا خراج ذراتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ولهذا أطلق قوله مؤمنين وأكذبهم بالبلاء ونحوه

(١) (وفيه نظر) قد أشار السبكي الى هذا الوجه ولم يذكره وقال قصدت تطهير هذا الكتاب منه ويمكن توجيه النظر فيه من وجهين أحدهما أن إبراهيم لم يكن يعلم فى وقت السلام أنهم ملائكة بدليل نص الآية (إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون) وثانيهما أنه يقتضى أن يكون الرفع فى تحية البشر بعضهم لبعض غير بليغ وهذا لا يقول به أحد .

(يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها) .
وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية إذ هي مقدرة بالفعل
على الأصح .

وأما تأخيرها فلا من ذكر المسند إليه أهم كما سبق .

(١) وأما تقديمه فاما لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى (لكم دينكم ولي دين) وقرالك قائم هو لمن يقول زيد إما قائم أو قاعد فيرده بين القيام والقيود من غير أن يخصه بأحدهما ومنه قولهم تيمى أنا وعليه قوله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) (٢) أى بخلاف خمور الدنيا فانها تغتال العقول ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى (لا ريب فيه) (٣) لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى وإيا للتنبيه من أول

(١) (وأما تقديمه فاما لتخصيصه بالمسند إليه) الباء داخلة على المقصور كما سبق .

(٢) (أى بخلاف خمور الدنيا) فالمعنى أن عدم الغول مقصور على الكون في خمور الجنة أو أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة وهذا على اعتبار النفي في جانب المسند إليه أو المسند .

(٣) (لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى) لأنها المعتمدة في مقابلة القرآن والقصر إنما يكون باعتبار النفي الذي يتوهم فيه المشاركة والمراد أن التقديم يوهم ذلك باعتبار الغالب فيه وإلا فقد يكون للاهتمام به لا للتخصيص .

ومن تقديم المسند لإفادة القصر ما ينسب الى علي رضي الله عنه :

رضينا قسمة الجبار فينا لنا علم وللأعداء مال

وقول الآخر :

لك القلم الأعلى الذى بشباته يصاب من الأمر الكلى والمفاصل

الأمر على أنه خبر لا نعت كقوله (١) :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
وقوله تعالى (ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين) (٢) وإما
للتفاؤل وإما للتشويق الى ذكر المسند اليه (٣) كقوله :
ثلاثة تشرق الدنيا بيهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر
(٤) وقوله :

وكانار الحياة فمن رماذ أوأخرها وأولها دخان

(١) (كقوله : له همم لا منتهى لكبارها . البيت) هو حسان بن
ثابت يمدح النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال همم له لا منتهى لكبارها
لتوهم أن الجار والمجرور صفة والجملة بعده خبر وهو خلاف المقصود
لأن الكلام مسوق لمدحه لا لمدح هممه ويصح أن يكون التقديم في
البيت لإفادة الاختصاص وهو أبلغ .

(٢) (وإما للتفاؤل) نحو قوله :

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت ببقائك الأعوام
وقول ابن الرومي في تهنئة أمير بالمهرجان .

يمن الله طلعمة المهرجان كل يمن على الأمير الهجان

(٣) (كقوله : ثلاثة تشرق الدنيا بيهجتها . البيت) هو محمد بن
وهيب يمدح أبا إسحاق المعتصم بالله ، وتشرق من أشرق بمعنى أضاء
وإنما لم يجعل ثلاثة مبتدأ وشمس الضحى وما عطف عليه خبرا لأنه
لم يوجد في كلامهم الاخبار بمعرفة عن نكرة .

(٤) (وقوله : وكانار الحياة فمن رماذ . البيت) هو أبو العلاء المعري

شبه الحياة في أن أولها وآخرها وهما الصبي والشيب ليسا بشئ وأن وسطها
وهو الشباب هو المعتد به بالنار في حالاتها الثلاث .

(١) قال السكاكي رحمه الله وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند وإلا لم يحسن ذلك الحسن .

(تنبيه) : (٢) كثير مما في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالمسند اليه والمسند كالذكر والحذف وغيرهما مما تقدمت أمثله والفظن إذا اتقن اعتبار ذلك فيهما (٣) لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما .

(١) (قال السكاكي رحمه الله وحق هذا الاعتبار تطويل . . .) وهذا كما في البيت الأول وكما في قوله تعالى (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب) وقول الشاعر :
ثلاثة ليس لها إباب الوقت والجمال والشباب
وقد يكون تقديم المسند المجرد الاهتمام به كقول الشاعر :
سلام الله يامطر عليها وليس عليك يامطر السلام
وقول الآخر :

وليس بمغن في المودة شافع إذا لم يكن بين الضلوع شافع
وقد يكون لإظهار التألم كقول المتنبي :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى عدواً له ما من صداقة بد

(٢) (كثير مما في هذا الباب والذي قبله . . .) ومنه ما يختص بهما كضمير الفصل وكون المسند فعلاً وغير ذلك ثم إن ما لا يختص بهما من ذلك لا يلزم أن يجرى في جميع ما عداهما كالتعريف فإنه لا يجرى في الحال والتمييز وهكذا .

(٣) (لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفعولات ونحوها وسيأتي بعض هذا في أحوال متعلقات الفعل وكان الأولى ذكر هذا التنبيه فيها .

استدراكات

(١) اخترنا في بيت الفرزدق في التعقيد (وما مثله في الناس إلا مملكا) أن تكون جملة أبو أمه أبوه صفة مملكا لاحي وأن تكون جملة يقاربه صفة له بعد صفة وهذا ليكون الضمير المستتر فيها الممدوح والضمير البارز للملك فيكون الممدوح هو الذي يقارب المملك فيما يمدحه به لأن هذا هو اللائق بشأنهما ويجوز أن تكون جملة يقاربه حالا من الضمير في أبوه .

(٢) جرينا في المجاز العقلي على نسبة هذا البيت :

وصيرني هواك وبني لحيني يضرب المثل

الى ابن البواب كما وجدناه منسوبا اليه في كتاب دلائل الاعجاز وقد وجدناه في كتاب الاغانى منسوبا الى محمد بن أبي محمد اليزيدى .

(٣) ذكرنا في المسند اليه بعض أحوال ذكره اذا كان فاعلا وهي في الحقيقة من باب الاظهار في مقام الاضمار والذي نراه أن ذكر الفاعل واجب في النحو على المذهب المختار فلا يكون لذكره وجوه بيانية تقتضيه لأن هذا إنما يكون بعد نجواز حذفه .

(فهرس الخطأ والصواب في الجزء الأول)

صفحة	الخطأ	الصواب	الرقم	الخطأ	الصواب
٢	آله	آل	٩٧	أو من جنب	من جنب البعير
٨	الهممخنع	الهممخنع		بمعنى دفع	قاده اليه
٢٠	المك	للملك		أو بعد	جنبه
٢٥	الذين	الذى	١٦٨	ونحن	نحن
٢٩	منها	منهما	١٧٧	وقد عرف	ويمكن تعريف المسند الفعلى
٣٣	جميع من	من جميع		بعضهم المسند	على مذهب السكاكى بأنه
٣٤	ضعفى	ضعفى		السبب الخ	ما يكون غير جملة بأن
٤٠	هذا	هذه			يكون فعلا مفردا أو اسما
٥٩	مواضيع	مواضع			مفردا نحو قام زيد وعمر
٧٩	وقو	وقول			قائم ويعرف السبب بأنه
٨٤	فكل منهما	ولايبعد أن			ما يكون جملة عاقت على
	غرض مستقل	يكون كل منهما			مبتدأ بعاث لا يكون مسندا
		غرضا مستقلا			اليه فيها فتكون المقابلة
٨٥	وعدوا	حالفوا			بينهما صحيحة .
٩٣	مع	من			
٩٥	واما أن تكون	وإن كانت الى			
	الى غير مذكور	غير مذكور			

فهرس الكتاب

الفصل	ص
المقدمة في الفصاحة والبلاغة	٣
الفن الأول علم المعاني	٣٢
تنبيه في اختلاف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب	٣٦
القول في أحوال الاسناد الخبرى	٤٠
القول في أحوال المسند اليه	٦٨
القول في أحوال المسند	١٦٧

مكتبة وطبعة

مكتبة مؤيد علي صنيح

صاحب ومدير المكتبة المحمودية التجارية

الكان مركزها العموى

يسند ان المجموع الاخرى الشريف بمصر

صندوق بوسته رقم (٥٠٥) مصر

سفده لتوريد كافة الطلبات

لجميع الجراءات باسرع وقت وانفس عمل

وبللكسبة بجميع الكتب الدينية والعلية النافعة

يا منشا ان ترمي بين جذايع عيش الغائبة

ولكنه برافرس باسماء الكتب برسل بجانا لمة بللمبه

